

عبد الرحمن الجفري:

دولة الجنوب العربي  
قائمة وسنطلب الانضمام  
لجلس التعاون الخليجي

الجنوب محتل  
والاستقلال من حق أبنائه

صالح حكم اليمن  
باليouth العائدين من أفغانستان



إيران تخطط لتطويق  
السعودية من 3 جهات  
بأذرع عربية

ملف العدد:

## عاصفة الحزم حرب من أجل الاستقرار

٦٠٪ من اليمنيين  
فقراe و ٣٨٪ تحت  
خط الفقر



عاصفة الحزم أول  
حرب عربية بدون  
 تحالفات خارجية

المهيدب  
Al Muhaidib  
Contracting



المهيدب  
Al Muhaidib  
Contracting

Kingdom of Saudi Arabia  
Headquarters: Jeddah, Hail Street  
P.O. Box 9291, Jeddah, 21413  
[www.muhaidibco.com.sa](http://www.muhaidibco.com.sa)



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع

# تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يونيو عام 2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف سويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكademie المتعددة، وبرامجها البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعزيز وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكميل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل و مجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظرًا للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللمرة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للتفكير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما لاحتل المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.



[www.grc.net](http://www.grc.net)

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

## افتتاحية العدد

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر  
عاصفة الحزم .. حرب من أجل الاستقرار

## تقارير خارجية

- 6 عاصفة الحزم تؤسس لنظام إقليمي جديد
- 14 مجلس الأمن .. وتنبيت الشرعية في اليمن
- 16 القمة الخليجية التشاورية .. قمة الحزم
- 20 وجوه في عاصفة الحزم

## حوار

السياسي اليمني عبد الرحمن الجفري:  
دولة الجنوب العربي قائمة وسنطلب  
الانضمام لمجلس التعاون الخليجي



## قضية العدد

الرقص على رؤوس المثلثات: نظرية المثلثات السياسية وسياسات البقاء  
د. أحمد عبد الكريم سيف

## دراسة

قرار «العاصفة».. وسيناريوهات الاستقرار في الخليج والنظام العربي  
د. معتز سالمة

## تقارير

مؤشرات الخسائر الاقتصادية لليمن منذ بدء الانقلاب الحوثي

## الخليج والعالم

- 96 السعودية تؤسس لسياسة ردم إيران في منطقة الخليج
- 98 إيران وراء فشل «جنيف» وتتوعد بعدم التخلّي عن اليمن

### الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ٥٠ دولاراً  
الدول الأوروبية: ٣٠ دولاراً  
باقي دول العالم: ٧٢ دولاراً  
يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع  
حالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك  
باسم مركز الخليج للأبحاث

### ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية: ١٥ ريالاً  
الإمارات العربية المتحدة: ١٥ درهماً  
مملكة البحرين: ١,٥ دينار  
دولة قطر: ١٥ ريالاً  
دولة الكويت: ٥ دينار  
سلطنة عمان: ١,٥ ريال  
الأردن: ديناران



حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن  
شركة المعرفة - مركز الخليج للأبحاث  
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير

**د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر**

sager@grc.net

مدير التحرير

**جمال أمين همام**

jamal@araa.sa

سكرتير التحرير

**أحمد صلاح**

asalah@grc.net

التصميم الفني

**سالم عبدالله**

s.i.abdullah@grc.net

الهيئة الاستشارية

**د. خالد الجابر**

**أ.د. عبد الخالق عبد الله**

**أ.د. عبدالله خليفة الشايжи**

**أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع**

**د. محمد عبد الغفار عبدالله**

الطباعة:

تمت الطباعة في مؤسسة  
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الاعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان  
التالي:

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥١٢ جدة ٢١٤٤٢ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١٢٦٥١١٩٩٩

فاكس: +٩٦٦ ١٢٦٥٢١٣٧٥

البريد الإلكتروني: info@araa.sa

## هذا العدد

العدد المائل بين أيديكم هو العدد السابع والستين من مجلة (آراء حول الخليج) ويركز على قضية محورية وجوهرية وهي قضية اليمن التي لا تمسِّ أمن منطقة الخليج فحسب، بل تمسِّ أمن منطقة الشرق الأوسط والعالم، نظرًا لخطورة المؤامرة وأطماع الأطراف المتورطة فيها، واستخدامها الطائفية بعدها للهيمنة والسيطرة وذرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، وتصدير هذه الفتنة إلى دول الجوار والمنطقة، وكذلك لأهمية موقع اليمن المطل على البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب وقربه من مضيق هرمز والخليج العربي، إضافة إلى كونه المدخل الجنوبي لقناة السويس، والممر المائي التجاري الأهم في المنطقة إن لم يكن في العالم، والخطر المقلق أيضًا هو محاولة إيران التسلل إلى اليمن لإيجاد موطن قم في دولة عربية مهمة وعريقة موجودة في منطقة شبه الجزيرة رغم أنها ليست دولة مجاورة لإيران، بل تحاول طهران اتخاذ اليمن نقطة ارتكاز للتطويع والمساومة والمقايضة وهذا ما يخل بالأمن العربي والإقليمي ويزعزع الاستقرار العالمي، ويخل بتوزن القوى في المنطقة العربية التي تعاني من الآثار السلبية لما يسمى بثورات الربيع العربي.

وجاء ملف العدد تحت عنوان «عاصفة الحزم حرب من أجل الاستقرار» وتتناول الأسباب التي أدت إلى اتخاذ المملكة العربية السعودية القرار ببدء عاصفة الحزم كقرار سعودي خليجي خالص بمشاركة تحالف يضم خمس دول خليجية وعدد من الدول العربية، مدعاومة بتأييد عالمي وأممي، وكذلك يناقش الملف الأوضاع التي آلت إليها اليمن في ظل حكم الرئيس المخلوع على عبد الله صالح، ثم تحالفه مع ميليشيات الحوثي للسطو على مقدرات الدولة اليمنية ومؤسساتها الحكومية ومنظمتها العسكرية والأمنية، وتشريد الشعب اليمني وقصده وتحويل اليمن الدولة ذات الاقتصاد الضعيف إلى دولة على وشك الإفلاس والدخول في حرب أهلية. وناقش الباحثون والأكاديميون الذين شاركوا في الملف، الدافع التي كانت وراء عاصفة الحزم، وما تقدمه عملية إعادة الأمل كون الأولى جاءت على طلب الشرعية اليمنية والشعب اليمني، والثانية جاءت بمبادرة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - لإعادة تأهيل اليمن وإغاثة شعبه.

## دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

### ملف العدد المقبل «سوريا ما بعد بشار الأسد»

- دور وتأثير داعش والنصرة والتنظيمات الإرهابية في سوريا.
- مأساة اللاجئين السوريين وإهانة حقوق الإنسان.
- تأثير الأزمة السورية على دول مجلس التعاون الخليجي.
- الاقتصاد السوري في الميزان.
- مساعدة المملكة العربية السعودية للشعب السوري.
- دور الاتحاد الأوروبي في حل الأزمة السورية.
- موقف تركيا من الوضع في سوريا.
- حقيقة الدور الروسي في الأزمة السورية.
- الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد .. والصراع في المنطقة.
- مستقبل جماعات الإسلام السياسي في سوريا.
- الأكراد في سوريا ما بعد الأسد.
- حزب الله اللبناني .. دوره في الأزمة والحل .
- مصير حزب البعث السوري في مرحلة ما بعد الأسد.
- الطوائف في سوريا بين الدولة والاستقطاب ما بعد الأسد.
- الوضع في سوريا وتأثيره مستقبلاً على دول الجوار.

## ملف العدد



41	د. صدقه يحيى فاضل
43	د. مصطفى العاني
47	د. محمد الرميحي
51	عبد الله بن أحمد آل خليف
55	د. عبدالله الفقيه
58	د. ضافر محمد العجمي
63	د. مصطفى علوى
67	د. جاسم يونس الحريري
70	د. عبدالله عبدالرزاق باحجام
74	د. محمد بن صقر السلمي
79	صالح القاضي
82	حسين سليمان

## فعاليات وأنشطة

103

## إصدارات

«دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر»

104

## وقفة

أمن البحر الأحمر .. مسؤولية عربية  
جمال أمين همام

## الإسهامات :

- ❖ ترحب مجلة آراء حول الخليج، بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- ❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تلقنها للنشر.
- ❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمراكز الخليج للأبحاث.
- ❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطى مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- ❖ أراء الكتاب تعبّر عن أصحابها ولا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

## عاصفة الحزم.. حرب من أجل الاستقرار

عملية عاصفة الحزم التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في 26 مارس ٢٠١٥م، لم تأت من فراغ ولم تكن هدفًا في حد ذاتها، لكنها جاءت بطلب يمني رسمي بهدف الحفاظ على اليمن وشعبه ووحدته واستقراره ومنع جره إلى ساحة الصراع الإقليمي، أو أن تكون الدولة اليمنية ورقة للمساومات بين الأطراف الإقليمية الطامعة خاصة إيران التي أرادت استخدام الحوثيين كرأس حربة للتواجد في شبه الجزيرة العربية، ولن تكون عضواً في أي ترتيبات تتعلق بمستقبل المنطقة العربية، كما جاءت عاصفة الحزم ومن بعدها عملية إعادة الأمل، ضرورة للاستقرار الإقليمي والحفاظ على أمن المنطقة وابعادها عن مستنقع الإرهاب الذي تفلل في هذه الدولة المجاورة للمملكة والذي ارتفعت وتيرته وتعاظمت مخاطره في ظل السطو الحوثي على مقاليد الأمور، هذه الحركة التي هي جزء من مخطط إرهابي يقوم على إذكاء الطائفية المذهبية ومن ثم إشعال جنوة الإرهاب المشتعلة أساساً، وهذا يحدث في دولة يعى أكثر من ٦٠٪ من سكانها في حاجة إلى مساعدات إنسانية ، ونسبة من هم تحت خط الفقر تقارب من ٤٠٪ من السكان حسب تقديرات الأمم المتحدة وذلك نتيجة لحكم الرئيس المخلوع على عبد الله صالح الذي اعتمد في فترة حكمه الطويلة منذ العام ١٩٧٨م وحتى ٢٥ فبراير ٢٠١٢م على التوازنات القبلية واستخدام الإرهاب كورقة للضغط على الشعب اليمني وعلى الدول الإقليمية وتخلى عن مهمة التنمية لشعب تضاعف عدد سكانه في عهده من أقل من ٩ ملايين نسمة إلى أكثر من ٢٣ مليون نسمة.

وفي خضم الأحداث التي عصفت باليمن جراء تبعات ما يسمى بثورات الربيع العربي تدخلت دول مجلس التعاون لحل المعضلة اليمنية بسلام وللحيلولة دون أن يتعرض اليمن لأحداث درامية كثيرة تعصف بوضعه الأمني والاقتصادي الهش، فكانتمبادرة الخليجية التي أمنت انتقال سلس للسلطة من علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، ثم جاء الحوار الوطني الذي شاركت فيه كافة القوى اليمنية تمهدًا لترتيب الأوضاع اليمنية بهدوء، لكن جاءت مؤامرة عبد الملك الحوثي ومجموعته بالتعاون مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح



د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر\*

sager@grc.net

وعينها على البعد الإنساني في اليمن فقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - بتقديم ٢٧٤ مليون دولار لأعمال الإغاثة في اليمن عن طريق الأمم المتحدة، وتبني مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالرياض مساعدات أخرى، كما أصدر الملك سلمان أمراً ملكياً بتعديل أوضاع اليمنيين في المملكة ما يتيح إقامات لأبناء الجالية اليمنية من لم يصدر لهم إقامات نظامية.

ورغم المساعي الخيرة والإنسانية التي صاحبت عملية عاصفة الحزم التي تؤكد عزم المملكة على مساعدة اليمن وإعادة تأهيله، إلا أن ثالوث الحوثيين وعلى عبد الله صالح وإيران يرفضون ذلك ويعمل بكل جهد لإطالة أمد الصراع لتحقيق مكاسب حتى وإن كانت على حساب اليمنيين دون أي اعتبارات إنسانية أو أخلاقية أو قانونية، واستطاع هذا الثالوث أن يزج باليمن في أتون اشتباك قبلى، واقتتال طائفى سنى / زيدى، وقتل ضد الشرعية اليمنية، وأخيراً س تكون حرب الانشقاق بين قوات صالح ومليشيات الحوثي، مع عدم الاستئناف إلى صوت العقل وعدم الاستجابة لمساعي الأمم المتحدة حيث أفشل هذا الثالوث مؤتمر جنيف الذي كان يهدف إلى إيجاد أفضل الصيغة لإنهاء الأزمة اليمنية تحت مظلة الأمم المتحدة.

ورغم ما يفعله الثالوث المعادي للشعب اليمني ولدول المنطقة فقد تم حسم استراتيجية المملكة ودول الخليج تجاه الأزمة اليمنية والدور الذي تسعى إليه إيران ويتمثل ذلك في عدم مكافأة مليشيات المسلحة وعدم السماح بوجود جماعة فوق الدولة، وعدم قبول استنساخ تجربة حزب الله في اليمن، وعدم السماح لإيران بالتدخل في الجسد العربي والعبث بمقدراته، والتراكز على دعم الشرعية في اليمن ومساعدة شعبه لتجاوز محنته وإعادة بناء اليمن على أسس الدولة الحديثة وأن تظل دولة عربية خالصة كما كانت عبر التاريخ، وتشبيت حق أبناء الوطن في العيش بسلام وحياة كريمة لهم في دولة آمنة لا تصدر الإرهاب ولا تاوية، وأن يتم إعادة بناء مؤسسات الدولة بما يضمن عودة الدولة وهيبيتها إلى اليمن ●

\* رئيس مركز الخليج للأبحاث

ويدعم إيراني واضح ومكشوف للسيطرة على الدولة اليمنية واحتياج المدن اليمنية الكبرى والاستيلاء على المؤسسات الحكومية والقوات المسلحة التي استسلمت دون مقاومة في جزء من المؤامرة وبتأثير ومشاركة من علي عبد الله صالح، وجاء ذلك في ظل تدهور الأوضاع، وفشل مندوب الأمم المتحدة جمال بن عمر ، وتحت زحف الحوثيين ووضع الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي وحكومته رهن الإقامة الجبرية في صنعاء وملحقته بعد خروجه إلى عدن، واعتقال كبار المسؤولين وبينهم وزير الدفاع محمود الصبيحي الذي مازال رهن الاعتقال رغم قرار مجلس الأمن الذي طالب بالإفراج عنه .. في هذه الظروف طلب الرئيس عبد ربه منصور هادي من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - الإغاثة والتدخل لإنقاذ اليمن وشعبه وحكومته الشرعية من الفزو الحوثي المسلح والذي استولى على القوات المسلحة، بدعم إيراني سبق تقديمها لتنفيذ هذا المخطط. وهب الملك سلمان للمساعدة والتوجدة كما هي عادةقيادة وشعب المملكة في مساعدة المستغيث انطلاقاً من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، ومن العادات والقيم العربية الأصيلة، وانطلقت عاصفة الحزم في السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥، بقرار سعودي خالص وتحالف من ٥ دول خليجية وتأييد من العديد من الدول العربية والإسلامية ودعم علمي وأممى لهذا العمل المشروع الذي يهدف إلى إنهاء العدوان المسلح على الشعب اليمني وقطع الطريق أمام التدخل الإيرلناني السافر حيث استقبلت طهران الفزو الحوثي لصنعاء بالترحاب وتباهرت أنها تسيطر على أربع عواصم عربية ، ما استند الرأي العام الخليجي العربي وجعله يستقبل عاصفة الحزم بالترحاب الشديد وأعتبرها انتصاراً للكرامة العربية.

وجاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٦٦ في الرابع عشر من أبريل الماضي ببنوده المهمة ليؤكد للمجتمع الدولي شرعية الموقف السعودي ودول التحالف، وأن لن يقبل المجتمع الدولي بسرقة اليمن أو هيمنة مليشيا مسلحة على مقدرات شعب ودولة اليمن، وكانت الرسالة السعودية والخليجية والערבية والأمية واضحة لإيران التي حاولت اختراق القرار الأممي بتقديم مساعدات علنية للانقلاب الحوثي، وفي غمرة هذه الأحداث وضعت المملكة يدها

# عاصفة الحزم

## تأسيس نظام إقليمي جديد

بعد أن وصلت ميليشيات الحوثيين وقوات الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح إلى طريق اللاعودة، إثر السيطرة بالقوة على الحكم واعتقال الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي وحكومته ووضعهم قيد الإقامة الجبرية، ثم ملاحقة الرئيس هادي بعد خروجه من صنعاء إلى عدن، والانتشار المسلح لقوات الحوثي / صالح وتدمير المساجد، والاعتداء على مؤسسات الدولة، والسطو على مقدرات الشعب اليمني بخطى متسرعة لتغيير الأوضاع على الأرض وفرض حكم أقلية طائفية بمساعدة من إيران على الشعب اليمني، طلب الرئيس اليمني الشرعي رسمياً من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز التدخل لحماية الشرعية وحماية الشعب اليمني .. وبناء على ذلك انطلقت عملية «عاصفة الحزم».

آراء حول الخليج - الرياض





لتؤمن السواحل اليمنية بعد أن أعلنت المملكة وقوات التحالف إغلاق الأجواء اليمنية واعتبارها مناطق حرب وكذلك السواحل اليمنية لقطع الإمدادات الإيرانية لمليشيات الحوثي وصالح. ونجحت قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية منذ الساعات الأولى من بدأ عملية عاصفة الحزم من إخراج الأسلحة الثقيلة والهجومية لقوات على عبد الله صالح وحليفه عبد الملك الحوثي من المعركة وتحييدها بالكامل حيث كان لعنصر المباغة تأثير مهم، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الرصد عبر الأقمار الصناعية، والمعلومات الاستخباراتية الدقيقة التي جعلت قوات التحالف تصيب الأهداف المقصودة بدقة متناهية وهذا ما كان يبلغ عنه وسائل الإعلام أولًا بأول المستشار في وزارة الدفاع السعودية والمتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العميد الركن أحمد عسيري.

وكانت قد وضع قوات التحالف أهدافها بوضوح منذ البداية حيث كانت تهدف إلى ضرب الوحدات العسكرية التي تستخدمنها قوات صالح / الحوثي لتدمر المنشآت اليمنية في إطار حرب المصايب الطائفية التي تنفذها ضد الشعب اليمني، فقد تم استهداف تدمير الصواريخ الباليستية، ومضادات الدفاع الجوي، ومخازن الأسلحة والذخيرة والإمدادات العسكرية ونقاط

انطلقت هذه العملية العسكرية وسط تمويه استراتيجي دقيق، وكان انطلاقها مفاجأة للحوثيين وعلى عبد الله صالح، بل للعالم أجمع، ففي عصر يوم الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠١٥م، صدرت الأوامر لطيارين مقاتلين في كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، والبحرين بتحديد ساعة الصفر وقبل منتصف الليل ذاتها كانت الطائرات محمولة بالصواريخ والذخائر لتنطلق عند الساعة الثانية فجراً لتضرب أهدافاً منتقاة ومرصودة سلفاً مليشيات الحوثي / صالح وفي مقدمتها الدفعات الجوية الموجودة على الأرض والمحمولة والصواريخ الباليستية، ومخازن الذخيرة الأمر الذي مهد لعملية ناجحة في قصف الأهداف الخطيرة في اليمن دون مواجهات أو إطلاق مقدونفات أرضية، أو غير ذلك، أو وجود غطاء من الدفعات الجوية، وقد شارك في هذه العملية عند انطلاقها ١٠٠ طائرة سعودية، و ١٥٠ ألف جندي وضابط من المملكة، وبمشاركة ٢٠ طائرة من دولة الإمارات العربية المتحدة، و ١٥ طائرة من الكويت، و ١٥ طائرة من البحرين، و ١٠ طائرات من قطر، ووجد هذا التحالف تعاوناً وتأييداً ومشاركة من مصر ، والمغرب، والسودان وباكستان وإعلان هذه الدول عن الاستعداد لمشاركتها في العمليات العسكرية وارسلت طائرات وقطع بحرية متنوعة

## استقلالية

### القرار السعودي والوقف الخليجي - العربي يرسم سياسة المستقبل





كانت غائبة عن تقدير الكثير من الدول وحتى أبناء المنطقة، ومنها:

— استقلالية القرار السعودي، وكذلك الخليجي حيث قررت المملكة العربية السعودية بدء عملية عاصفة الحزم بقرار ذاتي دون استشارة القوى الكبرى أو القوى الإقليمية في المنطقة.

— الوفاق الخليجي والاتفاق على القضايا الكبرى وعدم تأثير الاختلافات في وجهات النظر على القضايا الكبرى التي تخص المنطقة، حيث أبلغت المملكة دول المجلس في يوم العملية نفسه والجميع التزم وشارك باستثناء سلطنة عمان.

— ظهور التأثير الكبير للمملكة على صناعة القرار الإقليمي والدولي حيث سارعت ١٠ دول بالانضمام لعاصفة الحزم ليلة انطلاقها دون تردد مما خلق تحالف دولي وعربي وخليجي وإسلامي مؤيد ومناصر للمملكة العربية السعودية.

— اتفاق وتوافق شعبي داخلي في المملكة العربية السعودية، حيث التق الشعب السعودي بكل أطيافه حول قيادته.

— تأييد شعبي داخل اليمن لل موقف السعودية، بل بدأت عاصفة الحزم بدعوة من الشعب اليمني وقيادته الشرعية.

— وجدت عاصفة الحزم إجماعاً دولياً غير مسبوق في مثل هذه الحروب حيث لم يتذكر مثل هذا الإجماع منذ حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، ما جعل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٦ بدون

القيادة والسيطرة، ومراكز الاتصالات العسكرية، ثم استهداف تجمعات الميليشيات الحوثية وتحركها باتجاه جنوب اليمن خاصة عدن ومديريات ومحافظات حضرموت، وتطور الأمر بعد ذلك لاستهداف ، المطارات ومدرجاتها للسيطرة الكاملة على الأجواء اليمنية وقطع التواصل الإيراني مع حلفائها من الحوثيين وعلى صالح.

وقد وجدت عملية عاصفة الحزم منذ لحظة انطلاقها تأييداً عربياً، ودولياً كبيراً، فقد جاءت القمة العربية التي انعقدت في نهاية مارس ٢٠١٥، بشرم الشيخ المصري لتعلن تأييدها لوقف المملكة المشروعة والشرعية، وهذا ما أكدته مجلس الأمن الدولي في قراره الشهير ٢٢١٦ الصادر في ١٤ أبريل ٢٠١٥، حيث استقرت ميليشيات الحوثي وأطماع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح دول الخليج، والدول العربية، والمجتمع الدولي، وهذا ما أكد عليه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، حيث شعرت جميع دول العالم الخطر الذي يداهم اليمن وتأثيره بالغ الخطورة على استقرار الشرق الأوسط والجزيرة العربية وأمن البحر الأحمر .

### مكاتب ونجاحات

لقد حملت عملية (عاصفة الحزم) العديد من المؤشرات الاستراتيجية الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية التي ربما



مفتوجة أمام الدول الإقليمية أو القوى الكبرى، وأن ما حدث في بعض الدول العربية كالعراق وسوريا لن يتكرر في دول عربية أخرى من العالم العربي، وأن اليد الإيرانية ليست اليد الطولى في المنطقة.

ـ عاصفة الحزم أثبتت أن التوجه نحو تأسيس الاتحاد الخليجي العربي ضرورة ملحة على المستوى الداعي، الأمني، السياسي، والاقتصادي، وليس مجرد ترف سياسي أو حالة من الواجهة الإقليمية

ـ من الدروس المستقادة أيضاً هي أن العمل الخليجي الموحد هو لصالح جميع دول الخليج دون استثناء، وليس في صالح دولة دون أخرى باعتبار أن المخاطر والتهدìيات مشتركة وتواجه الجميع دون استثناء، وأن مواجهة هذه المخاطر يتطلب العمل الخليجي الجماعي.

ـ أثبتت الحرب على الحوثيين أن الخطر على الأمة العربية في الكنتونات الداخلية التي زرعتها إيران وتمثل رأس حربة للدولة الفارسية التي تريد تقوية ضد العرب بذرائع طائفية غربية على المنطقة وثقافتها وحالة التعايش التي شهدتها طيلة القرون السابقة.

ـ تفعيل العمل العربي المشترك بكل آلياته ضرورة حتمية لحماية الأمن القومي العربي، وصيانة المنطقة التي أصبحت في

فيتو أو اعتراض من أي دولة وفي وقت قصير، باستثناء امتلاع تصويب روسيا على القرار، وكان هذا الامتلاع بطعم التأييد حيث دأبت روسيا في السنوات الأخيرة أن تكون في شبه حالة حرب باردة مع واشنطن ومن ثم الاعتراض في مجلس الأمن واستخدام الفيتو على أي طرح أمريكي أو أي طرح تسانده واشنطن ، وذلك لاستعراض القوة، أو لمقايضة واشنطن على قضايا خلافية في آسيا الوسطى وأوكرانيا والقرم.

ـ أثبتت عملية عاصفة الحزم أن المملكة العربية السعودية إضافة إلى كونها قادرة تحت أي ظرف من الظروف على اتخاذ القرارات الاستراتيجية الكبرى، أنها تستطيع أن تخذل قرار خوض الحرب في الوقت المناسب، وأنها قادرة على تحمل تبعاته، وأنها مستعدة ومؤهلة للدفاع عن أراضيها وسياحتها واستقلالها وتأمين شعبها وحماية مواطنها بمفردها وبقوتها الذاتية.

ـ أكدت الأحداث التي بدأت قبل عملية عاصفة الحزم وخلالها، أن المملكة دولة تؤمن بحسن الجوار وليس دولة توسعية أو لها أطماع أو طموحات إقليمية، بل هدفها حماية المنطقة من التدخلات الأجنبية وتأمين منطقة الخليج والجزيرة العربية والبحر الأحمر.

ـ من مخرجات عملية عاصفة الحزم أنها أثبتت أن المنطقة العربية ملك لشعوبها ودولها فقط، وأن المنطقة ليست ساحة

المتغيرات والجماعات لخدمة الأهداف والمخططات الإيرانية، وهذا التمدد في نفوذ القوى الإقليمية في المنطقة على حساب الدول العربية أوجد حالة من الضيق عند المواطن العربي وشعر بالمهانة وتراجع الكبرياء العربي، وكان الرأي العام العربي في حاجة لاسترداد كرامته، لذلك وجده في عاصفة الحزم بارقة أمل، وأحيطت الاعتزاز العربي والهبة المشاعر الوطنية العربية، خاصة عندما نصبت إيران من نفسها حامية للحوثيين في اليمن، لذلك استقبل الرأي العام العربي عملية عاصفة الحزم بالسعادة والتأنيد، إضافة إلى تأييد عارم في الشارع الإسلامي للمملكة العربية السعودية حاضنة الحرمين الشريفين وبقية المسلمين، ومشواي الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام، إلى جانب كون المملكة لم تسجل في التاريخ أنها دولة معتمدة أو توسيعة من قبل، كما أن الرأي العام العربي وخبراء الاستراتيجيات العسكرية اعتبروا هذه العملية التي جاءت بناء على مطلب يمني رسمي وشعبي، وضفت كذلك حدًا لزيادة النفوذ الإيراني خارج حدود الدولة الإيرانية حيث تمدد هذا النفوذ من قيام الثورة الإيرانية وزاد بعد سقوط صدام حسين، وبعد استقواء بشار الأسد بطهران وحزب الله اللبناني في مواجهة شعبه، ومن تأثير عملية عاصفة الحزم الإيجابية جعلت الكثير من المسؤولين في الدول العربية خاصة التي تعاني من تمدد النفوذ الإيراني مثل العراق وسوريا ولبنان يجاهرون بالعداء لإيران وتأنيد الموقف السعودي وموافق دول التحالف مثل أسمامة التحفيجي نائب رئيس الجمهورية في العراق، وزعماء الأحزاب اللبنانية الرافضين لموافق مليشيات حزب الله، إضافة إلى زعماء الأحزاب في الدول الإسلامية.

العاصفة الحزم ومن بعدها عملية إعادة الأمل، ثم الهدنة التي بدأت السوريان منذ منتصف ليل الثلاثاء ١٢ مايو ٢٠١٥، وتخصيص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ملاري رياض لمساعدة الشعب اليمني، والتنسيق مع الأمم المتحدة وإسناد مهمة إغاثة الشعب إلى المنظمة الدولية، وتعديل أوضاع اليمنيين المقيمين بالملكة، واستضافة الرياض للرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي، ونائبه ورئيس حكومته خالد بحاح، يؤكد أن المملكة العربية السعودية لا تزيد إلا استقرار اليمن وإبعاده عن شبح الحروب الأهلية والطائفية والنزاعات الحزبية والقبيلية، ولا توجد أي مصلحة شخصية للمملكة ، أو تحقيق أي منافع أو سيطرة أو غير ذلك، فكل ما تفعله في الضوء ومن أجل الشعب اليمني فقط ●

مرمى الأطعمة المعلنة من قوى إقليمية خرجت من إطار الأطعمة غير المعلنة إلى الأطعمة المعلنة بوضوح وجرأة غير مسبوقة.

— أصبح من الضروري أن تلتقت الدول الخليجية والعربية إلى إحياء مشاريع الصناعات العسكرية، فلا يمكن أن تستورد هذه الدول كل احتياجاتها من الأسلحة والذخيرة في ظل ما تملكه من مقومات هذه الصناعة، خاصة أنها ليست حكراً على القوى الكبرى بعينها، بل دخلت إليها العديد من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة في مختلف مناطق العالم.

— نجحت عملية عاصفة الحزم في إزاحة أو تغيير الصورة النمطية التقليدية عن دول مجلس التعاون الخليجي الفنية المتخصصة التي تكتفي بـمواقف المعلنة دون الأفعال الجريئة على الأرض.

— نجحت المملكة العربية السعودية ومعها دول التحالف في استخدام وتطبيق التمويه الاستراتيجي ما جعل عاصفة الحزم تشكل مفاجأة كبيرة لجميع دول العالم دون استثناء ومنها الدول الكبرى والدول الإقليمية خاصة إيران.

— نجحت عاصفة الحزم في استبعاد إيران كطرف مباشر في إدارة الصراعات وحل الأزمات في المنطقة العربية، وحرمانها من استخدام أوراق مقايضة في عقر الدار العربي.

— خلقت هذه العملية العسكرية الناجحة رأيًّا عامًّا إسلاميًّا عارماً مؤيداً للمملكة العربية السعودية حاضنة الحرمين الشريفين وظهر هذا التأييد موازي لـمواقف الأنظمة الرسمية في العديد من الدول الإسلامية.

— عاصفة الحزم جعلت المملكة العربية السعودية صاحبة قرار البدء واللاعب الرئيسي دون منازع لحل الأزمة اليمنية وعلى كافة المستويات.

## إعادة الأمل .. تأسس لاستقرار

### اليمن وتأكد

### عدم وجود أهداف توسيعية للمملكة

### التحولات في المنطقة

جاءت عاصفة الحزم على أنقاض ثورات ما يُطلق عليه الربيع العربي، أو جاءت كنتيجة من نتائج هذه الثورات التي تعرضت جراءها العديد من الدول العربية لأحداث داخلية شديدة التحول ما أضعف قبضة بعض هذه الدول وظهر (الانفلات الأمني) الذي سمح بتسرب نفوذ دول إقليمية إلى الداخل العربي وتحريك بعض المليشيات لخدمة الأهداف الخارجية كما هو الحال بالنسبة لمليشيات حزب الله في لبنان وسوريا، والحوثيين في اليمن، والمليشيات المسلحة في العراق، وكذلك التسلل إلى جماعات الإسلام السياسي التي وصلت إلى الحكم في بعض هذه الدول كما هو حال جماعة الأخوان المسلمين في مصر وتونس، ومحاولات طهران توظيف هذه

## استراتيجية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية وإعادة ترتيب العلاقات الإقليمية

# مؤتمر الرياض .. آليات والالتزامات لإنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية

تمحض عن مؤتمر إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية الذي استضافته العاصمة السعودية الرياض خلال الفترة ١٩-٢٠ مايو ٢٠١٥م، جاء بمثابة خطوة هامة لإعادة بناء الدولة اليمنية التي وصلت إلى مرحلة شبه انهيار كامل بعد الاجتياح وقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في كلمة موجهة لمؤتمر الرياض أن المملكة ودول التحالف استجابت لدعوة الرئيس هادي وتطلع أن تسهم عملية إعادة الأمل في استقرار اليمن لاسيما وإن مؤتمر إنقاذ اليمن يأتي في منعطف تاريخي للمنطقة بأكملها.

### آراء حول الخليج - الرياض

أن هناك أولوية قصوى تنتصب أمامها حالياً لبلورة مشروع ينخرط فيه الجميع دون استثناء وفق رؤية جادة لاستعادة الدولة والانتصار بشرعيتها، وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني في ظل الصمود والبطولات والمأثر الرائعة للمقاومة الشعبية على الأرض في مدينة عدن الباسلة وفي الضالع وتعز ولحج وأبين ومأرب وشبوه والبيضاء وغيرها من مدن وقرى اليمن جنوبه وشماله. وتبني إعلان الرياض رؤية وطنية عملية جادة لاستعادة الدولة وإعادة ترتيب علاقتها الإقليمية والدولية على النحو الذي يلبي طموح أبناء الشعب اليمني في بناء دولة اتحادية ديمقراطية حديثة تشدد العدالة وتقوم على المواطنة المتساوية بكل أبناء الشعب، وتعزز من دور اليمن في محيطه الخليجي والعربي، وتحقيق الأمن الإقليمي وتفاعلاته الإيجابي مع بقية أعضاء الأسرة الدولية.

#### أهداف ومبادئ إعلان الرياض:

وجاءت أهداف إعلان الرياض لتؤكد على ثبيت الأمن والاستقرار في ربوع اليمن ومن بين هذه الأهداف: المحافظة على أمن واستقرار اليمن في إطار التمسك بالشرعية، ورفض الانقلاب وإنها ما ترتب عليه، واستعادة الأسلحة والمعدات المنهوبة وتسليمها إلى الدولة، وبسط سلطة الدولة على كافة الأراضي اليمنية، وإيقاف عدوان قوى التمرد حقنا للدماء والوصول باليمن إلى بر الأمان، واستئناف العملية السياسية وبناء الدولة الاتحادية

اختتم المؤتمر أعماله بإقرار المشاركين على أن كافة البنود التي تمحضت عن المؤتمر تمثل خياراً وطنياً في دعم الشرعية وبدأ الشراكة الوطنية لأبناء اليمن شماله وجنوبه التي قامت عليها العملية الانتقالية وأساساً لمشروع بناء الدولة ورفضاً قاطعاً لحكم المليشيات ومشروع الفوضى الذي تهار فيه مؤسسات الدولة وتراجعاً فيه الصراع المذهبي والمناطقي وتضييع فيه كرامة الإنسان وتنتهك فيه حقوقه وتهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي. وأكد إعلان الرياض الذي صدر في ختام المؤتمر على أن فساد رأس نظام الحكم في اليمن منذ أكثر من ٢٠ عاماً أدى إلى إدخال اليمن في صراعات وحروب منذ العام ١٩٩٤م، طالت الجنوب والشمال، كما أدى سوء إدارة الحكم إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتفاقم الأزمة السياسية إلى قيام الحراك الجنوبي السلمي في الجنوب ٢٠٠٧م، والثورة الشبابية الشعبية السلمية في عام ٢٠١١م، وحقنا للدماء جاءت المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية لتحقيق عملية التغيير السلمي وبموجبها حددت فترة انتقالية كان من أبرز منجزاتها انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً توافقياً للجمهورية وإيقاف التدهور الأمني الاقتصادي ونجاح مؤتمر الحوار الوطني، والاعتراف بالقضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية عادلة، وإيجاد المعالجات لها وإقرار وثيقة الحوار الوطني الشامل في ٢٥ يناير ٢٠١٤م، وإنجاز مسودة الدستور في ديسمبر ٢٠١٤م. وأقرت جميع المكونات والشخصيات المشاركة في المؤتمر



التأسيسية بواقع خمسين بالمئة للجنوب وخمسين بالمئة للشمال على مستوى المراتب القيادية العليا، وإصدار قانون العدالة الانتقالية والقوانين ذات الصلة بمتطلبات ما تبقى من المرحلة الانتقالية وإطلاق مصالحة وطنية شاملة، وكذلك إصدار التشريعات المتعلقة بالانتقال للدولة الاتحادية وبناء المؤسسات وفقاً لمخرجات الحوار الوطني الشامل، وأيضاً الشروع في إعداد و توفير الشروط الازمة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة على طريق بناء الدولة الاتحادية المدنية الحديثة وفقاً للدستور الجديد، مع التأكيد على ضرورة جدولة معالجة كافة القضايا اليمنية وخاصة معالجات القضية الجنوبية بصفتها القضية المحورية والجوهرية في الحالة اليمنية وحق الشعب في تقرير مكانته السياسية وفق ما ينص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبما يتواافق مع الحلول والضمادات القضائية الجنوبية ومخرجات الحوار الوطني الشامل .

#### **إعادة الإعمار والتأهيل**

وفيما يخص إعادة الإعمار والتأهيل للدولة اليمنية ركز الإعلان على العديد من النقاط من أهمها: إعادة الإعمار بحسب الموارد الضرورية ودعم من الأشقاء في مجلس التعاون والمجتمع الدولي، ومبادرة تنفيذ مشاريع الإعمار في كافة المناطق خصوصاً تلك التي تعرضت لأعمال التحريض والدمار وهدم البنية التحتية وفي المقدمة منها عدن، والعمل على إنجاز استراتيجية وطنية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، لوقف حالة التردي الاقتصادي

وفقاً للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وتجنيد اليمن أن تكون مقرًا لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية ومرتعًا لها وضماناً لا يكون اليمن مصدرًا تهديد أمن الدول المجاورة واستقرارها واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك .

فيما أكدت المبادئ على: الالتزام بالشرعية الدستور، وبإقامة الدولة المدنية الاتحادية والحفاظ على أمن واستقرار اليمن، والالتزام بمبدأ الشراكة والتواافق وفقاً لما جاء في ضمانات مخرجات الحوار الوطني واتفاق معالجة القضية الجنوبية خلال مرحلة الانتقال، والالتزام بإعلان الرياض والقرار الدولي (٢٢٦) واعتبارهما السقف الذي لا يمكن تجاوزه في أي مفاوضات قادمة يمكن أن تتم برعاية الأمم المتحدة، الالتزام بمبدأ المساءلة والمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .

وفيما يخص إعادة بناء الدولة اليمنية فقد ركز الإعلان على الإسراع في دعوة الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة مسودة الدستور وطرحها للنقاش العام والاستفتاء، واستكمال تنفيذ النقاط العشرية والحادية عشرة وكافة المقررات المتعلقة بالقضية الجنوبية وفقاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ووفق جدول زمني محدد، مع ضرورة الشروع في بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أساس وطنية ومهنية على أن يتم التمثيل في هذه المؤسسات في المرحلة



الحرك الجنوبي السلمي المؤيد للشرعية، غير الممثل في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتبادر الهيئة الوطنية للرقابة مهامها على الفور في مناقشة وإقرار مسودة الدستور التي يتم التوافق عليها، وأن تتولى الهيئة الوطنية متابعة تفاصيل مقررات إعلان الرياض . وقد أقر المشاركون في المؤتمر بالعديد من الالتزامات منها: التأييد المطلق للشرعية الدستورية ممثلة برئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي والعمل بكل الوسائل على رفض الانقلاب وكل ما ترتب عليه، وتأمين عودة مؤسسات الدولة الشرعية إلى اليمن لمارسة كافة مهامها وصلاحياتها، وكذلك التأكيد الكامل لجهود الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون، مع التأكيد على تسريع وتكثيف عملية الدعم للمقاومة الشعبية في مدينة عدن وتعز البالستانين وفي كافة أنحاء اليمن جنوبه وشماله وإمدادها بالسلاح والدعم اللوجستي والمساعدة في تنظيمها وتنسيق جهودها، ومطالبة مجلس الأمن بتنفيذ القرار الدولي «٢٢١٦» والقرارات الدولية ذات الصلة لما يمثله ذلك من أساس للحل السياسي السلمي في اليمن، مع دعوة الأمم المتحدة ومجلس الجامعة العربية ومجلس التعاون إلى تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة لتأمين المدن الرئيسية والإشراف على تفاصيل قرارات مجلس الأمن وضمان الانسحاب الكامل لقوى التمرد من كافة المدن وتسلیم الأسلحة والمؤسسات ، مع التأكيد على أن تباشر الحكومة فوراً العمل على توفير الشروط الملائمة لرعاية أسر الشهداء والمصابين والنازحين وجميع متضرري وضحايا الحروب ●

ومكافحة الفساد واستعادة الأموال المنهوبة، وبناء اقتصاد مستدام وإيجاد بيئة استثمارية في اليمن، تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطلعات الشعب اليمني، وتوفير آليات الشفافية والمساءلة وتسهيل في عملية اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون، والعمل مع الأشقاء في دول الخليج على تحسين أوضاع المغتربين اليمنيين وفتح المجال أمامهم للحصول على فرص عمل في دول مجلس التعاون وفق استراتيجية تخدم تأهيل اليمن اقتصادياً واجتماعياً .

وحدد الإعلان الآليات التي سوف يتم اتباعها لتحقيق الأهداف والمبادئ منها : الشروع في بناء قوات أمنية وطنية من جميع المحافظات والأقاليم لحفظ الأمان والاستقرار وفقاً لمخرجات الحوار الوطني، واستخدام كافة الأدوات العسكرية والسياسية لإنهاء التمرد واستعادة مؤسسات الدولة وأسلحة المنهوبة ، مع مطالبة مجلس الأمن لتنفيذ القرار (٢٢١٦) وكافة القرارات ذات الصلة وفقاً للآليات المتعددة بهذا الخصوص، وكذلك سرعة إيجاد منطقة آمنة داخل الأراضي اليمنية تكون مقرراً لاستئناف نشاط مؤسسات الدولة الشرعية، مع مخاطبة المؤسسات المالية الدولية بوقف التعامل المالي والدبلوماسي مع مليشيات الانقلاب ومراقبة التحويلات المالية لليمن وتجريد أموال قادة مليشيات وشركائهم، وفقاً لقرار مجلس الأمن (٢٢١٦) ، وفي الوقت نفسه سرعة إجراء تعديل في تشكيل الهيأة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وفقاً لما تم الاتفاق عليه في ضمانات مؤتمر الحوار الوطني وإشراك

## أيد عاصفة الحزم والجهود السلمية للمملكة

# مجلس الأمن .. وتأصيل الشرعية في اليمن

جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 الذي صدر بشأن الوضع في اليمن يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ٢٠١٥م، ليُنَصِّر للشرعيات اليمنية، الخليجية، العربية، والدولية، ويُؤسِّس مُرحلة جديدة في العلاقات الدوليَّة بالمنطقة العربيَّة، وهذا القرار الذي جاء بتأييد ١٤ دولة وامتناع روسيا فقط عن التصويت كان نتْيَّة لنجاح الجهود الدبلوماسيَّة السعودية، الخليجيَّة، والعربيَّة، وكان منسجمًا ومتَّوافقًا مع عملية عاصفة الحزم التي أسبغ عليها الشرعية والتأييد الأممي.

عمر في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ثم الملحق الأمني الذي وقعت عليه ميليشيا الحوثي يوم ٢٧ سبتمبر بعد تكُوُّن تباطئ، وفي نهاية الأمر لم تلتزم هذه الميليشيا باتفاق السلم والشراكة أو الملحق الأمني، وقادت بالتعاون مع قوات الحرس الجمهوري بقيادة علي عبد الله صالح بعزل الرئيس هادي في العشرين من يناير ٢٠١٥م، ما جعله يقدم استقالته بعد يومين من حصاره إلى مجلس النواب في الثاني والعشرين من يناير بعد استقالة الحكومة برئاسة خالد بحاح، ولم ينعقد البرلمان اصلًا للبت في الاستقالة، فيما أعلن الحوثيون من جانبهم حل البرلمان وتولي اللجنة الثورية برئاسة محمد الحوثي رئيسة البلاد، وبقي الرئيس هادي قيد الإقامة الجبرية إلى أن غادر صنعاء إلى عدن خفية في ٢١ فبراير ٢٠١٥م، وأعلن سحب استقالته وأصدر بياناً رئاسياً تضمن بطلان جميع القرارات التي تم اتخاذها في الحادي والعشرين من سبتمبر وأنها قرارات غير شرعية، ودعا إلى انعقاد اجتماع الهيئة الوطنية للحوار في عدن أو تعز حتى خروج ميليشيات الحوثي من صنعاء، ودعا كذلك إلى رفع الإقامة الجبرية عن رئيس مجلس الوزراء وكل رجالات الدولة وطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الالزمة لحماية العملية السلمية ورفض الانقلاب الحوثي.

ولقد توج مجلس الأمن الدولي الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء سيطرة الانقلاب الذي يقوده عبد الملك الحوثي والرئيس

بعد أن حصلت على التأييد الدولي منذ الدقائق الأولى لانطلاقها عند منتصف ليلة السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥م، بقيادة المملكة العربية (١٠٠ طائرة) ومعها قوات من دولة الإمارات العربية المتحدة (٣٠ طائرة)، ودولة الكويت (١٥ طائرة)، ودولة قطر (١٠ طائرات) وانطلقت بطلب من الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي بعد أن سطت ميليشيات الحوثي على مقاليد السلطة إثر انقلاب على الشرعية في ٢١ سبتمبر من العام ٢٠١٤م، وإن كانت بدأت بمحاولات لتقسيم السلطة مع الرئيس عبد ربه منصور هادي ووقعت معه اتفاق السلم والشراكة لكن سرعان ما انقلب عليه واعتقلت الرئيس وحكومته ثم وضعتهم تحت الإقامة الجبرية حتىتمكن من الخروج من صنعاء وذهب إلى عدن، ولاحقته في العاصمة المؤقتة وقادت ميليشيات الحوثي بالتعاون مع الرئيس المخلوع على عبد الله صالح بتصفيف القصر الرئاسي في عدن واحتطفت وزير الدفاع محمود الصبيحي وحولت المدن اليمنية إلى لهيب من النيران بغية السيطرة على عدن بعد صنعاء من أجل فرض سياسة الأمر الواقع والانتهاكات على الشرعية، وضرب عرض الحائط بالمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي السابقة وواسطة الأمم المتحدة، بل تكررت لاتفاق السلم والشراكة الذي أبرمه قادة الميليشيا نفسها مع الرئيس عبد ربه منصور هادي بواسطة المبعوث الأممي جمال بن



احتلتها بالقوة، والإفراج بأمان عن جميع الأشخاص الموقعين رهن الإقامة الجبرية، ودعا المجلس الرئيس اليمني المخلوع على عبد الله صالح إلى إيقاف الدعم للحوثيين والذي من شأنه أن يقوض السلام والأمن والاستقرار في اليمن، وأسبغ قرار مجلس الأمن الشرعية الدولية على عملية عاصفة الحزم، وتبني دعم المبادرة الخليجية، ودعوة المملكة لعقد مؤتمر الرياض بناء على طلب الرئيس اليمني الشرعي بمشاركة كل الأطراف اليمنية من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي في اليمن، وسعياً إلى تكملة المفاوضات التي تجري بواسطة من الأمم المتحدة.

وطلب مجلس الأمن وتحت الباب السابع من الحوثيين الكف فوراً عن استخدام العنف، سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها بما في ذلك صنعاء، والتخلص عن الأسلحة التي استولوا عليها، وعدم القيام بأي استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة، والإفراج عن اللواء محمود الصبيحي وزير الدفاع المختطف، وأعطى القرار دول التحالف بقطع الإمدادات العسكرية عن مليشيا الحوثي، بل حذرت الولايات المتحدة الأمريكية إيران من تزويد هذه المليشيا بالسلاح.

وبذلك فإن التحرك السعودي السابق واللاحق على قرار مجلس الأمن الدولي جاء مؤيداً للشرعية الدولية وللقانون الدولي وبهدف حماية شعب اليمن ولمنع سيطرة مليشيا مسلحة على مقدرات دولة وشعب ●

اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، وجاء القرار رقم ٢٢١٦ يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ٢٠١٥م، ليضع حدًا لاستهانة الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وشريكه عبد الملك الحوثي بالشعب اليمني ومقدراته، وليثبت الشرعية اليمنية، والشرعية الدولية وإنهاء هذه الهيمنة الفوضوية ويدعم جهود المملكة العربية السعودية، ومعها دول مجلس التعاون الخليجي، ودول التحالف التي تخوض معركة في اليمن دعماً للشرعية، وحماية للشعب اليمني من هذا التوحش الذي يفتck بشعب أنهكه حكم دام قرابة ٢٥ عاماً تحت رئاسة علي عبد الله صالح وظل يرث طيلة هذه الفترة تحت نير الظلم والفقر والبؤس والإرهاب والصراع على السلطة.

وجاء قرار مجلس الأمن الدولي بتصويت ١٤ دولة وامتناع دولة واحدة عن التصويت هي روسيا، ما يؤكّد استشعار المجتمع الدولي مخاطر ما يحدث في اليمن وتبعات ذلك على الشعب اليمني والمنطقة العربية بкамالها، وأستند مجلس الأمن في ذلك إلى قراراته السابقة بشأن اليمن، وإلى قرار مؤتمر القمة السادس والعشرين لجامعة الدول العربية التي انعقدت في شرم الشيخ (٢٨ - ٢٩ مارس ٢٠١٥).

وأكّد قرار مجلس الأمن الدولي على ضرورة الالتزام بالمبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وأعاد التأكيد على شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وطالب مليشيات الحوثي بالتوقف عن القتال والانسحاب من المدن والمناطق اليمنية التي

## القمة الخليجية التشاورية.. قمة الحزم

جاءت القمة التشاورية الخليجية التي استضافتها الرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، يحفظه الله، وبحضور قادة دول المجلس، ومشاركة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في الخامس من مايو ٢٠١٥م، لتأكيد على تلاحم دول مجلس التعاون الخليجي وقوّة بنيانها ولحمة صفها وتوحيد جهودها ورؤاها تجاه القضايا التي تهم دول المجلس في هذه المرحلة التاريخية الهامة التي تشهد الكثير من التحديات والمخاطر، والتي واكبها إصرار خليجي على خوض غمار التحدّيات وسبل أغارها دفاعاً عن الثوابت والقدسات.

### آراء حول الخليج - الرياض

المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وثمن القادة قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٦٦ الصادر تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ودعوا إلى تنفيذه بشكل كامل ودقيق وبما يسهم في عودة الأمان والاستقرار لليمن والمنطقة كما رحبا بقرار معالي الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثاً جديداً للأمم المتحدة للجمهورية اليمنية.

كما رحبا بقرار الرئيس عبدربه منصور هادي بعقد مؤتمر تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض في ١٧ مايو ٢٠١٥م، تشارك فيه جميع الأطراف والمكونات اليمنية المساندة للشرعية وأمن اليمن واستقراره كما رحبا بقرار فخامته تعين رئيس الوزراء المهندس خالد محفوظ بحاج نائبًا للرئيس واللواء الركن محمد علي المقدشي رئيساً لهيئة الأركان.

وأكد قادة دول الخليج مساندتهم للتدارير العاجلة التي تخذلها الحكومة اليمنية لمعالجة الوضع الإنساني الصعب والخطير الذي نتج عن الممارسات غير المسؤولة للميليشيات الموالية وميليشيات الرئيس السابق علي عبد الله صالح وفي هذا الإطار أشادوا - حفظهم الله - بالدعم السخي الذي قدمته المملكة العربية السعودية والبالغ ٢٧٤ مليون دولار وبالمساعدات الإنسانية العاجلة التي قدمتها دول المجلس ودعوا المجتمع الدولي إلى الإسراع لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية لليمن، ورحبا بقرار الملكة العربية السعودية بالتنسيق مع دول التحالف

وجاء البيان الختامي للقمة على مستوى الأحداث والمستجدات حيث رحب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بأخيهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية مستذكرين بكل فخر واعتزاز جهود ومبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته وأن يسكنه فسيح جناته.

وهنأ قادة دول المجلس صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه سلطان عمان الشقيقة بسلامة العودة، ورحبوا بمشاركة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في القمة التشاورية مشيدين بالتنسيق والتعاون القائم مع الجمهورية الفرنسية وتطابق الرؤى في القضايا المهمة في المنطقة والعالم، وعبر قادة دول المجلس عن تطلعهم لقاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ١٤-١٥ من شهر مايو ٢٠١٥م، في الولايات المتحدة الأمريكية وأن تسهم المباحثات في تعزيز العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التطورات والأحداث الجارية وبما يعزز أمن واستقرار المنطقة.

وجاء الملف اليمني في مقدمة اهتمامات قادة دول مجلس التعاون الخليجي حيث استعرضوا مستجدات الأوضاع على الساحة اليمنية وتطوراتها وأشادوا بمقاصد وأهداف عملية عاصفة الحزم وما تحقق من نتائج مهمة وبيء عملية إعادة الأمثل استجابة لطلب فخامة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي بهدف تعزيز الشرعية واستئناف العملية السياسية وفق



العربية.. وأدانوا الاعتداءات الوحشية المتكررة التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمتطرفون الإسرائييليون ضد المواطنين الفلسطينيين العزل والمقدسات الدينية وأماكن العبادة وعلى رأسها الحرم القدس الشريف.

وفي الشأن السوري أعربوا عن بالغ قلقهم من استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب السوري نتيجة لاستمرار نظام الأسد في عمليات القتل والتدمير واستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران والغاز السام مما نتج عنه قتل الآلاف من السوريين وجرح وتشريد الملايين منهم.

وأكدوا على الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لبيان جنيف «يونيو ٢٠١٢» وبما يضمن أمن واستقرار سوريا ووحدة أراضيها ويلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق وعلى ضرورة تضليل الجهود الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية لكل المتضررين المدنيين ودعمهم لكل الجهود الهدافلة لمساعدة وحماية المهرجين واللاجئين السوريين.

وعبروا عن مساندتهم جهود الحكومة العراقية من أجل المصالحة الوطنية وتخلص العراق من تهديد تنظيم داعش وتحقيق المشاركة الكاملة لجميع مكونات الشعب العراقي عبر التطبيق الكامل لبرنامج الإصلاحات الذي تم الاتفاق عليه في الصيف الماضي.

وأعربوا عن قلقهم من تزايد أعمال العنف والإرهاب الذي يهدد أمن واستقرار ووحدة ليبيا وأكدوا مجدداً دعمهم للبرلمان المنتخب وللحكومة الشرعية معتبرين عن مساندتهم لجهود الأمم

وهي إطار استمرار تعزيز جهودها الإيجابية الإنسانية داخل الأراضي اليمنية بإيجاد مناطق آمنة في أوقات محددة يتم فيها توزيع المساعدات الإنسانية وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ مع التشديد على لا يتم استقلالها من قبل ميليشيات الحوثيين وحلفائهم لتحقيق مكاسب على الأرض مما سيؤدي إلى استئثار العمليات الجوية فوق هذه المناطق، وكذلك رحباً بقرار المملكة إنشاء مركز موحد على أراضيها مهمته تسليم كافة جهود تقديم المساعدات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية والدول الراغبة في تقديم المساعدات للشعب اليمني بما في ذلك تمكين الأمم المتحدة من إيصال المساعدات التي تكفل بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بمبلغ مئتين وأربعين وسبعين مليون دولاراً أمريكيّاً. وجددوا عزمهم علىمواصلة الجهود لدعم التنمية في اليمن واستكمال ما تم اتخاذه من خطوات وإجراءات نحو تعزيز التكامل والشراكة بين منظومة مجلس التعاون واليمن مؤكدين دعم دول المجلس لجميع الجهود لاستكمال العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تعزيزاً لأمن اليمن واستقراره.

وفيما يتعلق بقضية العرب المركزية القضية الفلسطينية أكد قادة دول الخليج أن السلام الشامل والعادل وال دائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام



ذلك المعايير المتعلقة بأمان وسلامة المنشآت النووية والإشراف الكامل لوكالة الدولية للطاقة الذرية عليها ومعالجة جميع المشاغل والتداعيات البيئية للبرنامج النووي الإيراني.

كما عبر قادة دول الخليج عن تعلمهم إلى أن يسهم الاتفاق في حل القضايا العالقة مع إيران مؤكدين على مواقفهم الثابتة بدعم حق الإمارات العربية المتحدة وسيادتها المطلقة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ومياهاها الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لجزرها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة ورفض استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لهذه الجزر وكافة القرارات والممارسات والأعمال التي تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باعتبارها باطلة ولاغية ولا تغير شيئاً من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.

ودعوا إيران إلى الاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة  
لحل هذه القضية عبر المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة  
العدل الدولية.

وفي ختام اللقاء عبر قادة دول مجلس التعاون عن شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي ولي المهد وزير الدفاع وحكومة وشعب المملكة العربية السعودية ●

المتحدة لاستئناف الحوار الوطني الشامل بين مكونات الشعب الليبي داعمين كافة أطياف الشعب الليبي إلى تحمل مسؤولياته الوطنية ومواصلة الحوار لإيجاد حل ينهي حالة الانقسام.

وشددوا على التعامل بكل عزم وحزم مع ظاهرة الإرهاب الخطيرة والحركات الإرهابية المتطرفة مثمنين جهود الدول الأعضاء في هذا الشأن على كافة الصعد وأشادوا بخطفهم الله بقدرة الأجهزة الأمنية بدول المجلس وما حققته من عمليات استباقية لقطع دابر هذه الآفة الخطيرة مؤكدين على ضرورة وأهمية التعاون بين كافة دول العالم لمحاربة ظاهرة الإرهاب والتزام دول المجلس بالاستمرار في المشاركة في التحالف الدولي لمكافحة داعش.

وأكداوا حرص دول مجلس التعاون على بناء علاقات متوازنة مع إيران تسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها وعبروا عن تطالعهم إلى تأسيس علاقات طبيعية معها قوامها احترام أسس ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول واتخاذ خطوات جادة من شأنها إعادة بناء الثقة والتمسك بمبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة التي تقوم على حسن الجوار وتمنع التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

وعبروا عن أملهم في أن يؤدي الاتفاق الإطاري المبدئي الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة ١+٥ إلى اتفاق نهائي شامل يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني وطالبوه بأن يضمن الاتفاق انسجام هذا البرنامج مع جميع المعايير الدولية بما في

# ملتقى الخليج للأبحاث السادس ٢٠١٥

جامعة كامبريدج ٢٤ - ٢٧ أغسطس ٢٠١٥ م



لمزيد من المعلومات حول الملتقى  
يرجى زيارة الموقع الإلكتروني  
[www.gulfresearchmeeting.net](http://www.gulfresearchmeeting.net)

في إطار التعاون القائم بين مركز الخليج للأبحاث و جامعة كامبريدج البريطانية لتأسيس بيئه علمية مناسبة لمناقشة القضايا الخليجية، وإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المتخصصة عن منطقة الخليج من جانب المركز والجامعة ، يعتزم المركز عقد "ملتقى الخليج للأبحاث" في دورته السادسة خلال الفترة من ٢٤ - ٢٧ أغسطس ٢٠١٥ في مقر جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، ويتضمن الملتقى عقد (١١) ورشة عمل في المواضيع التالية:

## للتواصل معنا:

مركز الخليج للأبحاث - كامبريدج  
مركز الدراسات الإسلامية  
كلية الدراسات الآسيوية والشرق  
أوسطية  
شارع سيد جويك - كامبريدج  
CB3 9DA - المملكة المتحدة.  
هاتف: +٤١٢٢٧١٦٢٧٣٠  
بريد إلكتروني: [ch@grc.net](mailto:ch@grc.net)



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة الجامعية

مركز الخليج للأبحاث - جنيف  
49 شارع بانك - 1202 جنيف - سويسرا  
هاتف: +41227162730  
فاكس: +41227162739  
البريد الإلكتروني: [ch@grc.net](mailto:ch@grc.net)

مركز الخليج للأبحاث - كامبريدج  
مركز الدراسات الإسلامية  
كلية الدراسات الآسيوية والشرق الأوسطية  
شارع سيد جويك - كامبريدج CB3 9DA  
المملكة المتحدة  
هاتف: +44 1223 760758  
فاكس: +44 1223 335110  
البريد الإلكتروني: [ch@grc.net](mailto:ch@grc.net)

مركز الخليج للأبحاث - جدة  
(المركز الرئيسي)  
19 شارع رابطة الاتحاد  
ص.ب. 2134 جدة 21451  
المملكة العربية السعودية  
هاتف: +966 12 6511999  
فاكس: +966 12 6531375  
البريد الإلكتروني: [ch@grc.net](mailto:ch@grc.net)

## وجوه في عاصفة الحزم

الحروب الأربع التي خاضتها الحركة ضد الجيش اليمني.  
أمر جماعته بالالتحاق بالثورة التي اندلعت بالرئيس المخلوع علي عبد الله صالح. رفض التوقيع علىمبادرة الخليجية التي أخرجت علي عبد الله صالح من السلطة. شاركت جماعته في مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقدت أولى جلساته في ١٨ مارس ٢٠١٢، وانتزعت اعتذاراً رسمياً من الحكومة اليمنية على الحرب السابقة. اقتحم صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، بعد أن فرض حصاراً عليها وكانت البداية اقتحام مقر الفرقة الأولى مدرعة بقيادة علي محسن الأحمر. في ٢٢ سبتمبر احتشد عدد كبير من اليمنيين في ساحة التغيير بصنعاء للاستماع لخطبة عبد الملك الحوثي التي ألقاها من صعدة ليعلن انتصاره.

ابراهيم الحمي ومن بعده أحمد الفشمي في ظروف غامضة، تولى الرئاسة مؤقتاً عبد الكري姆 العرشي، ليتولى بعد ذلك علي عبد الله صالح الرئاسة والقيادة العليا للقوات المسلحة اليمنية اعتباراً من ١٧ يوليو عام ١٩٧٨م، وحتى تحييه بموجبمبادرة الخليجية بعد الشورة الشعبية التي اجتاحت اليمن ضمن احداث ما يُطلق عليه الربيع العربي. في بداية حكم علي عبد الله صالح كان يعاني من عدم ولاء الجيش له بسبب ميله وموافق صالح اليسارية، إلى أن تورطت عدة وحدات عسكرية في انقلاب فاشل في عام ١٩٧٨م، اتخذ منه علي عبد الله صالح ذريعة لترويض الجيش حيث اتخاذ قراراً في العاشر من أغسطس من العام نفسه بإعدام ٢٠ رتبة عسكرية اتهمهم بالتورط في المحاولة الانقلابية

### عبد الملك بدر الدين الحوثي

مواليد أول يناير ١٩٧٩م، في صعدة باليمن.

ينتمي للمذهب الزيدية الجارودي. لم يتعلم في مدارس نظامية ولم يحصل على شهادات تعليمية. تلمذ على يد والده بدر الدين الحوثي أحد أبرز مشايخ الزيدية. تقل في ريف صعدة قبل أن يستقر في المحافظة ذاتها في منتصف التسعينيات الميلادية من القرن المنصرم. انضم إلى أخيه حسين مؤسس جماعة «الشباب المؤمن» التي تحولت إلى جماعة «أنصار الله».

نجا من القتل مع أخيه حسين في حرب عام ٢٠٠٤م، تولى في مطلع عام ٢٠٠٦م، قيادة جماعة «أنصار الله» رسمياً وبذلك تولى قيادة



### علي عبد الله صالح ..

علي عبد الله صالح عفاس الذي قضى قرابة ٢٤ عاماً في حكم اليمن،مواليد ٢١ مارس ١٩٤١م، في قرية بيت الأحمر بسنجان خارج العاصمة اليمنية صنعاء، وتربى على يد والد زوجته في هذه القرية التابعة لتحالف قبائل حاشد، بدأ حياته برعي الأغنام، ثم تعلم في كتاب القرية قبل أن يلتحق بصفوف الجيش اليمني وهو في سن السادسة عشر من عمره.

بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر التحق صالح بقوى الحرس الجمهوري برتبة سائق دبابة، ثم ترقى في عام ١٩٦٣م، إلى رتبة ملازم ثان، ثم التحق بسلاح المدرعات في عام ١٩٦٤م، وقضى في هذا الموقع حتى ترقيته إلى قائد لواء تعز في عام ١٩٧٥م، وبعد اغتيال الرئيس



والده وظل في هذا الموقع إلى أن أقاله الرئيس عبد ربه منصور هادي في نهاية مارس ٢٠١٥م. كانت هناك محاولات حثيثة من الرئيس المخلوع لتوريث أحمد علي عبد الله صالح رئاسة الجمهورية اليمنية وحاول الأب إسباغ صفة الشعبية على هذه المحاولات وانطلقت عدة مبادرات من أجل ذلك، ومنها مبادرة «أحمد من أجل اليمن» التي أطلقها أحد رجال السلطة الموالين لصالح ، وقد أثار تحضير أحمد علي صالح للرئاسة الكثير من الجدل واللغط في اليمن، وقد ساهم هذا الجدل في اشتعال ثورة ٢٠١١م، التي أطاحت صالح وقطعت الطريق أمام احمد نوراً ثانية والده في حكم الجمهورية اليمنية، إلا أن صالح أراد أن يعيده من بوابة الحوثي، لكن كان الانقلاب الحوثي فج ومتطرف لذلك رفضه الشعب اليمني، ورفضه المجتمع الدولي، وجاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٦٦ ليقطع الطريق الفاشلة.

الحرس الجمهوري وقطاعات من الجيش اليمني ولذلك تحالف مع قوات الحوثي للاستيلاء على السلطة بالقوة ، وانتهى الأمر بسيطرة تحالف صالح / الحوثي على الحكم في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ثم استكمال السيطرة التامة على السلطة في ١٩ يناير ٢٠١٥م . وقد كان أصدر مجلس الأمن الدولي عقوبات في السابع من نوفمبر ٢٠١٤م، عقوبات ضد علي عبد الله صالح، واثنين من كبار القادة العسكريين الحوثيين بما عبد الخالق الحوثي، وعبد الله يحيى الحكيم. تضمن هذا القرار اتهام صالح بتهديد السلام والاستقرار في اليمن، ومن ثم وضعه على قائمة المنع من السفر وتجميد أمواله.

## أحمد علي عبدالله صالح

أحمد علي عبد الله صالح مشروع الرئيس اليمني الذي لم يكتمل بسبب أطماع والده وتحديه لإرادة شعبه، وكذلك تحديه للمجتمع الدولي، حيث أراد أن يورث الحكم بالقوة المسلحة لابنه أحمد وهو من مواليد ١٩٧٢م، في صنعاء، وتلقى تعليمه العام بها إلى أن حصل على بكالوريوس في الإدارة من إحدى الجامعات الأمريكية، ثم درجة الماجستير من جامعة أردنية، وتلقى دورات في العلوم العسكرية خاصة في المملكة الأردنية الهاشمية، متزوج وله ولدان وأربع بنات.

التحق أحمد علي عبد الله صالح بالقوات المسلحة وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن حصل على رتبة عميد في عام ١٩٩٧م، وتولى بعد ذلك قيادة الحرس الجمهوري من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢م، ثم تم تعيينه سفيراً لليمن في دولة الإمارات العربية المتحدة بعد تحيي



الفاشلة، وبعد ذلك اعتمد صالح في تعزيز حكمه على بعض الوحدات العسكرية التي يقودها أقاربه وفي مقدمتها الفرقة الأولى مدرع والتي ظلت حتى عام ٢٠١٢م، تحت إمرة علي محسن الأحمر الأخ غير الشقيق صالح، ثم اتجه الرئيس اليمني المخلوع إلى الاعتماد على قوات الحرس الجمهوري لتعزيز قبضته بقيادة نجله أحمد علي عبد الله صالح، وقد تولت هذه القوات حماية الرئيس وتأمين تنقلاته.

تعرض علي عبد الله صالح يوم الأربعاء ٢٢/١١/٢٠١١م، بعد قبوله المبادرة الخليجية وترك الحكم. بموجب المبادرة، إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، مع منح صالح حصانة ضد ملاحنته قانونياً، إلا أن صالح لم يرغب في الابتعاد عن ساحة الحكم مستغلاً ولاء قوات

الفاشلة، وبعد ذلك اعتمد صالح في تعزيز حكمه على بعض الوحدات العسكرية التي يقودها أقاربه وفي مقدمتها الفرقة الأولى مدرع والتي ظلت حتى عام ٢٠١٢م، تحت إمرة علي محسن الأحمر الأخ غير الشقيق صالح، ثم اتجه الرئيس اليمني المخلوع إلى الاعتماد على قوات الحرس الجمهوري لتعزيز قبضته بقيادة نجله أحمد علي عبد الله صالح، وقد تولت هذه القوات حماية الرئيس وتأمين تنقلاته.

تعرض علي عبد الله صالح إلى عدة محاولات لاغتياله لكنها فشلت وكان أهمها قصف مسجد الرئاسة في صنعاء حيث قتل العديد من مرافقيه وهو أصيبي بإصابات بالغة وتلقى علاج مطول في الرياض بالمملكة العربية السعودية قبل

**السياسي اليمني عبد الرحمن الجفري لـ (أراء حول الخليج):**

## دولة الجنوب العربي قائمة وسلطان الانضمام لمجلس التعاون الخليجي

السيد عبد الرحمن علي بن محمد الجفري السياسي اليمني المعروف صاحب التاريخ في العمل السياسي اليمني، هو حالياً رئيس الهيئة الوطنية الجنوبية المؤقتة للتحرير والاستقلال «الهيئة»، ورئيس حزب رابطة الجنوب العربي الحر (الرابطة).. شخصية تاريخية فاعلة على مسرح السياسة في اليمن ولها آراء مهمة على صعيد إقامة دولة الجنوب العربي (اليمن الجنوبي)، وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف معه حول طرجمه الاستقلالي، إلا أن له آراء ومواقف وطنية لصالح شعبه من أبناء الجنوب جديرة بالاهتمام والنقاش، كما أنه يعبر عن لسان حال فئة كبيرة من أبناء جنوب اليمن، وكثيرون يؤمنون به في طرجه ونضاله وهو يدل على آرائه بأدلة.

في هذا الحوار الذي أجرته (أراء حول الخليج) مع السيد عبد الرحمن الجفري لم يعترض بوجود دولة موحدة أسمها (اليمن) بل يرى أن مصطلح اليمن كدولة لم يكن موجوداً طيلة التاريخ، والميمن هو مصطلح جغرافي على منطقة في الجزيرة العربية كما هو الحال بالنسبة لمصطلح الشام، وهو لا يعترض بالوحدة اليمنية ويعتبرها احتلال قسري تم في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠، ثم غزو مسلح عام ١٩٩٤، قاده على عبد الله صالح الذي استعان في ذلك بالمتطرفين العائدين من أفغانستان، وأخيراً تجسد الاحتلال في اجتياح عام ٢٠١٥، على يد قوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح وحليفه الحوثي.

ويعتقد السيد عبد الرحمن الجفري أن سطوة الحوثيين على اليمن سوف يخلف ثلاثة دول هي دولة «الجنوب» ودولتين في الشمال، ولا يرى حالاً إلا بانتصار صريح على قوات علي عبد الله صالح وحليفه عبد الملك الحوثي.

يعتبر أن دولة الجنوب العربي قائمة وينقصها استرداد الهوية والأرض وبناء الدولة و اختيار نظامها، مع إدراكه أن بناء دولة على الركام الحالي ليس أمراً سهلاً، ويعي مسؤولية الجنوب العربي عن أمن باب المندب والبحر الأحمر والحدود المشتركة مع دول الجوار، ويعرف أن هناك من أبناء الجنوب من يفكرون في الفيدرالية ويقول في هذا الشأن «نرى أن الأساس هو حسم أمرنا نحن كجنوبيين وعلينا أن نسعى لإقناع الإقليم والعالم».

يطرح السيد عبد الرحمن الجفري صيغة الكونفدرالية مع اليمن الشمالي ودول الخليج وقال إن دولة الجنوب العربي سوف تطلب بعد قيامها رسمياً الانضمام دولة إلى مجلس التعاون الخليجي، ويعتقد أن مؤتمر جنيف سوف يفشل ما لم تشارك فيه ثلاثة أطراف يمنية وتسبقها مشاورات عميقة بين الأطراف اليمنية والمجتمع الدولي والإقليمي.

وفيما يلي نص الحوار:

حوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر



## دولتنا محتلة وتجاوزنا الوحدة الورقية

### وغزو العائدين من أفغانستان والホثي

### أي حلو وسط ستفرج اليمن ولا حل إلا بانتصار صريم على من أشعلوا الحرب

يعيش حميد الدين.. رحمة الله.. بعد الحرب العالمية الأولى.. حيث أسمى مملكته «المملكة المتوكلية الإسلامية» ثم غير اسمها إلى «المملكة المتوكلية الهاشمية» ثم غير اسمها إلى «المملكة المتوكلية اليمنية». وكانت أول دولة بهذا الاسم في التاريخ، ولم يكن الجنوب العربي جزءاً منها.

واسم اليمن هو اسم لجهة وليس لهوية دولة.. وسيدنا رسول الله، عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام، قال وهو بجانب الكعبة «ها هنا يمننا وهاهنا شامنا» أي كل ما هو يمين أو جنوب الكعبة فهو يمن، وما هو شمالها فهو شام.. وقالها في بيوك.. والقصد هو جهة لا دولة ولا هوية. وقال «أتوكم أهل اليمن... إلخ» وكانوا من تهامة. فلم تقم دولة لا باسم اليمن ولا باسم الشام.. بل حتى اليوم في اليمن الشقيق ذاتها تُسمى المناطق حسب الموقع منها، فأصحاب «عمران» يسمون «صنعاء» يمناً، وأصحاب صنعاء يسمون «عمران» شاماً.. وهكذا.

وحدث قبل حوالي أربعة قرون، في عهد المأمون على الله اسماعيل أن تم احتلال معظم الجنوب العربي، ولم تكن الدولة باسم اليمن بل كانت «الدولة القاسمية»، وأجلٍ عن الجنوب بالقوة كما دخله بالقوة.

عندما أعلنت الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ لم يستفتَ أيٌ من الشعبين.. وتم استفتاء على دستور تلك الوحدة، مع ورقة تقول «إن الاستفتاء على الدستور هو استفتاء على الوحدة»، بعد سنة من إعلانها (في ١٥ و ١٦ مايو ١٩٩١ م). وكان الاستفتاء لشعبي الدولتين السابقتين كشعب واحد، وهو أمر غريب!! ولم تمر فترة

• في ظل الأوضاع الحالية كيف تتصورون مستقبل اليمن  
وما هي الملايات التي تنتظر دولة اليمن؟

- أولاً.. الشكر، لإجراء هذا الحوار، لمجلة «آراء حول الخليج» المتميزة التي تصدر شهرياً عن «مركز الخليج للأبحاث» الذي أصبح أهم المراكز البحثية في المنطقة ونال مكانة عالمية كأحد المراكز البحثية العالمية الجادة وفق المعايير الدولية المعترفة. بداية لا بد من بسط بعض الحقائق لقرائكم الكرام حتى تبيّن لهم حقيقة القضية الجنوبية تاريخاً وحاضراً وما لا تدري - اليمن الشقيق، والجنوب العربي الذي تم تغيير اسمه يوم استقلاله عن بريطانيا، في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ م، إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ثم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ثم تمت وحدة، في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م، بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، على عجل في ظل أوضاع دولية استثنائية رافقت إنهيار الاتحاد السوفييتي والدول التي تدور في فلكه.

استبشر كثيرون بالوحدة إنطلاقاً من عاملين.. الأول الخالص مما هو قائم في البلدين، والثاني حماس لوحدة عربية زرع وهماً بأن هذه الوحدة بين البلدين خطوة على طريقها؛ لكن الإخوة في نظام اليمن الشقيق (ما كان يُسمى بالجمهورية العربية اليمنية) اعتبروا تلك الوحدة عودة فرع لأصل! لم يكن له وجود أصلاً في التاريخ، فقالوا «إعادة الوحدة اليمنية». وهذا اختلاف لما لم يحدث قط في التاريخ. وأصلاً لم تقم دولة أو نظام حكم أو مملكة باسم «اليمن» في التاريخ كله إلا في عهد الإمام

تستمر طويلاً في الخارج لأنه لن يكون لها ذلك الأثر العملي على الأرض في اليمن. وأي حلول وسط الآن قد تنجح مؤقتاً في إيقاف المارك ولن تنهي الحرب والصراع بل ستتفجر الأوضاع مرة أخرى، ربما بصورة أسوأ وأخطر على المنطقة كلها. لست داعية لحرب وسفك دماء، فالحرب كلها بشاعة لكن الاضطرار لها أحياناً لمنع ما هو أسوأ أو تحقيق ما هو أفضل، فأنا هنا أحارو أن أقرأ المشهد كما هو بلا رتوش، وبنظرية بعيدة عن التكتيكي قصير المدى وغير المبني على استراتيجية واضحة المعالم؛ فبدونها ستتجزء المنطقة من حرب لأخرى ومن صراع لآخر؛ ومن خصم الأمس إلى حليف تكتيكي، اليوم، لا يمكن إلا أن يعود خصماً غداً ربما أشد ضراوة وأعمق خطراً؛ ومن جغرافيا محددة إلى جغرافيا مفتوحة.

• ذكرتكم في رسالتكم للأمين العام للأمم المتحدة العديد من الأسباب التي منعكم من المشاركة في مؤتمر جنيف الذي كان من المقرر انعقاده بشأن اليمن في الثامن والعشرين من مايو ٢٠١٥م.. كيف ترون الأسباب الحقيقة التي أدت إلى تأجيل هذا المؤتمر، ومتي يمكن تنظيمه وهل سيتحقق شيئاً في حال انعقاده للمساعدة في حل الأزمة اليمنية؟

- نحن مع التعاون المثمر مع المجتمع الدولي. ولهذا كان ردي على دعوة معالي الأمين العام للأمم المتحدة إلى «لقاء شاورمي عميق» في جنيف، كما جاء في دعوته. لكن ما لم يكن هناك تحضير «عميق» قبل اللقاء، وما لم تكن الأسس واضحة، وما لم يكن هناك نقاش وتفاوض لحل كل القضايا حلاً واقعياً يتعامل مع الواقع كما هو ويأخذ بعين الاعتبار إرادة شعبنا في الجنوب العربي، فإن الحلول تصبح كالضماد على جراح بيحها، وفرض حلول مرفوضة واقعياً على الأرض. لذلك كما قد أوضحنا رأينا في رسالة، مشتركة من الأخ علي سالم البيض ومني، للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد/ اسماعيل ولد الشيخ أحمد، ويختصر رأينا في أن أطراف القضايا اليوم هم ثلاثة:

- طرف الشرعية ويمثله من حضروا مؤتمر الرياض الذي حقق نجاحاً لهذا الطرف.

- طرف من انقلبوا على هذه الشرعية في صنعاء واحتلواها واحتلوا باقي محافظات اليمن، وشنوا الحرب على الجنوب العربي، ويمثله الحوثيون وحليفهم علي عبدالله صالح.

- طرف القضية الجنوبية، التي هي سابقة لصراع قوى النفوذ في صنعاء والتي اضطرب شعب الجنوب، صاحب هذه القضية، للتحول من النضال السلمي إلى النضال المسلح دفاعاً

بسقطة حتى نشأ الخلاف وانتهى بحرب ١٩٩٤م التي شنتها على عبد الله صالح وحفاؤه من حزب الإصلاح، واستعان بالمتطرفين من مختلف الجنسيات من العائدين من أفغانستان، وكفروا بشعب الجنوب العربي وأصدروا الفتاوي الشهيرة بقتل الجنوبيين «من نساء وأطفال ومستضعفين»؛ واستذكر هذه الفتوى كل علماء الأمة وبالذات في المملكة العربية السعودية ومصر وغيرهما.

والليوم يشنون حرباً على الجنوب العربي تحت دعاوى وفتاوي جديدة وذلك لحرب المتطرفين التكفيريين الذين أوجدوهم هم.. واستبدل على عبد الله صالح حليفه الإصلاح بحليف جديد هم الحوثيين!! وتم تدمير «عدن النور» ولحج الفن وضالع الصمود وأبين النضال وشبوة البسالة، والأف الشهداء والجرحى ومئات الآلاف من النازحين من مدن الجنوب المدمرة التي أصبحت مدننا منكوبة يمنعون إغاثتها بالدواء والغذاء.

أعود للسؤال.. وباختصار شديد.. لا يوجد على الأرض دولة ولا حتى سلطة حاكمة.. ولن تعود دولة واحدة.. فالجنوب العربي سيبني دولته.. واليمن الشقيق قد ينقسم إلى دولتين.. شمال اليمن دولة وتشمل (محافظات صنعاء وصعدة وجدة وعمران، عدا مديريات تهامة، وذمار والجوف والمحويت وجزءاً من مأرب وما حولهم)؛ وجنوب اليمن دولة وتشمل (محافظات تعز واب والبيضاء ومأرب والحديدة وبباقي تهامة وريمة... إلخ).

فالحرب القائمة اليوم، التي شنتها حلف الحوثيين وعلى عبد الله صالح، تترك جراحاً عميقاً يجعل استمرار تلك المناطق في دولة واحدة ضرباً من المستحيل؛ علاوة على جراح من الأنظمة السابقة «متقحة» لم يحاول أحد علاجها بل يتم تعيقها في كل مرحلة ومع كل صراع.. وجاء الصراع الحالي وال الحرب الحالية لتدمير كل الجسور وتمتن جدر الكراهية خاصة مع الجنوب العربي الذي كانت تربطه أجمل العلاقات الاجتماعية وأفضل العلاقات الاقتصادية بالإخوة في اليمن الشقيق، حتى في عهد الاستعمار البريطاني وعهد الإمامة وما بعدهما.

• من وجهة نظركم.. كيف يتم تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦ في اليمن، وكذلك مقررات مؤتمر الرياض وتفعيلمبادرة الخليجية؟

- بكل الصراحة.. لا أرى في الأفق تطبيقاً لشيء من ذلك في اليمن إلا في حالة انتصار واضح على من أشعلوا الحرب، الحوثيين وحليفهم علي عبدالله صالح؛ وفي هذه الحالة يمكن تطبيق شيء من ذلك في اليمن الشقيق وليس في الجنوب. شرعية الرئيس هادي كرئيس لليمن قائمة من الناحية الرسمية.. ولن

## لا دولة ولا سلطة حاكمة في اليمن وسينقسم الشمال إلى دولتين والجنوب الثالثة

# نُسَعِي إِلَى مُؤْتَمِرٍ جُنُوبِيٍّ يَجْمِعُ كُلَّاً الْقُوَى وَمِنَ الضروريِّ حَسْمُ أَمْرَنَا كِجُنُوبِيِّينَ

دولـةـ الجـنـوبـ الـعـرـبـيـ سـتـظـلـ حـلـمـاـ صـعـبـ اـتـنـالـ؟

- لـسـنـاـ وـحـدـنـاـ مـنـ يـنـادـيـ بـهـذـاـ الـهـدـفـ بـلـ الغـالـبـيـةـ السـاحـقةـ

مـنـ شـعـبـ الـجـنـوبـ الـعـرـبـيـ..ـ وـالـذـيـنـ يـقاـمـونـ حـقـيـقـةـ عـلـىـ الـأـرـضـ

وـبـأـقـلـ إـمـكـانـاتـ،ـ هـمـ أـصـحـابـ هـذـاـ الـهـدـفـ..ـ وـالـذـيـنـ أـدـارـواـ وـنـظـمـواـ

الـقاـمـوـمـةـ فـيـ الصـالـعـ مـثـلـاـ وـحـقـقـوـ اـنـصـارـاـ،ـ هـمـ عـلـىـ هـذـاـ الـهـدـفـ..ـ

وـكـلـ مـقاـمـةـ حـقـيـقـةـ فـيـ لـحـ وـعـدـنـ وـأـبـنـ وـشـبـوـةـ وـحـضـرـمـوتـ

وـمـالـهـرـةـ وـسـقـطـرـيـ عـنـ الـحـاجـةـ،ـ هـمـ مـنـ أـصـحـابـ هـذـاـ الـهـدـفـ..ـ

وـوـيـفـيـ شـبـوـةـ تـوـجـدـ فـرـقـ مـقاـمـةـ مـنـ حـضـرـمـوتـ وـقـدـمـوـاـ شـهـادـاءـ..ـ

وـفيـ الصـالـعـ شـارـكـ مـعـ أـبـطـالـ الصـالـعـ مـنـ يـافـعـ وـحـتـىـ مـنـ الـمـهـرـةـ،ـ

الـبـعـيـدـةـ..ـ وـمـعـظـمـ الـمـكـونـاتـ السـيـاسـيـةـ وـالـحـرـاكـيـةـ وـعـدـدـ كـبـيرـ مـنـ

الـشـخـصـيـاتـ الـمـسـقـلـةـ الـمـؤـثـرـةـ التـيـ تـبـتـيـ نـفـسـ هـذـاـ الـهـدـفـ هـيـ فـيـ

إـطـارـ اـنـتـلـاـيـ وـاحـدـ هـوـ الـهـيـأـةـ الـوـطـنـيـةـ الـجـنـوـبـيـةـ الـمـؤـقـتـةـ لـلـتـحرـيرـ

وـالـاستـقـالـلـ(ـالـهـيـأـةـ)ـ..ـ وـنـسـعـ إـلـىـ مـؤـتمرـ جـنـوـبيـ جـامـعـ لـلـقـوـيـ

الـتـيـ تـبـتـيـ نـفـسـ الـهـدـفـ وـلـاـ خـلـافـ.ـ وـبـيـقـيـ بـعـضـ الإـخـوـانـ لـازـالـ

الـدـيـبـهـمـ تـقـكـيـرـ فـيـ فـيـدـرـالـيـةـ مـزـمـنـةـ أـوـ غـيـرـ مـزـمـنـةـ:ـ وـنـحـترـمـ رـأـيـهـمـ

وـأـكـثـرـهـمـ فـيـ دـاـخـلـهـ مـعـ نـفـسـ هـدـفـاـ إـلـاـ أـنـهـمـ يـرـيـدـونـ أـنـ يـتـحـقـقـواـ

أـنـ هـذـاـ الـإـتـجـاهـ سـيـلـاـقـيـ دـعـمـاـ إـقـلـيمـاـ /ـ أـوـ دـولـيـاـ:ـ وـنـحـنـ نـرـىـ أـنـ

الـأـسـاسـ أـنـ نـحـسـمـ أـمـرـنـاـ نـحـنـ كـجـنـوـبـيـنـ وـنـسـعـ لـإـقـاعـ الـإـقـلـيمـ

وـالـعـالـمـ،ـ وـنـقـ أـنـهـمـ سـيـقـتـعـونـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـمـطـافـ لـأـنـهـمـ سـيـدـرـكـونـ

أـنـ مـصـالـحـهـمـ تـتـقـقـ مـعـ مـاـ يـنـادـيـ بـهـ.

وإقامة دولة الجنوب العربي الفيدرالية كان حلمًا لرؤاد  
الحركة الوطنية الجنوبية منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي  
وجاءت قرارات الأمم المتحدة في الستينيات من القرن الماضي  
تؤيده وجاءت وثيقة الاستقلال في مادتها الأولى تنص على «يُعلن  
استقلال الجنوب العربي في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ م ويُسمى هذا  
اليوم بيوم الاستقلال.. وجاءت ظروف يمننة الجنوب لمرحلة..  
والاليوم عادت هوية الجنوب العربي كخيار للغالبية الساحقة من  
شعب الجنوب. ودولة الجنوب العربي حتماً بإذن الله قادمة لا  
محالة؛ وهي أسهل وأقرب من إعادة وحدة ورقية لم تقم حقيقة  
وكوحة وقتالتها حرب ١٩٩٤ م في القلوب، وجاءت حرب ٢٠١٥ م  
على الجنوب وقطعتها إرباً ودفت أشلاءها مع شهداء الدفاع  
عن الجنوب العربي؛ ولازلت مليشيات وقوات الحوثي - صالح  
الغافية تشن هذه الحرب التدميرية على شعب الجنوب قتلاً  
وشريداً للنساء والأطفال والشباب والشيخوخة وتدميراً لمدن

عن أرضه وعرضه وكرامته عندما شنت الحرب على الجنوب ميليشيات الحوثي اليمنية والألوية اليمنية العسكرية التابعة لعلي عبد الله صالح. ويمثل هذه القضية من يتبينون مطلب شعب الجنوب العربي في التحرير والاستقلال وبناء دولة الجنوب العربي الفيدرالية الجديدة كاملة السيادة على كامل أرض الجنوب بحدودها وجزرها يوم استقلال الجنوب العربي عن بريطانيا مع مراعاة الإتفاقيات الدولية بهذا الشأن. وهذا المطلب لشعب الجنوب يتحقق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر. ونفترض أن معالي الأمين العام للأمم المتحدة هو أول المعينين بتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أما أسباب تأجيله تعود إلى أن الطرف الأول والطرف الثالث قد رأى كل منهما أن الوقت ضيق ولا تمهد كاف لعقد اللقاء.. وأنه يتجاوز قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦) (٢٠١٥) بالنسبة للطرف الأول.. ويتجاوز ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر بالنسبة للطرف الثالث كما يتضمن كلياً عن حرب تميرية واضحة على الجنوب العربي حوت معظم مدنه وقراره إلى مناطق منكوبة دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكناً ولو بالإدانة الشكلية. وكان، ولازال، يفترض من الأمم المتحدة والعالم الحر أن يساهموا بأي شكل في حماية شعب أعزل من حرب إبادة وتدمير علنية، للأحياء السكنية على رؤوس السكان المدنيين، شُنَّ عليه بكل أنواع الأسلحة المدمرة وهو يدافع عن نفسه بما يتسن له من أسلحة شخصية سيطرة.

ونأمل أن يعقد اللقاء العميق ويسبقه في أسرع وقت لقاءات معمقة مع كل طرف من الأطراف الثلاثة؛ وأن يحكم اللقاء التشاوري العميق أو المؤتمر بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعاصر دون تقاض عن الجاني ومساواته بالضحية. ولا أعتقد أن يتحقق شيئاً، ما لم يراع تلك الأسس الحاكمة، إلا حلواً ترقيعية المن تكون إلا بمثابة هدنة للتقطان الأنفاس يتلوها ما هوأسواً. وقد شاهدنا ما حدث في هدنة الأيام الخمسة من اختراقات زاوية المتعدون الغزاوة ولم نسمع من المجتمع الدولي شيئاً عن ذلك.

- ترافق هذه الظاهرة مع ظهور دولة الجنوب العربي لكن لا توجد خطوات حقيقة على الأرض، كما لا توجد قوى موحدة تستطيع إقامة هذه الدولة وحماية حدودها في ظل الانقسامات الموجودة بين الأحزاب الجنوبية.. فهل إقامة

- الجنوب تم احتلاله من اليمن بحرب ١٩٩٤م وتأكد ذلك باحتلاله بحرب ٢٠١٥م، القائمة، ونسعي لتحريره واستقلاله لبناء دولة الجنوب العربي الفيدرالية الجديدة. ولا توجد دولة للجنوب رهينة عند اليمن ليتم استردادها.. فالدولتان السابقتان بموجب نص اتفاقهما قد ذابتان في كيان جديد وأصبحتا في حكم العدم، والعدم لا يُسترد؛ لكن حرب ١٩٩٤م وحرب ٢٠١٥م قد حولت إعلان ودتهما إلى احتلال ثم تأكيد ومحاولة ترسيخ لهذا الاحتلال.. ولكننا نسترد هويتنا الجنوبية العربية ونسترد أرضنا وبنينا دولتنا الجنوبية. وفي كتاب التاريخ القديم فإن سكان الجنوب العربي يطلق عليهم «عرب الجنوب». • الكثيرون اعتبروا أن الهجوم الحوثي على الدولة

اليمنية سوف يؤدي إلى قيام دولة الجنوب العربي ومع ذلك لم يحدث.. فهل المعطيات على الأرض ليست مع قيام هذه الدولة أم الظروف والمواقف الدولية والإقليمية تحول دون ذلك؟

- الفزو الحوثي - صالح للجنوب العربي أثبت بأدواته وشخصه وممارسته أن الجنوب العربي ليس جزءاً من اليمن الشقيق.. وأن لا وجود حقيقي للجنوب في دولة اليمن ولا في جيشه ولا في أنها إلا من بضعة أشخاص في مناصب عليا لا سلطة لهم على شيء في الدولة حتى على حراستهم؛ وأن

مراكز القوى اليمنية تصارعت قبل وبعد أحداث عام ٢٠١١م على النفوذ والمصالح ولا يوجد بينهم جنوبي واحد من أصحاب المناصب الوهمية في السلطة مما يعني أن كامل المصالح والنفوذ والسلطة الحقيقة هي حصرها للإخوة اليمنيين. لذلك جاءت الحرب الأخيرة فأثبتت حق الجنوب العربي في التحرير والاستقلال ولا جيش له ولا أمن لينفذ هذا على الأرض.. ومن ناحية أخرى، أن القوات الفاعلة في الجيش والأمن ليست حتى لليمن بل مراكز القوى اليمنية في السلطة وخارجها فانتهت دولة اليمن.. والنتيجة لا جيش ولا أمن لا لليمن ولا للجنوب ولكن لنفر من مراكز القوى اليمنية.. وهذا أعقى إعلان دولة الجنوب العربي وفي نفس الوقت فإن الدول الإقليمية والدولية لم تكن في موقف يسمح لها بإسناد حق الجنوب العربي في بناء دولته. وكل هذه العوامل قاتلة للتغيير. كما أن الصراع على الجنوب وفي الجنوب هو حقيقة بين شعب الجنوب والغزاة المحتلين.

• كيف يمكن التقرير بين الأحزاب المشاركة في الحراك الجنوبي لتوحيد الموقف والمطالب لتعزيز مطلب قيام دولة الجنوب العربي أم غياب التنسيق سيقطع هذا المشروع؟

- سبق توضيح هذا في إجابة سابقة، فالقوى السياسية والحركة الجنوبية المتبنية لإرادة شعب الجنوب أصبحت أقرب

الجنوب وقراها وفي المقدمة عدن أول مدن الجزيرة العربية.. فعن أي وحدة يتحدث اليوم أي عاقل؟! ألا تلاحظون أن مقاومة مليشيات الحوثي وقوات صالح لم تلق مقاومة مثل التي تواجهها في الجنوب؟ ولم تدمّر مدننا كما دمرت في الجنوب؟! ألا تلاحظون أنها تقطع مئات الكيلومترات بطول أرض اليمن وعرضها ولم تلق مقاومة كذلك التي في الجنوب العربي وتمر بما لا يقل عن ست محافظات قبل أن تصل حدود الجنوب، دون أي موافع، وتستمر حتى اليوم قوافل التموين لقواتها الغازية المحتلة للجنوب دون أن يعترضها أحد في غير الجنوب؟! ألا تلاحظون أن مليشيات الحوثي وقوات حليفها صالح ليس فيها إلا هم، مع استثناءات فردية لخائف أو طامع وهذا يحدث في كل بلد محظى، وأن المقاومين في الجنوب العربي ليس فيهم

إلا نحن أبناء الجنوب؟! هل سمعتم عن إدانة واضحة لما يحدث بصفة خاصة في الجنوب من قتل وتدمير للمدن من أي حزب يمني أو منظمة من منظمات حقوق الإنسان في اليمن أو مركز من مراكز النفوذ السابقة أو اللاحقة؟!

كل هذا أيقظ حلم رواد الحركة الوطنية الجنوبية في نفوس كل ثلات شعب الجنوب العربي في بناء دولة الجنوب العربي وأصبح حقيقة في النفوس وعلى الأرض وأصبح إرادة لشعب الجنوب وقواه الوطنية لا تنازل عنها.. وأصبح تحقيقه في صورته الرسمية أسهل بكثير وأقرب من البقاء في وحدة أصلاً لم يعد لها وجود.

• هل تنتظرون قيام دولة الجنوب اليمني أن تكون منحة من الشمال أي أن يقدم لكم الشمال قيام دولتكم طواعية؟ أم ستنتزعون قيام هذه الدولة انتزاعاً على غرار قيام الدول؟

- نحن لا ننتظر قيام دولة الجنوب اليمني أصلاً.. ولا نسعى إلى إنشائها بل نسعى لاستكمال بناء دولة الجنوب العربي كمؤسسات.. وإخواننا في اليمن (الشمال) نسأل الله أن يلطّفهم ويعينهم لبناء دولتهم أو دولتهم فليس لديهم ما يمنعونه لأننا ولا حتى لأنفسهم. نعم يوجد منهم من مراكز النفوذ سيحاولون صراعاً ليس من أجل وحدة أو بلد ولكنهم يعتبرون الجنوب غنية حرب ١٩٩٤م «منجمًا» للمصالح عبر مؤسسات الفساد التي دمرت كل شيء. ونظمتهم أن المصالح المشروعة ستتصونها دولة الجنوب لأي جهة كانت لكن الجنوب لأهله.. ومن يقف عقبة في طريق الجنوب سيحاسب قانوناً على كل ما نبهه من الجنوب وما اقترفه في حق الجنوب وأهله، وكل الأدلة لدينا.

• هل تعتبرون دولة الجنوب استقلال عن دولة الشمال أم استرداد دولة من دولة أخرى؟



الذى تنشدونه، فهل هو رأسمالى أم اشتراكي؟

- فصلنا هذا في مشروعنا لـ«استقلال الجنوب العربي»، الذي أعددناه قبل حوالي عامين وهو مشروع قابل للنقاش والتصويب.. واقتربنا إقليم شرقي وإقليم غربي كل إقليم من ثلاث ولايات.. وهناك رأيان في نظام الحكم، رئاسي وبرلماني.. الرئاسي يتحقق فصل كامل للسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وهو مهما نضله؛ وهناك رأي آخر مع النظام البرلماني الذي لا يتحقق فصلاً حقيقياً بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

أما من الناحية الاقتصادية فتفصل الحرية الاقتصادية وفق «اقتصاد السوق الاجتماعي» وهو النمط الحديث للأسمالية الرشيدة، بما لا يحد من الحرية الاقتصادية وفق معادلة تحقق العدالة الاجتماعية، وفي نفس الوقت يتم الاهتمام بالبالغ بالتنمية البشرية والبيئة والتعليم والصحة وتمكين المرأة، تأهيلها وفرصها، وتأهيل الشباب من الجنسين وفق برامج تنمية المهارات في المجالات المختلفة والدفع بهم إلى الصنوف الأولى في القيادات، في كافة المجالات، والاستثمار الأساس في التعليم والصحة والتنمية البشرية والبيئة والتقنية والمواصلات والاتصالات.

ولدينا ثروات نفطية وغازية ومعدنية ولدينا الأسماك وتنمية مزارعها ووقف العبث بها.. ولدينا ميناء عدن كميناء حر ليستعيد مكانته وسنستفيد من خبرات الأشقاء في الجوار في

من بعضها أكثر من أي يوم مضى، بل حتى من لازالوا يراهنون على حلول أخرى سيكون معظمهم مع شعبهم عندما يتأكدون أن دولة جنوبهم العربي قادمة وسيقفون معنا وسنكون منهم ولن نقبل بأقصاء أي جنوبي.

- في الوقت الذي تتحدثون فيه عن قيام دولة الجنوب العربي تظل ولاءات قادة الأحزاب التاريخية في الجنوب متباعدة وتخضع لتأثير قوى خارجية متنوعة ذات مصالح متناقضة، فكيف يمكن توحيد الأهداف والولاءات لهذه الأحزاب من أجل قيام الدولة المنشودة؟

- الأحزاب والمكونات الجنوبية هي مع دولة الجنوب العربي وبقي البعض متبنّى الهوية اليمنية غالبية أعضائهم من اليمين الشقيق؛ والجنوب لكل الجنوبيين الذين يتبنّون إرادة شعبهم الجنوبي العربي وفي هذا الإطار فلا تباين في الأهداف والولاءات ولا نخفي أولوياتنا في صلاتنا التي تذهب وفق مؤشرات مصالح شعبينا إقليمياً دولياً. ولا يمكن أن يشدّ عن هذا إلا قلة لن يكون لها أثر حقيقي عند قيام دولة الجنوب العربي وستتضمّن لسيرة شعبها وسنبنّي - بإذن الله - جنوباً لكل الجنوبيين، وليس لحزب أو قبيلة أو منطقة.

• تتحدثون عن دولة فيدرالية في الجنوب العربي.. ما هي ملامح هذه الدولة والتقسيم الإداري وما هو نمط الحكم

نحو محيطها الإقليمي وتقوم بها، وتدرك واجباتها نحو العالم. وتقوم بها، وتدرك أهمية موقعها الجغرافي وتقيد وتنقيض منه. وكما أسلفت، فإن دولة الجنوب العربي مستعمل على تجاوز الصعوبات ذاتياً وبالاستعانة بالأشقاء والأصدقاء لتأهيلها للقيام بواجباتها اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً. وتدرك الصعوبات ولكن ليس أمامنا إلا مواجهتها بالحلول اللازمة والنجاح في ذلك.

- يشرف الجنوب على ساحل بحرية طويلة، وكذلك على ممر مائي عالي هو مضيق باب المندب، فهل لديكم خططاً لتأمين ذلك المضيق وتلك الساحل، وهل لديكم القدرات العسكرية والعدد والعتاد اللازم لذلك؟

- ندرك هذا لكن لا ندعى أن لدينا الآن القدرات العسكرية والعدد والعتاد اللازم لذلك، لكن من المعلوم أن مضيق باب المندب هو ممر دولي يقع مع جزيرة «ميون» ضمن حدودنا وأن علينا واجب حمايتها وأيضاً العالم يتعاون معنا في هذا. وكل تلك الأمور محل اهتمام لوضع الخطط وتحديد الاحتياجات لهذه الأمور ولدينا كواحد عسكري وأمنية لديها خبرات في هذا المجال ستقوم بذلك.

- هل لديكم تنسيق مع دول أخرى لمساعدتكم في تدريب وتأهيل الكوادر القادرة على تحمل أعباء إدارة الدولة الجديدة التي تأملون الإعلان عنها؟ وهل يوافق المجتمع الدولي والإقليمي على قيام هذه الدولة؟
- كنّا بصدد ترتيب بعض هذه الأمور وجاءت الحرب التدميرية للجنوب لتسهيله معظم الجهود.. وبصدد وضع خارطة لكل ما يستوجب تجهيزه وعمله وأليات القيام بذلك.. وسبق الإشارة للمواقف الإقليمية والدولية.. وأعتقد في المرحلة القادمة ستتبلور كثير من هذه الأمور.

- تحدثتم في مناسبات ومقابلات إعلامية سابقة عن كونفدرالية.. مع أي أطراف تكون هذه الكونفدرالية، وهل تقصدون دولة كونفدرالية مع اليمن الشمالي أم مع دول أخرى مجاورة؟

- الكونفدرالية بمفهومها العام في القانون الدولي هي «اتفاقية تعاهدية».. تم بين دولتين أو أكثر ذات سيادة، وتظل كل دولة من الدول، التي تقيم تلك العلاقة، محتفظة بسيادتها كاملة، حدوداً وقراراً ومؤسسات دولة وهوية وعلمها... إلخ؛ وتكون بين تلك الدول اتفاقات في المجالات التي توجد فيها مصالح مشتركة، مثل الجمارك أو الضرائب أو العملة أو التأشيرات أو شؤون خارجية... إلخ.. وتستطيع أي دولة، متى شاءت، أن

هذا المجال.. ولدينا شواطئ بحرية على البحر الأحمر تشرف على مضيق باب المندب (الممر الدولي الهام) وشواطئ ممتدة بطول حدودنا الجنوبية على بحر مفتوح هو البحر العربي الذي يشكل منفذًا بحريًا هاماً يتجاوز المضائق البحرية مضيق هرمز وباب المندب.

- هل لديكم إمكانيات وأدوات إقامة دولة في الجنوب، وكفاءات وكوادر إدارية ووظيفية لضمان إدارة الدولة، والقدرة على تشكيل برلمان وحكومة بعيداً عن الصراعات الحزبية والقبلية والعشائرية؟
- الصراعات القبلية عندنا محدودة ويمكّن حلها.. وشعينا

متآلف مع الانضباط للدولة وأنظمتها وقوانينها، وله في ذلك تجارب قريبة نسبياً تتراوح بين ٦٥ عاماً و١٧٧ عاماً، علاوة على تجارب لقرون لدول في الجنوب كان بعضها قائماً إلى ١٩٦٧م، على اختلاف مناطق الجنوب. ولدينا والحمد لله كواحد في كل المجالات في الداخل وفي المهاجر ولدينا تجارب برلمانية، في عدن ولحج، وإدارية راقية فيها وفي حضرموت.. وفي ظل النظام والقانون تنتهي الصراعات الحزبية وتحول إلى تنافس إيجابي.

نعم سنحتاج إلى إمكانيات عند التأسيس ولبعض الخبرات ونسنقيض من خبرات الآخرين سواء أشقاء أو أصدقاء وندرك أن بناء دولة على أنقاض هذا الركام من اللادولة ليس أمراً سهلاً وسنواجه صعوبات في البدايات الأولى، وهذا أمر طبيعي، لكننا مصممون على النجاح بإذن الله وليس لدينا أعقدة من الاستعانة بخبرات أشقاء وأصدقاء، فالحكمة ضالة المؤمن.

- هل توجد قوى إقليمية ودولية داعمة أو مؤيدة لإقامة دولة الجنوب العربي، وما هي مظاهر هذا الدعم أو التأييد؟
- هناك تعاطف كبير من أكثر من جهة وسنبذل الجهد في المرحلة القادمة لبلورة هذا التعاطف ليصبح فعلاً بعون الله.

- بعد فترة طويلة من دمج اليمن الشمالي والجنوبي تحت ظل الوحدة اليمنية.. هل تستطيع دولة الجنوب اليمني حال قيامها أن يكون لها اقتصاد قائم بذاته، وجيش وأجهزة أمنية لحماية الحدود وتأمين الداخل وإقامة دولة نظامية وطنية

- ٢٥ عاماً ليست فترة طويلة.. ولم يتم فيها أي دمج حقيقي ولكن إقصاء للعنصر الجنوبي من كل فعل حقيقي أو دور حقيقي وأصلاً لم تكن هناك دولة في اليمن بالمفهوم الحقيقي للدولة التي تدرك واجباتها نحو مواطنيها وتقوم بها، وتدرك واجباتها

## من يقف عقبة أمام الجنوب سيخضع للمحاسبة القانونية على ما اقترفت يده

## حكم اليمن مراكز قوى وليس بينهم جنوبي واحد من أصحاب المناصب الوهمية

كبيرة؛ وأصبح في وجдан الناس أن لا وحدة ولا بقاء في النفوس لأي شكل من أشكالها بين اليمن والجنوب العربي.. وأبلغ دليل على هذا هو ما التقطته الدكتورة سناء مبارك .. تقول: أن النازحين الجنوبيين خوفاً من قصف الحوثي صالح على المناطق الجنوبية الحادة لليمن حيث لا يفصلهم عن القرى اليمنية سوى دقائق (وقد يكون لهم فيها أصهار أو أرحام) إلا أنهم لا ينزعون إليها وهي آمنة بل يتوجهون التعب وبواجهون المخاطر في الطريق لينزحوا إلى قرى أو مدن جنوبية أبعد وأصعب طرقاً أو يبتعدوا أكثر إلى جيبوتي.. لكن لا نزوح مطلقاً شمالاً إلى اليمن!!

أن تصل الأمور إلى هذا الحد أمر مؤلم لكن استخدام القوة والقتل والتدمير لغرض وحدة مرفوضة أدى إلى هذا وأكثر من هذا.. وقلنا لأخواتنا في اليمن الشقيق فلنقدم دولتنا لكم دولتكم، أو دولتاك، ونهدم جدار الكراهية ونبني جسور المودة والصالح المشترك خير من وحدة مرفوضة أورثت كل هذه الدماء والدمار.. عشرون دولة بينها الود والمحبة خير من دولة واحدة مليئة كراهية ودمار ودماء وينعدم فيها الأمن والاستقرار والتنمية بل وتسبب هذا في محيطها الإقليمي والدولي.

\* بعد أن تم دمج الشعبين الشمالي والجنوبي وكذلك دمج مؤسسات الدولتين في دولة واحدة، كيف يمكن إعادة فصل الدولتين وإعادة فرز المواطنين اليمنيين، وهل يتم ترحيل الشماليين من الجنوب وكذلك استعادة الجنوبيين من الشمال؟ لتمكين الشرعية؟

- أي دمج؟؟ ممارسات الفرض لوحدة مرفوضة والتمييز والقمع والاستحواذ على كل شيء والدماء والدمار.. كل ذلك قد تراكم وأحدث فرزاً تلقائياً.. فلا إشكال في هذا الأمر.. أما المؤسسات فقد فرزتها الحرب بدميرها.. فلم يعد هناك مؤسسات مختلطة إلا ما ندر من أفرادها هنا أو هناك. أما المواطنون العاديون فسيظلون هنا وهناك كأي شعبين متاجوريين يقيم البعض في البلد الآخر كمقيمين، وقد يأخذ جنسية البلد المقيم فيه طبقاً لقانون ينظم هذا الأمر أو كما كان قبل إعلان ٢٢ مايو ١٩٩٠م يحمل بطاقة «جنوبي مقيم في صنعاء» أو «في تعز» وغيرها، ونفس القاعدة تطبق في الجنوب على المقيم من اليمن الشقيق؛ ويكون للمقيم من أي من الدولتين في الدولة الأخرى وضع خاص ينظمه القانون، ولا إشكال في هذا ●

تسحب من الكونفدرالية كلياً أو من أي مجال من مجالات الاتفاق.. كما أن أي حرب تنشأ بين أي دولتين شريكتين في «الاتفاقية التعاهدية» - الكونفدرالية تعتبر حرباً دولية وليس أهلية وينطبق عليها القانون الدولي. أما الفيدرالية فهي إحدىنظم الدولة الواحدة؛ وكل ولاية أو مقاطعة أو إقليم في الدولة الفيدرالية هو جزء من الدولة، وسيادته جزء من سيادتها، وي الخضوع لسلطة الدولة؛ وأي حرب بين ولايتين أو أكثر هي حرب محلية تخضع لقانون ودستور الدولة.

ونحن طرحنا مبكراً أن تقوم كونفدرالية بين دول الجزيرة العربية تبدأ بالدخول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية فتصبح مجلس التعاون لدول الجزيرة العربية ويتم تطوير المجلس إلى مستوى الكونفدرالية. واليمن الشقيق جزء من الجزيرة العربية ونحرص على علاقات متميزة معه وتوجد مصالح مشتركة بينما خاصة المحافظات لنا والجديدة وإن... الخ. ومن واجبنا جميماً التعاون مع اليمن الشقيق لتأسيس دولته، أو دولته، الحديثة وتجاوز أزماته ليكون جزءاً من مجلس التعاون لدول الجزيرة العربية ومن ثم في اتفاقيات التعاهدية (الكونفدرالية) فكل ذلك يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم.. ويمكننا من تبادل المصالح المشتركة مع بعضنا ومع العالم.

\* هل تطمئنون للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بعد قيام دولتكم المأموله؟ وهل ستطلبون ذلك رسمياً؟  
- بالطبع.. وسنطلب ذلك رسمياً.. وقد أشرت لذلك في إجابتي على السؤال السابق.

\* ما هي صيغة العلاقة المتوقعة بين دولة الجنوب العربي واليمن في الشمال مستقبلاً، وكيف تنتظرون إليها حالياً، وهل هي دولة احتلال أم دولة جوار أم دولة وحدة وشعب واحد؟  
- أشرت آنفاً إلى أهمية العلاقة مع دول المنطقة ، وأمر مؤكّد مع اليمن الشقيق. حالياً هي دولة احتلال ولم يكن هذا الأمر بهذا الوضوح للعالم كما هو اليوم. هل يمكن لغير محتل، بل محتل طاغ، أن يزاول هذا القتل للمدنيين نساء وأطفالاً وشيوخاً والتدمير للبنية التحتية وللعمارات والبيوت فوق ساكنيها وتشريد هم ومنع وصول الإغاثة إليهم من غذاء ودواء وقطع الكهرباء والماء... الخ!!  
الشقة التي أحدثتها حروب الاحتلال وممارسات المحتلين

# الرقص على رؤوس المثلثات: نظرية المثلثات السياسية وسياسات البقاء

دأب الرئيس السابق علي عبدالله صالح على القول إنه حكم اليمن كمن يرقص على رؤوس الشعابين، وفي هذه الورقة نحاول تأصيل نظرية تفسر كيفية حكم اليمن في الفترة الماضية ومحورها السيطرة على مثلثات سياسية واجتماعية وبالتالي هي «رقص على رؤوس المثلثات وليس الشعابين» وتطبيق سياسات البقاء وهندسة النظام السياسي بما يحقق بقاء النظام.

د. أحمد عبد الكريم سيف\*

إعداد الملامح الدستورية التي تقضي إلى الحفاظ على ما يجب الحفاظ عليه وتيسير التغيير المطلوب. متماماً هو في معظم الأقطار العربية، لم يكتمل بناء الدولة في اليمن حتى الآن على المستويين المؤسسي القانوني والوظيفي؛ وما نجده ليس سوى سلطات تتراوح بين الاستبداد والمرونة تبعاً لظروف كل مجتمع، حيث يتم عادة اتخاذ القرارات خارج نطاق المؤسسات الرسمية. كما أن ضعف الدولة يحد من قدرتها على النفوذ إلى أوساط شرائح المجتمع، الأمر الذي أدى إلى ظهور فراغ تملئه عناصر وسيطة تستفيد من ديمومة نظام الحكم وتمراس نفوذها في المجتمع نيابة عن ذلك النظام. وقد سمحت شرعية النظام السابق المتلاشية على استمرار الولاءات دون الوطنية وهي ثانية وضيقية الأفق، في حين أدى فشل تحقيق التنمية وضعف الهيئات التمثيلية إلى إقامة قواعد قبلية وجهموية وطائفية عمقت من الانقسامات في أوساط المجتمع، وهو ما أضعف السلطة المركزية وعزز من الولاءات المحلية على حساب التمسك الوطني. وكانت نتيجة هذا التشظي

مع أن اليمن بعد «عاصفة الحزم» سيكون مختلفاً عما قبلها. مختلفاً في نظامه السياسي، مختلفاً في تحالفاته، مختلفاً في قواه السياسية، مختلفاً في توازناته. ولا تقترح هذه الورقة ولا توصي بأي منظومة محددة من المؤسسات لكنها تسعى لتقدير طريقة حكم اليمن التي تبدو غامضة لكثير من المراقبين والباحثين، وإيجاز الخيارات المختلفة وتقدم إطار عمل لتقدير هذه الخيارات. ولهذا الغرض، سيتم أولاً تصوير بعض الملامح الحاسمة للحكم في اليمن متبوءة ببعض الخيارات وتأثيرها المحتمل على الملامح المحددة للحكم. والسؤال الأول والحاصل بالنسبة للنقاش هو: ما الذي ينبغي الحفاظ عليه وما الذي يجب تغييره فيما يتعلق بالحكم في اليمن. ومن هذا المنطلق، يمكن



## ملف العدد



والارتفاع الحاد في معدل البطالة نتيجة للنمو السكاني العالي يرافقه تدهور اقتصادي.

وفي اليمن لم يكن لدى الدولة المركزية سوى سيطرة محدودة على مناطقها، وتحصر هذه السيطرة على المناطق الحضرية الكبرى. أما الآن وبعد عاصفة الحزم وفي ظل وجود ثلاثة أرباع السكان يعيشون خارج المدن في الأرياف، فيصعب جداً توفير وتوسيع الخدمات إلى المناطق الريفية نظراً للعوائق المالية. وبما أن القبائل تقوم بمهام الفراغ الذي خلفته الدولة فستظل تلعب دوراً قوياً في مؤسسات الدولة، حيث ستلعب أدواراً هامة في الهيئات التشريعية والتنفيذية في اليمن والقوات المسلحة وأجهزة الأمن والنظام السياسي إجمالاً. لهذا فإن صناعة القرار السياسي تتطلب الانصياع للشاور وتقديم التنازلات والمساومات في التحالفات المتقلبة بصورة مستمرة. لكن ثقة المواطن اليمني في قدرة الحكومة القائمة على معالجة التحديات الاقتصادية المستقبلية بنجاح ستتضائل كثيراً بمرور الوقت. وفي نظر الشعب اليمني فإن شرعية الدولة قد ضعفت نتيجة لنظام الوراثة في الوظيفية العامة الذي اختار الشخصيات القبلية وبعض مسؤولي الأمن والجيش في مفاصل الدولة والأجهزة الحكومية. وهذه الجماعة لا تفرض سيطرتها على عملية صنع سياسة الدولة فحسب بل وعلى قطاعات هامة في الاقتصاد وعالم الأعمال. لذا ينذر المواطن اليمني إلى إقصائه من الفرص الاقتصادية والتجارية على أنه أكبر تهديد لأمنه. خطوة أولى، سيتم النظر في بعض الملامح المهيمنة للحكم في اليمن.

وجود أفراد وجماعات في الوظائف الحكومية يقومون بتوجيه مؤسسات الدولة ومواردها وفقاً لولاء انتم القبلية والجهوية. ولا عجب إذًا، أن كانت اليمن تمارس الديمقراطية وتنفذ التعديلات الهيكيلية بصورة انتقائية، مما يؤدي إلى وجود الدولة بظيفتها القسرية وغيابها في المجالات الإنتاجية والتوزيعية والخدمية. والمجتمع - بال مقابل - سلك مسلكاً منفصلاً، حيث فشلت مؤسسات الدولة الضعيفة وقدراتها المحدودة في استيعاب وتنظيم المجتمع، ونظرًا لعدم الانسجامات الداخلية عجز المجتمع عن تشكيل منظمات مدنية تستطيع الضغط على الدولة من أجل الصالح العام. وفي هذا المحيط يتقييد المجتمع بالهويات المتشطبة المبنية على انتماصات دون وطنية وضيقية، وبهذا يصبح أكثر إحباطاً وبعداً.

تعتبر اليمن من أقل دول المنطقة نمواً، وقد زاد عدد سكانها منذ عام ١٩٨٠ م إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف، حيث ارتفع من ٤ مليون نسمة إلى ٢٢ مليون نسمة، وإذا استمر معدل النمو السكاني الحالي فإن عدد السكان سيتضاعف خلال العشرين السنة القادمة. وتعتبر تبعات البنية التحتية التي هي في الأصل ضعيفة جداً مخيفة. وتتمثل واردات النفط بنسبة ٩٧٠٪ من إجمالي واردات الدولة، ويشكل النفط ٩٠٪ من إجمالي صادرات البلاد، وهو المورد الذي من المتوقع نضوبه خلال عقد من الزمان، ما لم تتم اكتشافات جديدة. كما أن هناك تحديات تموية هامة تتمثل في مستوى الفقر العالي، ومعدل الأمية المرتفع، والمخزون المائي المتضائل والذي يستنزف بسرعة،

وفرة من الموارد لدعم التابعين والمنافسين تم سحبها من عائدات الدولة وهذا حدث على حساب التنمية. وقد جعلت عملية إعادة توزيع وإعادة توجيه الموارد بصورة مستمرة الحاجة إلى تقسيم الروابط بين عناصر المثلث الواحد أمراً حتمياً، وهذا تسبب في تفتيت المجتمع أكثر في سياق شديد التقلب إذ جرّه من مميزاته التاريخية في الاستفادة من الدور الذي تلعبه القبيلة كمنظم اجتماعي منذآلاف السنين، وفي الوقت ذاته لم تقدم الدولة بديلاً. لقد عززت هذه الاستراتيجية من سيطرة الدولة على المجتمع لكنها للأسف أوجدت مجتمعاً شديداً التشظي والهشاشة. في الجنوب كان الوضع أسوأ من ذلك، فقد تبنت الدولة قبل الوحدة سياسات هدفت إلى خلق مجتمع لا طبقي عبر تطبيق سياسات غير مناسبة اجتثت الهيكل التقليدي والاجتماعي وفشلت في إيجاد بديل له. وهكذا، دخل الجنوب في الوحدة وهو يعاني تفتت اجتماعي وتشرذم سياسياً وفراغ كبير، واليوم لا توجد مرجعية سياسية أو اجتماعية يمكنها أن تزعزع أنها تمثل كل الجنوب، وهناك فراغ عميق عمدت إلى ملئه بعض المجموعات الصغيرة الطموحة التي لا تستطيع الحفاظ على أو تعزيز دعم كبير مثل تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية أو الفرقاء السياسيين الآخرين.

### هيأك التحكم

ميررت خواصيtan رئيسitan السياسة اليمنية: أولاهما الصراع على السلطة بين النخبة السياسية حيث ساد الصراع عوضاً عن التعاون، وقد تم تطبيق طيف واسع من المناورات بدءاً بالتحالفات إلى الحرب الشاملة. ولهذا السبب أعطيت سياسة البقاء الأولوية فيما تراجع بناء الدولة إلى الخلف. أما الخاصية الثانية فتمثل في أنه منذ بداية الوحدة وحتى اليوم، عانت الدولة من ركود اقتصادي حاد. وكان لهذا، إضافة للإداء الضعيف للحكومات المتعددة والعائدات المتواضعة المشتبكة من القطاعات الهيدروكروبونية مع حالة عدم اليقين بشأن المستقبل، تداعيات كبيرة على الاقتصاد وعلى الناس بالنتيجة. يعتبر توزيع السلطة في الدولة اليمنية الحديثة ومحاولة التغلب على ضعف الدولة في مواجهة تفتت السيطرة الاجتماعية هو المشكل الرئيسي، وفي هذا الإطار نشأت مؤسسات عديدة وأنم حلها، وأعتبرت المنافسة بين النخب وسياسة البقاء بشكل جماعي جزء من العلاقات بين الدولة والمجتمع.

جاء إنشاء هيكل جديد للقيادة والسيطرة على المجتمع معه بتعويضات مؤسسية حيث تم إعادة توزيع السلطة، وشهدت فترة ما بعد حرب ١٩٩٤ صراعاً ضمنياً جديداً زاد وضوحاً بعد إجراء

### نظريّة المثلثات السياسيّة

لا شك في أن اليمن تعاني من تشوّه واحتلال وظيفي في هيكل الدولة ولهذا أسباب عديدة تتجاوز المساحة المتوفرة في هذه الورقة. ويشكل هذا الملمح خاصية مزمنة ومستوطنة في التاريخ السياسي الحديث لليمن، ولا شك أن كثيراً من هذه السمات مستمرة بعد عاصفة الحزم. إحدى الظواهر البارزة في السياسة اليمنية تمثل في تبني سياسات البقاء (والتي مارسها الرئيس هادي كما فعل سابقه وإن بصورة باهتة وغير محترفة)، وبما أن قاعدة الاقتصاد صغيرة وضعيفة والدولة هي المصدر الرئيسي للثروة، يعتمد الصراع للفوز بالسلطة. ومن أجل البقاء في السلطة، درج القادة على استعماله أعدائهم أو إزالتهم إن تمكناً من ذلك، وهذا يستوجب امتلاك القائد لموارد وفيرة تحت تصرفه من أجل الاستفادة وتوطيد أركان حكمه. وقد أنشأ هذا نظاماً من التواقيبة وسيطرة التضامنات أو المصالح المبنية من الأعلى إلى الأسفل.

### لا يوجد في اليمن دولة مركزية وليس لها سيطرة على الأقاليم والمناطق

### الأقاليم والمناطق

في هذا النظام الذي أسميه «نظريّة المثلث السياسيّ»، والذي توجد بداخله آلاف المثلثات المتواлиّة كلها داخل مثلث عملاق، يتربع على رأس المثلث العملاق القائد وتحته مثيلات أخرى يقودها من يأتون بعد القائد في السلطة مثل الدائرة الضيقة المحيط به. وتحت هذه المثلثات تأتي مثيلات أخرى أكثر عدداً وأقل قوّة. وعلى طول المجتمع توجد شخصية مؤثرة على رأس كل مثلث، وهذه الشخصية قد تكون سياسية أو قبليّة أو عسكريّة أو دينيّة أو اجتماعية، ويسطير هذا الشخص على الناس ضمن منطقته ويضمن ولائهم لنظام أو على الأقل سلبيتهم في عدم مقاومته عبر استخدامه للمحسوبيّة مع النظام ما يمنحه العديد من الأدوات للتحكم بالثواب / العقاب مثل الوظائف العامة وأمّيّزات الترخيص وغيرها، أو خلاف ذلك حرمان الناس من هذه الخدمات. الفرضية هنا هي أن القائد يتحكم ويتواصل مع رؤوس المثلثات على المستوى الأعلى وربما المتوسط فيما يقوم هؤلاء بدورهم بالتحكم والتواصل مع المستويات التي تليهم وهكذا. وعلى هذه الصورة الهرمية، يسيطر النظام في اليمن على المجتمع وبقى في سدة الحكم.

### الثواب / العقاب

بحسب درجة الولاء والخضوع، يقوم النظام بمكافأة أو معاقبة اللاعبين السياسيين المختلفين، ولدى قيامه بذلك، سادت السيطرة الرأسية في اليمن على مدى العقود الثلاثة الماضية للحفاظ على استدامة وصمود النظام. وتطلب هذه المنظومة

## شرعية النظام السابق المتلاشية

### اعتمدت على الولاءات فوق المصلحة الوطنية

من الإجراءات لإنقاص الجنوبيين من الجيش والخدمة المدنية ما ساهم بمجمله في نشوء المطالب بالانفصال. وبدلًا من السياق التعاوني، ساد سياق تنازعى، فقد استخدم الفرقاء السياسيون اليمنيون كل القدرات التي يملكونها لكسب الهيمنة والبقاء ابتداءً من التحالفات إلى الحرب الشاملة. وقد بلغت هذه المنافسة على السلطة والسيطرة ذروتها وانعكست فيما بعد على التغيرات المؤسسية والوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي. وفي الوقت ذاته، كانت مراكز القوى منخرطة في تمثيل وتشجيع مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

واليوم يمكننا توقع المشهد بعد عاصفة الحزم بأن تتوسع عوائل وأدوات السلطة والضبط الاجتماعي بين عدد كبير من مراكز القوى واللاعبين والمنظمات المختلفة في المجتمع. فالدولة القوية هي القادرة على التغلغل في المجتمع وضبط العلاقات الاجتماعية واشتقاق الموارد وتحديد كيفية استخدامها، وهي قادرة على إعادة تشكيل المجتمع عبر الترويج لبعض الجماعات والطبقات وتمثيل الآخرين في الوقت ذاته. وعلى سبيل المقارنة فإن دولة ضعيفة مثل اليمن لديها مؤسسات أمنية قوية وفي الوقت ذاته لديها تهمة ومؤسسات إدارية شديدة الضعف ووظائف متربدة. وتعكس هذه الأذدواجية في قوة تقليل الدولة مقرونة بضعفها في تحقيق التغيير الاجتماعي. قد ينشأ هذا القصور من حقيقة أنه بالرغم من أن السلطة الكلية قد تكون عالية، إلا أن ممارستها قد تكون مشتبة. بصيغة أخرى، ستتوزع السلطة الاجتماعية في المجتمع بين عدد كبير من المجموعات بدلاً من ترتكزها في الدولة، وهذا يعني أن الدولة تنظيم واحد من بين العديد من التنظيمات مثل الطوائف والقبائل والمؤسسات التابعة لطبيعة اجتماعية معينة ومناطق معينة وغيرها، والتي تقوم بفرض قواعد اللعبة إما بمفردها أو بشكل جماعي، موفرة للأفراد مكونات استراتيجية البقاء.<sup>٤</sup>

وهكذا فإن الدولة والمجتمع سيخوضان صراعاً لتحديد من يملك الحق والقدرة على وضع القواعد التي تحكم سلوك الناس.

غير أن ثلاثة مشاكل ستتخرج قصوراً سياسياً: أولها تشظي الهيكل الاجتماعي الذي سينتتج عن توزيع السلطة الاجتماعية بين مجموعات متعددة ومستقلة بشكل واضح، والثانية تشمل على الكوارث مثل الحروب الأهلية التي تقلل المستوى العام من السيطرة الاجتماعية عبر سحب الثواب والعقاب من أيدي القادة، مصحوبة بالتغييرات المؤسسية. والمشكلة الثالثة تحدث عندما

الانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في ٢٧ أبريل ١٩٩٧. تمحورت استراتيجية النظام في إعادة ترتيب وتوحيد هيكل السيطرة وكذلك تعبئة الموارد والأشخاص. يمكن تلخيص المشكلة الرئيسية في اليمن في التخلف التنموي، الذي يغطي جوانب عديدة للحياة الشخصية وال العامة على السواء، وأحد جوانب هذه المشكلة حدته بدقة وتحوّلت عنه هذه الورقة على وجه الحصر وهو تأفس النخبة على توسيع السلطة في بلد واهن ومجتمع متقطني، ما أثر على عملية التنمية واستنزف موارد البلاد.

كان يمكن لیوم الوحدة أن يشكل فعلياً بداية لعملية الاندماج السياسي والانصهار الوطني. إن حقيقة أن اليمنيين الجنوبيين والشماليين شعروا بحس الهوية المشتركة على الصعيد الثقافي والتاريخي والاجتماعي لم يكن ضمانة بحد ذاته على أنه يمكن التسليم بحدوث الاندماج السياسي. ففي الواقع، وتحت السطح، كانت مؤسستي السلطة اللتان تم دمجهما دون اندماجهما، تناوران من أجل الحفاظ على و/أو توسيع استقلاليتهما وسلطتهما كل على حساب الأخرى.<sup>١</sup>

على المستوى الرسمي، تم إنشاء هيكل لكيان سياسي متكامل: دستور وبرلمان وانتخابات واندماجات بيروقراطية، وتم فتح مساحة للتعبير السياسي الحر فحدث تكاثر لوسائل الإعلام وإنشاء لأحزاب سياسية وجمعيات وانعacamad لمؤتمرات عامة. مع ذلك، على مستوى السياسة التطبيقية، كان كلا النظمتين الشموليتين السابقتين يتطلع إلى الاندماج بقليل من حسن النية أو الثقة في الآخر.<sup>٢</sup> وفي الوقت الذي اتفق فيه حزب المؤتمر الشعبي العام، الحزب الحاكم في الجمهورية العربية اليمنية والحزب الاشتراكي اليمني، الحزب الحاكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ظاهرياً على معادلة لتقاسم السلطة على أساس ٥٠-٥٠ تقريباً، (بالرغم من وجود نسبة ٢٠-٨٠ في السكان)<sup>٣</sup> كان هذان الكيانان يدعان كذلك استراتيجيات التراجع وخطط الطوارئ لحدوث صراع متوقع، فسعى كل طرف إلى تطوير قدراته العسكرية وإلى المداهنة فقط في مبدأ التوحيد العسكري. وسعى كلاهما للحصول على الدعم من الخارج وبدأ على كلاهما أنهما يتشاركان في مصلحة ضمنية في إحباط نمو القوى السياسية المستقلة وفي إفساد محاولات المجتمع المدني الصاعد في الدخول إلى الحلبة السياسية بصورة فعالة. وقد هذا إلى حرب عام ١٩٩٤ ومن ثم تم اتخاذ العديد

أكثر من قوة عسكرية واحدة بحيث تواجه بعضها البعض. والختار الثاني يتعلق بعزل الوحدات عن بعضها البعض، أو القيام بالتعيين أو الترقية على أساس الولاء. وقد باتت هذه الوسائل إضافة إلى إيجاد وظائف متداخلة وسائل رئيسية في خضم مخاطر الإطاحة بالقيادة. ولهذا الغرض، تأتي بعض القوى العسكرية وشبه العسكرية، ليس تحت سيطرة وزارة الدفاع، بل تم إدارتها مباشرة من القائد وأقاربه.<sup>٨</sup>

أحد الخيارات الأخرى للقائد يتمثل في الاعتماد على مجموعة بعينها مثل طبقة اجتماعية معينة أو طائفة أو غيرها من أجل إحداث توازن في مراكز القوى غير الرسمية وللسليمة على المجتمع بشكل أفضل. إضافة لذلك، قد تكون لدى القادة خطط للحيلولة دون تركز السلطة. ولتعزيز البقاء السياسي، تُتحَّى فكرة قدرة التعبئة جانبًا بالرغبة من المخاطر الداخلية أو العالمية وذلك من أجل التخفيف من أي قوة جاذبة محتملة قد تهدد الحاكم.

هناك أنواع مختلفة من الأدوات والتحركات السياسية في اليمن. وهي: أولاً عملية النقل الوظيفي حيث يلجأ فيها القائد إلى التدوير الوظيفي أو التعيين أو الفصل من الوظيفة الرسمية فيقوم بشكليوري باستبدال كبار المسؤولين للحيلولة دون تشكل ولاءات داخل الهيئات القوية قد تهدد القائد. وهذه مجموعة من التحركات الاستباقية التي تمنع حدوث تكتل أو ائتلاف للقوة، وهي عملية تتخطى على تدوير مستمر للنخبة وهي أشبه بلعبة الكراسي الموسيقية السياسية.<sup>٩</sup>

ثانياً، هناك تكنيك التعيينات غير القائمة على الجدارة والاستحقاق والتي يتم تعين المسؤولين بموجبها في الوظائف الرئيسية لقاء ولائهم الشخصي العميق لقائد البلاد. وقد قام الرئيس هادي كسابقه باستخدام الخصائص المبنية على صلات القرابة كمعيار في الترقية بالوظائف الحكومية.<sup>١٠</sup> وقد ترتبط الصلات الشخصية كذلك بالخلفيات المناطقية والعرقية والقبلية أو الطائفية.<sup>١١</sup>

ثالثاً، توجد الوسائل المتعلقة بالخدع القدرة، بما فيها الوسائل غير القانونية أو التغييرات السريعة في القوانين من أجل إزاحة شخصيات رئيسية في الدولة، أو استباق ظهور مراكز قوة مهددة عبر إضعاف أو تدمير المجموعات في مؤسسات الدولة التي هي قوية بما يكفي لتهديد صلاحيات الحاكم. وتشتمل تحركات من هذا القبيل على الحبس غير القانوني والتغذيب والاغتيالات. ويمكن أن يتعرض مراكز القوى التابعة للدولة وغير التابعة لها معًا لحيل قدرة.

يكون المجتمع أشبه بالشبكة وله روابط محسوبة وعملاء بدلًا من النموذج الهرمي أو المركزي تحت سلطة الدولة، وهكذا توجد حواجز هائلة في إدراك وتحقيق السياسات.<sup>٥</sup>

لهذه الملامح تأثير تبادلي على المركز والأطراف لأن المجتمع يصبح أو يشكل الدولة عميقاً بقدر ما تؤثر الدولة على المجتمع، وتنتمي وحدات المجتمع على المستوى الأدنى عبر الولاء والكافيات والعقوبات وبشكل مختلف مما كانت الدولة تتوى تحقيقه، وتستكون النتيجة أن المتذبذبين سيستخدمون موارد الدولة ومؤسساتها لبناء سلطاتهم.<sup>٦</sup> وسيجر هذا الدولة على الانحراف في عمليات تسوية ومراضاة وهي كانت السياسة الفعلية في اليمن قبل عاصفة الحزم، وهي كذلك بالضبط ما وصفه الرئيس السابق بـ«الرقص على رؤوس الثعابين» وما نسميه هنا «الرقص على رؤوس المثلث». وفي دولة ضعيفة كهذه، يجد القادة أنفسهم في مواجهة مازق عصي يمثل في الخطر الذي تمثله هيئات الدولة ومراكز القوة، وفي المحصلة يميلون إلى تبني خيار سياسة البقاء.

## الجنوب دخل

### الوحدة وهو يعاني الفقر والفتت

#### الاجتماعي

### وتشرذم سياسي

#### سياسة البقاء

تطلب سياسات البقاء الفعالة منظومة من المؤسسات من أجل إدارة المكافآت والعقوبات بشكل ذي جدوى. ويمكن مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية من خلال التعبئة السياسية التي تتحقق عبر بناء هيئات الدولة ثم تعزيز هذه الهيئات. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تفرز هذه بعض المخاطر على قادة الدول مع سعيهم للuthor على قنوات كافية للتعبئة ما يسفر عن عدم قدرة أي هيئة حكومية على السيطرة على قدرة التعبئة الخاصة بالدولة.<sup>٧</sup> مع ذلك، تتفاوت مؤسسات الدولة من أجل تخصيص الموارد والمكانة والتأثير والتفاعل، مما يوجد ولاءات داخلية بين كبار المسؤولين ويهدد تماساك واستقرار البلاد. وبالتالي فإن القادة بحاجة إلى إيجاد قوى جاذبة لمواجهة النزاعات الطاردة من أجل استمرار الهيئات في العمل بشكل متماساك.

تمثل المفارقة التي يواجهها القادة في اليمن في أن القادة بحاجة إلى هيئات فعالة. ما قد ينطوي على مخاطر عليهم، وهذه المفارقة تجبر القادة على السعي جاهدين لبناء قوى جاذبة بشكل مستمر من أجل تقليل المخاطر المحددة ببقائهم. وقد تم بالفعل استخدام الكثير من هذه الخيارات والتقنيات في السابق وسيجد أي رئيس قادم نفسه مضطراً لاستخدامها. أحد الخيارات يتمثل في الموازنة بين اثنين أو أكثر من هيئات الدولة ضد بعضها البعض، مثلًا عبر وضع العسكري ضد الأمن أو إيجاد

## اليمن يعاني من مؤسسات أمنية قوية

### وتدور اقتصادي ومؤسسات ضعيفة

في مؤسساتهم. يوضع هؤلاء المنفذون بصورة استراتيجية بين صناع السياسة الكبار ومعظم سكان البلاد. تُخضع اللعبة السياسية هذه الأدوار الوسيطة إلى ضغوطات ومخاطر من مختلف المجموعات، وأولها المشرفين أو الأشخاص الموجودين مباشرةً فوقيهم والثانية هي العمالء المستهدفين بالبرنامج أي من يستفيدون أو يتنظمون تحت قواعد البرنامج. والثالثة مكونة من الجهات الفاعلة الإقليمية داخل الدولة من البيروقراطيين والسياسيين فيما تشمل المجموعة الأخيرة الرجال الأقوياء من خارج إطار الدولة. لتركيبة المجتمع، مع ذلك، تأثير مهم وغير مباشر على تنفيذ السياسة. تنشأ سياسة البقاء في المجتمع الذي لديه سيطرة اجتماعية مفتتة، ويدورها تقلل سياسة البقاء من الدعم القائم من المنفذين وخطر العقوبات من المشرفين ما يجعل المنفذين أكثر يقظة وانتباها لتكليف العمل المحتملة من المنفذين والنظراء. بمعنى آخر: يكون المنفذون منفتحين على طيف واسع من الضغوطات ويسفر هذا عن إضعاف قدرة الدولة على وضع القواعد التي تحكم سلوك الناس أكثر.<sup>12</sup>

تشهد الدولة هنا مستويين من التسوية: في الأول، تقوم القيادة العليا في الدولة بالتسوية بين نوعين من التحكم الاجتماعي: الأول يسمح فيه للمنفذين بتطوير تحكم اجتماعي لفرض كسب الاستقرار الاجتماعي على المستوى المحلي والثاني على المستوى الوطني من خلال مراكز القوى حيث يقوم القادة بعقد صفقاتهم من خلال سياسات تميزية و/أو تفضيلية.<sup>13</sup>

يحدث المستوى الثاني من التسوية على الصعيدين المحلي والإقليمي داخل الدولة حيث يقوم المنفذون ونظرائهم من المسؤولين والرجال الأقوياء في الدولة بالتسوية أو مراضاة بعضهم البعض في شبكة من التبادل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتحدد مسؤولياتهم المخصوص النهائي من موارد الدولة لمنطقة أوإقليم.<sup>14</sup> هاتان المنظومتان من المساومة تسميان معاً «مثلث الاحتواء»، والنتائج غير متوقعة وغالباً مختلفة عن تلك التي يرسمها صناع سياسة الدولة، وتؤدي المساومة دوماً إلى انحراف في استخدام موارد الدولة حيث تحدّي سياسات الدولة عن مسارها وتنم إعادة توجيه الموارد مع تغافل هؤلاء في المجتمع واستخدامهم موارد الدولة لغاياتهم الخاصة وتعزيزهم للتشطيط الاجتماعي. ولهذا السبب، لا يتوقع أن يتغير توزيع السيطرة الاجتماعية بصورة جذرية من الشكل الشبكي إلى الهرمي.<sup>15</sup>

تعكس كافة أنواع سياسات البقاء ضعفاً في مؤسسات الدولة وتحد من صلاحيات هيئاتها. وبالرغم من أن استخدام سياسات البقاء قد يساهم في إطالة عمر الأنظمة والحكام فإنها تسبب في الوقت ذاته في استمرار الفوضى في الجهاز البيروقراطي، وهي تهدّر الوقت وتحد من كفاءة مؤسسات الدولة والترشيد الإداري. وقد تمخض هذا عن إيجاد مأذق مزمن في البيروقراطية الحكومية في اليمن نشأ عنها مستوى متدين جداً من القدرة الاستيعابية للدولة. وهذا يحول دون تطوير مؤسسات الدولة التي، إذاً وضعتنا جميع الحقائق في الاعتبار، ضرورية للحاكم باعتبارها وسائل للدفاع ضد العنف الداخلي والخارجي. وهذا يعني أنه تعين على الحكام أن يقدموا مخصصات كافية لهذه الهيئات لكي تقوم بمهامها الضرورية.

مع ذلك، يمكن أن تتبثق بعض مراكز القوة خارج منظمات الدولة، وهي تشكل خطراً إضافياً على القيادة. وقد تكون هذه مدارسة من قبل أشخاص أقوياء في المناطق الحضرية والريفية. ويحدث الأمر ذاته في هيئات الدولة حيث يحتاج القيادة إلى خدمة هؤلاء الأشخاص الأقوياء باعتبارهم شيخ قبائل أو قادة مليشيات أو مالكين لرؤوس أموال أو خطباء دينيين أو قادة مجتمعين أو غيرهم. وفي الوقت عينه، يحتاج القيادة إلى الحد من صلاحيات هؤلاء الأشخاص الأقوياء من أجل الحيلولة دون تخفيق قوادهم لحدود معينة قد تؤثر على قدرة الدولة على التعبئة. وفي هذه الحالة، يفتقر حكام الدولة لسلطة القيام بتعيينات أو تعديل كبير في المناصب، ولكنهم قد يستخدمون بعض الحيل القدرة على نطاق واسع ضد مراكز القوة من هذا النوع. وحيثما كان التنظيم الاجتماعي كبيراً وكان للحيل القدرة تأثير محدود فقط، بحاول القادة دمج هذه التنظيمات أو وظائفها في تنظيم الدولة أو في مؤسسات متحالفية مع الدولة، وتشتمل هذه المناورة بشكل ثابت على الإكراء والخيار المشترك والتسوية أو المراضاة.

#### مثلث الاحتواء

في مثل هذه البيئة المتوقعة بعد عاصفة الحزم والتي ستكون فيها الدولة متشظية سنجد أن السياسات ستتفذ من قبل المنفذين وهم أولئك المسؤولون عن تطبيق البرامج في مناطق محددة ومحصورة على المستويات الدنيا في الدولة. وهم في العادة بعيدين عن قادة الدولة، وغالباً خارج مجال رؤية كبار الأشخاص

عسكري ومدني جنوبى من الذين تم إبعادهم من وظائفهم في الفترة السابقة، مع ما يضاف سنوياً لقطاع العمل من الشباب والخريجين الجدد.

### متلازمة الضعف المؤسسي في اليمن

لن يتحقق الاستقرار في اليمن إلا إذا ترسخت الثقة بين الدولة ومواطنيها، فقد أدت عقود الصراع المتواصل إلى انعدام الأمان وضياع فرصة بناء الدولة والسقوط في ويلات الفقر. وفشل الدولة أو هشاشتها هو ما يقف وراء أزمة الحكومة هذه. ويعبر انخفاض مستوى الشرعية هو المنفذ الرئيسي لهشاشة وضعف الدولة في اليمن.

وتبدأ الحلقة المفرغة مع انعدام ثقة المواطنين في قدرة دولتهم على خلق نظام سياسي واجتماعي واقتصادي شامل يمكن تحقيقه بتطبيق سياسة القانون. وهناك دلائل تشير إلى فقدان الشرعية، منها: زيادة الممارسات الغير قانونية والغير رسمية والإجرامية في الاقتصاد؛ عدم فعالية تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والصرف الصحي والتعليم؛ التقاعس في الحفاظ على أو توسيع البنية التحتية الأساسية؛ نقش الفساد؛ الاستيلاء على الأموال العامة وتخصيصها للمصلحة الخاصة.

ونتيجة لذلك تضعف السيطرة الإدارية وتُستخدم البيروقراطية كوسيلة لإساءة استخدام السلطة، وبالتالي تؤدي إلى حدوث أزمة في الأموال العامة، حيث يصبح من الصعب توقع الواردات وال النفقات ويصبح وضع الموازنات الطارئة والإضافية ممارسة دائمة في إدارة دولة الطوارئ. أما العالمة الجوهرية فتكتمن في عدم إحتكار العنف المشروع من قبل الدولة وظهور الجماعات المسلحة التي من خلال اللجوء إلى العنف تسخر علناً من سلطة الدولة وتفرض سيطرتها على العديد من المناطق.

تعبر الدولة هي الآلة الفعالة لضمان تحقيق الأمن ومحاربة الفقر وتوفير الفرص والاستثمار في الثروة البشرية وتوسيع المشاركة في الفرص التي يوفرها السوق. كما أن المجتمعات المدنية والأسوق الشرعية الحررة والفاعلة تمثل عناصر أساسية لأي إستراتيجية تنموية. لكن هذا المقترن يشترط بناء الدولة، الذي يمثل شرط أساسى لخلق المؤسستين الأخيرتين. وفي البلدان التي تعاني من صراع مستمر تتتطور سلسلة من العلاقات الرسمية والغير رسمية تثير أمراض مرضية مؤسسية، ومن الواضح أن هذه العلاقات أصبحت تشكل عائقاً لمشروع عملية الاستقرار والسلام الاجتماعي وبناء الدولة. والاستيعاب الواضح لهذه الأعراض المؤسسية أساسى لإعداد الاستراتيجيات من أجل التغلب على

### المنظور المستقبلي لتوازن السلطات

مع الدعم الدولي الكبير ستتركز السلطة في أيدي الجهات التنفيذية دون أن يعني ذلك مركزية الدولة التي تشارك فيها قوى طرفية عديدة، حيث تضمن الترتيبات المؤسسية إشراك أطراف عديدة مع السلطة التنفيذية في كل القرارات الهامة. وتعمل شبكة الرعاية المرتبة بعناية على الولاء الشخصي على تعزيز نفوذ السلطة التنفيذية.

وفي ظل غياب الفصل الواضح بين السلطات تقلت الكثير من أعمال السلطة التنفيذية من الرقابة ، وهو ما أنتج ثقافة سياسية تظهر سمات تركيز السلطة (عدم الشفافية؛ اللامسئولية؛ الفساد؛ الحصانة غير القانونية من المسائلة). والطريقة التي

تمارس بها السلطة في اليمن لها تبعات هامة على عملية صنع القرار، الأمر الذي جعل من الصعب على نظام الحكم أن يتعامل مع تحديات المدى البعيد الاستراتيجية. والمشكلة الحقيقة لا تكمن في عدم معرفة ما هو مطلوب القيام به ولكن في نوعية الدوافع والحوافز التي تواجهه من لهم سلطة ونفوذ وتمكنهم من الرقي إلى مستوى التحدى بعكس التوجهات الحالية. وقد وصفت ذلك باختصار سارة فيليبس في قولها:

«يعتبر نظام المحسوبية في الأساس طريقة لإدارة الأزمات - وهي طريقة جيدة لاحتواء الأزمات أو على الأقل حصرها، ولكنها غير كافية لاستباق الأزمات من خلال وضع السياسات البديلة. فحلول المشاكل تكون من خلال توزيع الموارد والفوائد والمكانات، وطريقة جذب هذه الأشياء هو عن طريق خلق الأزمة ومن ثم الخوض في مفاوضات مع القيادة للتوصيل إلى حل».<sup>١٦</sup>

ومن الأوضاع التي خلقتها الوحدة وجود قطاع عام مكتظ، فمع وجود حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ وظيفة حكومية نجد أن تكلفة قوة عمل بهذا الحجم شيء مذهل. وهذا ما هو إلا نتيجة مكافأة المخلصين لنظام الحكم الذي عليه إبقاء الموظفين في وظائفهم . لكن هذا أدى إلى خلق قطاع عام متضخم مع مهارات متواضعة، وبالتالي ظلت القدرات الإدارية متدنية والمؤسسات لا تعمل في الغالب إلا بطريقة رد الفعل للأزمات الناشئة. وبذلك يصبح دين نظام الحكم الحفاظ على استقراره من خلال المحسوبية والاختيار، ومنع ظهور أي خطأ فعلي يهدد سلطته المركزية. وهذا الوضع هو ما يفرض التركيز التكتيكي قصير المدى ويعيق مشروع بناء الدولة قادر على معالجة التحديات الاستراتيجية على المدى البعيد، وهي تحديات حقيقة وتزداد نمواً. وهذا الوضع البيروقراطي سيزداد سوءاً بإعادة ما يقارب ١٥٠,٠٠٠ موظف

## الجدول (١) الانتقال من الصرام/المشاشة إلى الاستقرار

الوظيفة	الأعراض المتلازمة
السياسة والمجتمع: الاحتياط المشرع لوسائل العنف	الصراع: التشظي
إدارة مؤسسية فعالة وفقاً للدستور والقانون	الافتتان بشخصية القائد: البطل الفرد
إدارة واضحة وشفافة للمال العام	التعييم: عدم القدرة على التبني
الاستثمار في رأس المال البشري	هجرة الأدمغة: البيئة الطاردة
الرعاية: التمويل، الجودة: التنظيم، التحديث المستمر	غياب الخدمات
حقوق المواطنين: تشكيل مجتمع مدنى	الهوبيات المتعارضة
خلق بنية تحتية والحفاظ عليها وتحديثها	الدمار
إنشاء وتنظيم اقتصاد السوق	الاقتصاد الحربي
علاقات دولية بناءة متوازنة قدر الإمكان	التهميš: انعدام الشرعية
سلطة القانون: السلطة التنفيذية المركزية/المحلية؛ السلطة التشريعية: سلطة قضاء تحكمها الإجراءات العادلة	لغة السلاح: وساطة غير رسمية

### بناء الدولة واستقرار اليمن (زيادة فعالية الدولة)

هناك ثلاثة عشر وظيفة جوهرية مفترضه هنا والتي على دولة اليمن القيام بها حتى تستطيع البقاء والمنافسة في العالم الحديث. وهذه الوظائف هي: (١) الاحتياط المشرع لوسائل العنف؛ (٢) السيطرة الإدارية؛ (٣) كفاءة وشفافية إدارة المال العام؛ (٤) الاستثمار في الثروة البشرية؛ (٥) توضيح حقوق وواجبات المواطنين والالتزام القانوني بتطبيقها؛ (٦) توفير خدمات البنية التحتية وتحديثها؛ (٧) تشكيل أسواق حرة فعالة ومستقلة؛ (٨) إدارة ممتلكات الدولة (ومن ضمنها البيئة والموارد الطبيعية والممتلكات الثقافية)؛ (٩) إقامة علاقات دولية متزنة (بما في ذلك إبرام العقود الدولية والاقتران)؛ (١٠) تطبيق سلطة القانون؛ (١١) إقامة علاقات متزنة بين الدولة والمجتمع؛ (١٢) المساواة بين المواطنين قانونياً واقتصادياً؛ (١٣) توزيع عادل للثروة من أجل تحقيق تمية منطقية متساوية. والاتفاق الاجتماعي على هذه الوظائف أعلاه أو أي مجموعة من الوظائف المشابهة سيقود إلى إجماع حول هيكلة الدولة. ومن الممكن توصيف كل وظيفة من خلال برامج بناء القرارة مع إطار زمني ومعايير ومؤشرات تعمل كالأهداف التي يتم حشد الجماهير نحوها، وكذلك كوسائل حساب يتم من خلالها تقديم التقارير العامة للناس عن معدل الزخم والإنجازات التي حققتها البرنامج. ويطلب إعداد استراتيجية بناء الدولة البدء من

هذه العائق التي تؤدي إلى خلق دولة، وتصبح بمثابة آليات للاستقرار والازدهار. ومن العوامل المساعدة على التغلب على هذه العائق هو فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في العملية السياسية وخلق مجال واسع للقطاع الخاص المشرع للظهور. وبدون ذلك فإن مخاطر الإقصاء والأعمال غير القانونية سوف تزيد من فرص تعرض بناء السلام الاجتماعي وعملية الاستقرار إلى الخطر الملائم مثل هذه التصرفات.

ويتصف تزامن مثل هذه الأعراض بالتالي:

- ظهور الجماعات المسلحة التي تدخل في صراعات مع بعضها ومع الدولة؛
- بروز نزعمة مناطقية قوية داخل الوطن، مع التركيز بشكل خاص على المناطق (الجنوب) الفنية بالموارد والاساحة، (والشمال) ذات التضاريس الوعرة المناسبة لتحركات التمرد؛
- تامي شبكات الدعم اللوجستي وعمليات التمويل والتهريب التي تعمل خارج القانون؛
- زيادة الاعتماد على البلدان المجاورة التي غالباً ما تتخذ شكل علاقة «السيد والتابع»؛
- عدم الشفافية في صنع القرار وهيمنة النخب والأقليات على عملية صنعها؛
- تلاشي وفقدان الثقة في المؤسسات من ناحية، والرغبة الشديدة للحصول على دولة فعالة من ناحية أخرى.

الرجال الأقوياء المحليين أو للدفع من أجل تفكك الدولة. ويتوقف تأثير تبادل السلطة الرئيسي بشكل كبير على تصميم خياراته وعملية إرساءه الكلية ضمن إطار النظام الحكومي، وهذا يقود إلى التساؤل عن نوع تقاسم السلطة الرئيسي الذي يمكن أن يسمم في هذا التغيير، أي في تعزيز مؤسسات الدولة الرسمية وترسيخ القانون والنظام وإيجاد المساءلة ودعم اندماج كافة المناطق في اليمن والتأثير بإيجابية على علاقات الدولة والمجتمع.

يتم تصنيف آليات تقاسم السلطة الرئيسية إلى عدة فئات: مثل اللاتمركز، الالامركيزية / نقل الصالحيات / الإقليمية، الفيدرالية أو الكونفدرالية. لا توجد دولة مركبة بالكامل، فالأجل الكفاءة، تميل حتى الدول شديدة المركبة إلى تقديم بعض الخدمات على المستوى المحلي من خلال وكلائهم في مختلف المناطق، مثلاً عبر المكاتب الفرعية للوزارات (اللاتمركز). عبر اللاتمركز، يبقى المسؤولون المحليون وكلاء للمركز وتبقى السلطة بيد المركز. معظم الدول مع ذلك تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وتزود الوحدات المحلية أو المناطق وهيئاتها المنتخبة ببعض الصالحيات والموارد بحيث يحددون السياسات ويقدمون الخدمات مباشرة للسكان (اللامركيزية السياسية والإدارية والمالية). وتعطي هذه الدول مستوى معين من الاستقلالية للمستويات الأدنى من الحكومة وتبين درجة الاستقلالية على نحو قاطع ويحدد طيف من العوامل مدى فعالية الاستقلالية (مثل نطاق السلطات المفوضة وتوفير الموارد وآليات الرقابة من المركز).

وفي حين توجد فروقات كمية (درجة الاستقلالية) توجد كذلك فروقات نوعية فيما يتعلق بوضع أو دور الوحدات المحلية أو الإقليمية ضمن الدولة. وبشكل عام هناك تمييز بين الترتيبات الالامركيزية والفيدرالية والكونفدرالية. الاختلاف الرئيسي بين الثلاثة لا يتعلق كثيراً بمقدار الاستقلالية المنسوبة للأقاليم أو الحكومات المحلية (على سبيل المثال، توجد فيدراليات مركبة ونظم أحادية عالية التقويض) بقدر ارتباطه بنوعية العلاقات بين المركز والوحدات شبه الوطنية. فمثلاً، توفر الفيدرالية كذلك بعض تقاسم السلطة الأفقي من خلال الغرفة الثانية للبرلمان وإجراءات التعديل الدستوري التي عادةً ما تضم الوحدات الفيدرالية. غير أن هذا التمييز يشوّه الغموض وهناك المزيد من الدول التي يصعب تصنيفها. ففي الكثير من البلدان، يتحدى نظام التنظيم الإقليمي التصنيف أو القولبة.

ليس بالضرورة أن يكون أحد الترتيبات أفضل من غيره، فهذا يعتمد على درجة تكيف التنظيم الإقليمي والعلاقات بين

الاتفاق حول الهدف من تحقيق بناء الدولة والوظائف التي يتعين على الدولة القيام بها، واتفاقية حول الأطر الزمنية لتحقيق تلك القدرة، وطرق التحول المؤسسي. وأيضاً لكي يتم كسب ثقة عامة الناس والحفاظ على استمرارها وتتنفيذ برامج معقولة تحقق لهم فوائد ومشاركة متزايدة، وعلى القادة والمدراء اكتساب مهارات جديدة تمكّنهم من تنفيذ كذلك.

لذا ينبغي القيام بالبحث والتحقيق في عدد من المجالات:

- توصيف الدولة الموازية، مع فهم أفضل لتوازن المغيرات بين اللاعبين الأساسيين، ومصالحهم ومنافسيهم، وكذلك فهم العوامل القبلية التي تكمن وراء التسوية السياسية: فهل لازال يخضع اليمن لحكم مرشح التسوية؟

- فهم ثقافة الشباب وتصميم البرامج التي تساعد الشباب أن يلعبوا دوراً بناءً في صياغة مستقبل اليمن.

- التحقيق في اليمن «التقليدي»: كيف يستطيع الناس العيش وحال نزاعات لكي يتم التعرف على البرامج الداعمة الممكنة.

- حوض غمار تجربة تمكين المرأة: هل هي تأتي من تغير المكانة السياسية أم أنها - وهو ما نشك فيه - تأتي من التمكين الاقتصادي؟

لا يمكن إنشاء دولة قوية ومستقرة في اليمن

دون تعزيز مؤسسات الدولة الرسمية وبيط القانون والنظام والمحاسبة. غير أن هذا يحتاج إلى توزيع السلطة بتوازن دقيق. علاوة على ذلك فإن المازنة بين الدولة والمجتمع أمر حتمي ويطلب إعادة تشكيل وحدات الدولة الموحدة وتعريف العلاقة بين هذه الوحدات بوضوح. يجب كذلك توليد الموارد وتوزيعها بطريقة عادلة، كما يجب ربط الهوية والانتماء للدولة مع كمية وجودة الخدمات المقدمة من الدولة في مقابل إسهامات المواطنين في الخزينة العامة. وهكذا، وفي هذا السياق يمكن تعريف بناء الدولة بأنه عملية ذاتية لتطوير قدرة ومؤسسات وشرعية الدولة المركزة على علاقة الدولة-المجتمع. تشمل عمليات بناء الدولة الإيجابية على علاقات متبادلة بين الدولة التي تقدم الخدمات لشعبها والمجموعات الاجتماعية والسياسية التي تتعرض ب بصورة بُناءً مع الدولة، وهذا يتطلب بالضرورة وجود عملية سياسية جامحة للتفاوض على علاقات الدولة-المجتمع.

وإذا ما ماضى اليمن في تبني الفيدرالية فإن التجربة تظهر أن تقاسم السلطة الرئيسي يمكن أن يستخدم لتناول القضايا التي تواجه اليمن، غير أنه توجد كذلك تجارب تتعلق بمسألة استخدام النهج المرتبط بتقاسم السلطة الرئيسي في الواقع لتعزيز السيطرة من الأعلى للأسفل أو لزيادة التنافس النخبوى بين

## استقرار

### اليمن يتطلب إرساء الثقة بين الدولة والمواطن وافتراض الفساد

## ملف العدد

- كيف سيم بناء العلاقات بين المركز ووحدات الحكم الأخرى؟ ما نوع آليات الرقابة والتنسيق والمتابعة والموازنة التي توضع موضع التنفيذ؟ هل سيكون لوحدات الحكم على المستوى المحلي رأي في عملية صناعة القرار في المركز؟ كيف ستتم إدارة النزاعات بين مختلف وحدات الحكم؟
- كيف سيم ترسيخ حقوق وواجبات وحدات الحكم على سبيل المثال هل سيم التأسيس لعملية توزيع السلطة وتقاسم الموارد وأليات حل النزاعات في الدستور أو على مستوى التشريع؟ إذا كان هناك اتفاق على أن تقاسم السلطة الرئيسي يفترض أن يساهم في تعزيز مؤسسات الدولة الرسمية والقانون والنظام وتأسيس المسائلة من أجل المواطن، ومع تأثير على علاقات الدولة والمجتمع وكذا المساهمة في تكامل جميع مناطق اليمن، فإن تأثيرات الخيارات المختلفة على عمليات الحكم الكلية تستحق بعض الاهتمام.

### اصلام العلاقات المدنية العسكرية

من بين المشاكل القديمة التي يواجهها اليمن هو إخضاع القوات العسكرية لسلطة المدنية. وأنباء حقبة ما قبل الوحدة كانت دولة الحزب الواحد في الجنوب تتظر إلى الجانب العسكري على أنه أداة للحزب، فكان على الضباط العسكريين الانتماء إلى الحزب، وكان المفوضون والخلايا الحزبية توازي سلسلة القيادة العسكرية الطبيعية، وكان الولاء للحزب وليس للدولة، وداخل صفوف الحزب كان الولاء ينقسم على جماعات معينة، وهو ما سيُسِّيَّسُ الجيش إلى درجة عالية. كما تم تجنييد المجتمع في مليشيات شعبية سادت الحياة اليومية في كل القرى الثانية.

وعلى غرار ذلك، وإن كان بإيقاع نمط مختلف، كان اليمن الشمالي لأكثر من ألف عام يتصف بالطابع العسكري. ومع أن الأئمة لم يكونوا يمتلكون جيوش نظامية متخصصة إلا أنهم كانوا يشنوا حروبهم من خلال حشد القبائل المقاتلة. وكانت حرب ١٩٦٢ - ١٩٧٠ م الأهلية هي نقطة التحول، فقد دفعت بالمعسكرين المتحاربين (المملكون والجمهوريون) إلى الاعتماد كثيراً على القوى القبلية. ومنذ تلك الفترة تواصلت الحالة هذه تحت ظل ضغط بعض العناصر القبلية لتولي مناصب مؤثرة في مؤسسات الدولة وحاجة نظام الحكم إلى دعم تلك العناصر، مثلاً حدث في حروب ١٩٧٢ م - ١٩٧٩ م و ١٩٩٤ م. وهذا أدى إلى وجود مراكز قوى تكون من خليط من العناصر القبلية والعسكرية تفرض سيطرتها، ليس فقط على أجهزة وإدارات الدولة، بل أيضاً على الأنشطة السياسية والتجارية وحتى على الثقافية مؤخراً.

مختلف المستويات أو مجالات الحكومة مع السياق. وإضافة لذلك فإن مصطلحات من قبيل اللامركزية والفيدرالية والكونفدرالية تميل إلى أن تكون ملغومة سياسياً، فهي تشير التوقعات السلبية والإيجابية، ولهذا فإن عدداً لا بأس به من الدول تأتي بنفسها عن استخدام مصطلحات بعينها بغض النظر عن التصنيفات التي يضعها الأكاديميون. فمثلاً يمكن وصف التنظيم في جنوب أفريقيا وإسبانيا بأنه فيدرالي أو شبه فيدرالي لكن هاتين الدولتين لا تستخدمان هذا المصطلح، وعلى الجانب الآخر فإن النيبال بصدق تصميم نظامها الفيدرالي ومن المحتلم أن ينشأ نظام فيدرالي بالاسم فقط وليس بالواقع العملي. لذا، يجب أن تكون التصنيفات والسميات أقل أهمية فالأهم هو أن تلبي الخصائص المختلفة للنظام احتياجات البلد.

والأهم من ذلك كله هو مسألة ما يجب أن يتحققه التقسيم الإقليمي. وفي النهاية، يجب وضع وتطبيق تصميم الحكم اللامركزي/الفيدرالي على ضوء الأهداف.

### مصطلحات

#### اللامركزية

#### والفيدرالية

#### والكونفدرالية

#### ملغومة سياسياً

يجب ألا تعيق السمات الإبداع اللازم لإنشاء نظام يتناسب مع السياق المحدد، وعند تصميم تقاسم السلطة الرئيسي توجد قرارات معينة يجب اتخاذها. وبمجرد وجود اتفاق على الخيارات المختلفة سيصبح من الواضح ما إذا كان النظام مثلاً يميل باتجاه التقويض أم الفيدرالية.

العناصر التالية حاسمة ويجب النظر فيها عند مناقشة تقاسم السلطة الرئيسي:

- بين من يجب تقاسم السلطة؟ بمعنى آخر، مع أي وحدات أخرى من الحكم يجب على المركز أن يتقاسم الصالحيات؟ مع الأقاليم أم الحكومات المحلية مثلاً يمكن أن تكون هذه الوحدات موجودة سلفاً أو يتم استخدامها لهذا الغرض.
- ما هي الصالحيات أو السلطات التي يجب أن تبقى في المركز وما هي السلطات التي يمكن نسبها إلى وحدات أخرى في الحكم؟ أو بصياغة أخرى: ما هي قضايا السياسة التي سيقررها المركز ومستويات الحكم الأدنى؟ أي مستويات الحكم هو أفضل من يقدر على أداء مهام معينة، وما هي المهام التي يتطلب فيها التعاون؟

ما نوع الموارد/الإيرادات المالية التي ستتوفر لكل وحدة من وحدات الحكم؟ إلى أي مدى تستطيع وحدات الحكم التقرير بشأن كيفية زيادة الإيرادات وكيفية إدارتها وإنفاقها؟

- كيف سيم تنظيم مستويات الحكومة الأدنى، وبشكل خاص إلى أي مدى تستطيع هذه الوحدات اتخاذ قرار كيفية التنظيم بنفسها؟

القوات العسكرية تجاه المهام العسكرية وتعزيز المهارة العسكرية وتقليل الدور الذي تلعبه القوات العسكرية في المجتمع، حيث أن واجب القوات العسكرية الدفاع عن المجتمع وليس تحديد هويته وتعريفه. إن السيطرة المدنية مهمة جداً: إذ يجب أن يتخذ ويقر القرارات الحكومية بما في ذلك الأمان القومي متخصصون من خارج دائرة القوات المسلحة. وهذا أيضاً يتطلب نظام حكومي مستقر وشريعي لمنع التدخل العسكري بحجة حماية المجتمع من الفوضى. كما يجب إخضاع القوات العسكرية لمسألة أداء مجلس النواب المنتخب، وفرض مناقشة عامة وفحص لسياسات الدفاع والموازنات وحالات الأخطاء العسكرية وارتكاب المحظوظ. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي لموظفي الدوائر العسكرية القائمة بالخدمة الاشتراك بأي حال من الأحوال في الشؤون السياسية كأعضاء لأحزاب سياسية في السلطات المنتخبة أو حتى في إدارة سياسية على المستوى المحلي أو الوطني، وهذا يشمل وزارات الدفاع والداخلية والمخابرات. وحين لا تستطيع السلطات التنفيذية والتشريعية ضبط أين ومتى وكيف يتم استخدام القوات العسكرية فلا يمكن القول إن هناك سيطرة مدنية. فيجب تقديم الدعم الفعال والعلني لمبدأ الإخضاع العسكري للحكومة المدنية من قبل أدوات الفكر: وسائل الإعلام والجامعات والأحزاب السياسية والجمعيات التجارية والمتخصصة وغيرها من الأدوات.

وبينما من الممكن وجود سيطرة مدنية على القوى العسكرية بدون الديمقراطية إلا أنه لا يمكن وجود الديمقراطية بدون السيطرة المدنية على القوى العسكرية. ●

\* مدير مركز سبا للدراسات الاستراتيجية  
عميد الكلية اليمنية لدراسات الشرق الأوسط

وبعد الوحدة اليمنية ساد النمط الذي ساد سابقاً في اليمن الشمالي، هذا خلق علاقات نسبية عكسية بين قوة الجيش النظامي وتأثير مراكز القوى المبنية قبلياً. وتدرك العناصر القبلية، التي تشكل مخزون الجيش الغير رسمي، أنه لا يجب السماح لقوة الجيش النظامي أن تتجاوز حدود معينة. وقد دفعت مقاومة تعزيز الجيش النظامي بنظام الحكم إلى التعويض عن ذلك من خلال ثلاثة أشياء. أولاً، عملت السلطة كل ما في وسعها لتضمن اختراق القوات العسكرية والسيطرة عليها من خلال نظام زبائني يقوده أهم الحلفاء، وخلق الانقسام في صفوف هذه القوات وأحكام قبضة السلطة عليها بالاعتماد على نخبة من القوات ووحدات عسكرية خاصة يقودها مباشرة القائد ولا تخضع لوزارة الدفاع. ثانياً، تميل السلطة إلى إداراة كل وزارات الدولة الأساسية ودوائرها، المدنية والعسكرية، عن طريق مسؤولين عسكريين يتميزون بالولاء الشديد للمؤسسة الحاكمة. ثالثاً، وبما أن القوات العسكرية تقترن للتواصل ونظام الحكم يفتقر للشرعية الكاملة، ظل المجتمع وحدها ويفصل به العنف والصراعات المسلحة حتى تتشظى وتضعف وحداته وتبقى سيادة المؤسسة الحاكمة هي العليا، وهو ما أضاف على المجتمع الطابع العسكري حيث تتطلع الفئات الاجتماعية لقوة المسلحة، نظامية وشعبية وقبلية، من أجل ضمان الأمن في الأطراف.

وبهذا تواجه الدولة في اليمن تحدياً كبيراً يستدعي الحاجة إلى إصلاح جذري للعلاقات المدنية العسكرية. وقد أوجد الأداء الغير عقلاني والفاقد للحيوية الذي تقوم به إدارة الضباط العسكريين لإدارات الدولة المدنية الحنين والشوق بين أوساط الشعب إلى الحكم غير الديمقراطي السابق الذي وفر الاحتياجات الأساسية والأمن وسير الأمور أفضل مما هي عليه اليوم. لذا لا بد منبذل الجهود من أجل إعادة هيكلة وتوجيه

## المواضيع

- ١- هدسون، مايكيل، «القطبية الثنائية، الحسابات المنطقية وال الحرب في اليمن»، مجلة الدراسات العربية.
- ٢- للإطلاع على الإحصائيات الديمغرافية، انظر: ديفيد مونرو، قاموس أوكسفورد للعالم.
- ٣- ميفدال، جوي، المجتمعات القوية والدول الضعيفة: علاقات الدولة المجتمع وفترات الدولة في العالم الثالث.
- ٤- ميفدال، جوي، المجتمعات القوية والدول الضعيفة: علاقات الدولة المجتمع وفترات الدولة في العالم الثالث.
- ٥- المرجع السابق، أماكن متفرقة.
- ٦- المرجع السابق، ص: ١٧٧-١٩٨.
- ٧- المرجع السابق ص: ٢٠٨.
- ٨- المرجع السابق ص: ٢١١-٢١٢.
- ٩- المرجع السابق، ص: ٢١٤-٢١٧.
- ١٠- المراجع حول العلاقات القرابية الجديدة انظر: إيسينستادت، العلاقات القرابية التقليدية والحديثة.
- ١١- ميفدال، مرجع سابق، ص: ٢١٨.
- ١٢- المرجع السابق، ص: ٢٢٨-٢٤١.
- ١٣- المرجع السابق، ص: ٢٤٥.
- ١٤- المرجع السابق.
- ١٥- المرجع السابق، ص: ٢٤٧-٢٥٨.
- ١٦- سارة فليبس، «الرقص على رؤوس الشعابين»، ٢٠٠٨، ص: ٥.

# «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل»: «رد فعل» حازم وضروري على « فعل» إجرامي...؟!

عملية «عاصفة الحزم» حرباً مشروعة وعادلة ضد قلة مغرضة من أبناء الشعب اليمني اغتصبت السلطة وارتكبت مجازر ضد شعبها، وأزاحت الحكومة الشرعية اليمنية، برئاسة الرئيس الشرعي عبدربه منصور هادي. واعتبرت تلك الحرب مساعدة قيمة من الدول العربية والخليجية الشقيقة للشعب اليمني الذي عانى الأمرين من «انقلاب» الحوثيين وتبعاته المدمرة على مدار الأشهر الماضية. حيث قامت هذه القلة بانقلابها - بدعم معنوي ومادي وعسكري كامل من إيران ذات السياسات التوسعية والمذهبية المغرضة ضد كل الأمة العربية. ومما يثير الاستياء والتقدّر هو تحالف هذه القلة مع الرئيس اليمني المخلوع صالح، الذي لم يكتف بما أحدثه من نهب وتدمير لليمن أثناء فترة تسلطه الاستبدادي على هذا القطر الجريح، بل ما فتئ يحاول إكمال تدمير بلده الذي نكب به وبأمثاله. فمن عجائب السياسة العربية أن يكون هذا المخلوع جيشاً من المرتزقة ليعبث به بأمن ومستقبل اليمن...!»

د. صدقه يحيى فاضل \*

السلطة الشرعية اليمنية - بدعم إيراني مادي ومعنوي سافر. وتمت دعوة هؤلاء لوقف عدوائهم وإنهاء انقلابهم، وتلك الدعوات جاءت من اليمنيين أنفسهم، ومن العرب ومن المجتمع الدولي. ولكن الحوثيين، وببناء على إصرار إيراني على مواصلة الزحف، ورفضوا الانصياع لمنطق الحق والعدل، واحترام رغبات غالبية الشعب اليمني. بل واصلوا الزحف العسكري.... وقاموا باحتلال جزءاً كبيراً من اليمن بالقوة، بعد الاستيلاء على مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء، وتعطيلها الأمر الذي اضطر الرئيس الشرعي لليمن عبدربه منصور هادي للاستجاد بالمملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية ، وبالمجتمع الدولي، للتدخل لإعادة الشرعية اليمنية، ووقف هذا العدوان الطائفي والمذهبي على بلاده.

وقد بدأ التكثير في استخدام كل الوسائل الممكنة لإرغام الحوثيين على الانصياع للحق، بدءاً من الوسائل السلمية،

القلة الحوثية لا يزيد تعدادها عن مليون نسمة، ضمن سكان اليمن البالغ عددهم الآن ٢٥ مليوناً. وال الحوثيون قاموا بانقلابهم على الشرعية اليمنية، تتفيداً لتوجيهات إيران التي تريد الهيمنة على اليمن، والانطلاق منه لتحقيق أهداف أبعد، وتسخير اليمن (بموقعه وأمكاناته المميزة) لصالح الإستراتيجية الإيرانية التوسعية والمذهبية المعادية للأمة العربية. وهذا « جرم » لم ولن تقبله غالبية الشعب اليمني، وأيضاً غالبية العرب والمسلمين، بل معظم دول العالم بأسره.

أقدمت هذه القلة على فعلتها هذه في الوقت الذي كان يدور فيه حوار وطني يمني ... يستهدف: إقامة نظام يمني جديد، يحظى بقبول غالبية أهل اليمن، ويحول دون استئثار قلة منه بالسلطة والحكم. وقد أوشك ذلك الحوار على النجاح، خاصة بعد الاتفاق (بصفة عامة) على الدستور اليمني الجديد. ولكن الحوثيين أجهضوا عملية الحوار الوطني اليمني، بانقلابهم على

**الهدف من عاصفة الحزم إعادة الشرعية  
وتمكين الشعب اليمني ووقف الزحف الإيراني**

الخليجي العربي الحميد في الشأن اليمني، بينما خصصت عملية «إعادة الأمل» لتحقير المحورين الثاني (دعم المقاومة الوطنية اليمنية للانقلاب الحوثي) والثالث (العملية السياسية الوطنية اليمنية). وذلك مع احتفاظ التحالف الخليجي العربي بشن هجمات جوية على مواقع الحوثيين العسكرية، وقوات حليفهم الرئيس المخلوع صالح. وهذا ما حصل بالفعل، إذ تشن، من حينآخر، هجمات جوية هدفها: تدمير قواعد الانقلابيين العسكرية ووقف زحفهم للاستيلاء على ما تبقى من اليمن.

ولكن التركيز الأكبر للتحالف ينصب الآن، وفي عملية «إعادة الأمل»، على دعم المقاومة اليمنية، وتسهيل العملية. وفي هذا الإطار، تم تقديم مساعدات إنسانية وعسكرية للمقاومة الوطنية اليمنية التي صمدت، في مواجهة الحوثيين وأنصارهم بفضل هذه المساعدات. كما عقد مؤتمر الحوار الوطني اليمني الأول بالرياض، وشاركت فيه معظم القوى السياسية اليمنية الفاعلة، عدًا جماعة الحوثي وجماعة صالح.

وعينت الأمم المتحدة مندوبًا جديداً لها، خلفاً لمندوب سابق جمال بن عمر، ليشرف على العملية السياسية دولياً. وسيعقد المؤتمر القادم للحوار الوطني اليمني في جنيف قريباً، تحت مظلة الأمم المتحدة، وبحضور كافة الأطراف المعنية بالأزمة اليمنية الحالية. ولابد لنجاح هذا الحوار، وقيام نظام يمني جديد من: وقف الاقتتال، وعودة الشرعية اليمنية، ونزع أسلحة الميليشيات المختلفة تحت إشراف دولي حازم .... غالباً ما يتطلب استخدام قوات دولية لحفظ السلام إلى حين قيام حكومة يمنية جديدة منتخبة.

وغالباً ما سيكون الدستور اليمني الذي تم التوصل إليه قبل انقلاب الحوثي كوثيقة رئيسية للحوار الوطني اليمني القادر، سواء في جنيف أو غيرها. إن نجاح الحوار الوطني اليمني لا يمكن أن يتحقق دون ما ذكر من إجراءات ضرورية (أهمها عودة الشرعية اليمنية) وبالاتفاق على الدستور اليمني الجديد، الذي سيتخرج عن تطبيقه قيام نظام يمني تقبله غالبية أبناء الشعب اليمني. وذلك سيعنى بالضرورة خروج سليم لليمن من أزمته ... وبما يضمن أنه واستقراره، وعدم تبعيته للتفوّذ الإيراني المروّض من قبل غالبية الشعب اليمني قبل غيره. وإن تم ذلك، تكون عمليتي «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل» قد حققتا أهدافهما النبيلة، وأنقذتا اليمن من مصير مؤلم ●

\* عضو مجلس الشورى السعودي  
أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز

وانطلاقاً من كون اليمن من أمن الخليج والعرب، والعكس صحيح. ولكن الحوثيين رفضوا كل الدعوات. فلم يصبح هناك بد من استخدام القوة المسلحة ... عبر الهجمات الجوية المدروسة للدول الشقيقة التي قدمت المساعدة للشعب اليمني، بالتلازم مع دعم وتسليح الأطراف اليمنية الرافضة للانقلاب الحوثي ... وهم يشكلون أغلبية شعب اليمن - كما ذكرنا - وعليهم مسؤولية إكمال مهمة إزاحة الطغيان الحوثي.

إن عملية «عاصفة الحزم» هدفت إلى إعادة الشرعية اليمنية، وتمكين الشعب اليمني من إقامة النظام السياسي الذي تقبله غالبيته، ووقف الزحف الإيراني في الوطن العربي. وهي تكون من ثلاث محاور: قص أجحة الحوثيين وتدمير قوادهم العسكرية ودفعاتهم الجوية واسترداد ما نهبوا من سلاح للجيش اليمني، ثم التمهيد لأبناء اليمن الرافضين للهيمنة الحوثية بإكمال إزاحة هؤلاء الطغاة من السلطة، وإعادة الشرعية اليمنية إلى مكانها الطبيعي، ومن ثم استئناف الحوار الوطني اليمني الهاiled لإقامة نظام سياسي يمني جديد تقبله غالبية أهل اليمن. وتطبيق هذه المحاور، ونجاحها، يحقق - بالضرورة - أهدافها النبيلة، ومنها: وقف التوسيع الإيراني بالمنطقة، وخاصة في هذا الجزء الهام من الأرض العربية. فنجاح

## رفض ميليشيات الحوثي لكل الحلول أدى إلى عملية عاصفة الحزم

عملية «عاصفة الحزم» ومن ثم تكملتها عملية «إعادة الأمل» «سيشكل ضربة قاسمة للمشروع التوسعي الإيراني، ولن تتوقف هذه العملية، بسميتها، حتى تتحقق أهدافها الرئيسة، كما أعلنتها صريحًا مدوية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز. يحفظه الله. في خطابه الذي ألقاه في افتتاح مؤتمر القمة العربية المنعقد بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٥ م.

ولم يقدم الخليجيون والعرب على هذا الخيار العسكري إلا مضطرين بسبب عناد وعدوان القلة الحوثية ، وإصرار إيران على مواصلة سياساتها العدوانية التوسعية ... فالمعلوم هنا هو: إيران ، وعملائها الحوثيين، والرئيس المخلوع صالح ... وسيسجل التاريخ لإيران وللحوثيين ولصالح هذه الجريمة النكراء . كما سيسجل بمداد من ذهب هذه اليد الخليجية والערבية التي امتدت لتساعد غالبية الشعب اليمني على استرداد حقها في حكم نفسها بعيداً عن سلط هذه الأقلية أو تلك. إن «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل»، بما معناه «ردع» حكيم ومنطقي على « فعل » عدوانى أحمق.

وقد رُئي إيقاف عملية «عاصفة الحزم» بعد أن حققت الكثير من أهدافها، واستبدالها بعملية «إعادة الأمل». ركزت العملية الأولى على محاولة تحقيق المحور الأول من كل هذا التدخل

# عملية عاصفة الحزم .. والحسابات الاستراتيجية السعودية

عندما انطلقت عملية عاصفة الحزم يوم ٢٦ مارس / آذار ٢٠١٥، كان توقيت العملية قد فرضته ظروف التطورات المتسارعة على الأرض داخل اليمن. فقرار البداية في العملية العسكرية الجوية اتخذ بناءً على رغبة سعودية - خليجية لإيقاف التدهور السريع الحاصل على أرض اليمن والمتمثل بتقدم الميليشيات الحوثية وحليفها من قوات الرئيس السابق علي عبد الله صالح نحو آخر معاقل الشرعية اليمنية المتمثلة بمدينة عدن. فتمدد الميليشيات الحوثية خارج حدود منطقة نفوذها التقليدية في محافظة صعدة ومناطق محدودة صغيرة من محافظات الجوف وحجة وعمران المجاورة قد أثار قلق جهات داخلية وإقليمية حول نوايا الجماعة الحوثية وخططها المستقبلية.

د. مصطفى العاني\*

بالمقارنة مع أهمية الهدف والإنجاز الذي تم تحقيقه. وتعتبر محافظة عمران خط الدفاع الفعلي عن العاصمة صنعاء، وكان لنهيار المحافظة وسقوطها بيد الميليشيات الحوثية يوم ١٠ تموز / يوليو يعني أن الطريق إلى صنعاء أصبح مفتوحاً. وفعلاً تم اسقاط العاصمة صنعاء يوم ٢١ أيلول / سبتمبر واستيلاء الجماعة الحوثية على زمام السلطة الفعلية ومقرات الدولة. وفي منتصف شهر أكتوبر ٢٠١٤م، تقدمت ميليشيات الحوثي ٢٢٠ كيلومتراً من صنعاء نحو ميناء البلاد الأساسي في مدينة الحديدة، واستمروا بعدها الزحف جنوباً للاستيلاء على مناطق في محافظات ذمار وإب والبيضاء. وفي يناير ٢٠١٥م، أكمل الحوثيون عملية الاستيلاء على السلطة باحتلالهم القصر الجمهوري. وفي أوائل فبراير أعلن الحوثيون إكمال انقلابهم على السلطة الشرعية عبر الإعلان عن حل البرلمان وشكلوا مجلس رئاسيأ تحت سلطتهم، أدى هذا إلى هروب الرئيس هادي من صنعاء بعد فرض الإقامة الجبرية عليه، ولجوئه مع كبار المسؤولين في يوم ٢١ فبراير إلى مدينة عدن وتأسيس قاعدة

بدأت عمليات التمدد العسكري للميليشيات الحوثية باتجاه العاصمة صنعاء في بداية شهر مارس ٢٠١٤م، حين ظهرت تشكيلات مسلحة من الميليشيات الحوثية في بعض مناطق محافظة عمران، وتصاعد هذا التسلل إلى حين تم اكتساح المحافظة واحتلالها بشكل كامل في بداية شهر تموز / يوليو ٢٠١٤م، وكانت المعركة الحقيقة الوحيدة التي واجهتها ميليشيات الحوثي في زحفها على صنعاء عبر عمران هي المعركة التي خاضها اللواء ٢١ مدرع في عمران والتي انتهت بأسر وقتل الحوثيون لقائد اللواء العميد الركن حميد القشبي غداً.

دخول الميليشيات الحوثية إلى عمران واحتلالها، ثم دخول صنعاء، لا يمثل في حقيقته جهداً عسكرياً كبيراً للميليشيات الحوثية. فهذه الميليشيات لم تواجه مقاومة حقيقة في قدمها نحو عمران ثم نحو صنعاء من قبل الوحدات العسكرية المنتشرة في كلتا المدينتين، وخاصة في صنعاء، فالتقدم العسكري السريع كان جزءاً من عملية تآمرية أدت إلى السقوط السريع للمدن الرئيسية بيد الميليشيات الحوثية، دون جهد قتالي يذكر،

**الحوثي «حركة تمرد خطيرة تتجاوز المطالب والمظالم**  
**إلى تمرد عقائي طائفي مرتبط بدول أجنبية معادية**

خاصة في الحسابات الاستراتيجية السعودية. فاليمين تعتبر الامتداد الاستراتيجي للجزيرة العربية وبالخصوص للمملكة العربية السعودية. فالأمن الاستراتيجي للدولة السعودية يمتد إلى داخل الحدود اليمنية، وهناك حالة من التشابك والتلامم السكاني، والجغرافي والحضارى مع اليمن يمتد لألاف السنين، وحدود بحرية وبحرية تمتد لألاف الكيلومترات.

ولو عدنا إلى التاريخ القريب فإننا سندرك أن موقف المملكة ومصالحها الاستراتيجية في اليمن لم تغير مع مرور الزمن. فعندما حدث التدخل العسكري المصري في اليمن عام ١٩٦٢م، شعرت المملكة العربية السعودية أن أنها مهددة، وأن نظامها السياسي يخضع لابتزاز المحتمل، وأن استقرار المملكة لا يمكن حمايتها في ظل سيطرة نظام معادي للمملكة في صنعاء على زمام السلطة، وخاصة نظام يعتمد في بقائه واستمراره على دعم الأطراف الخارجية المعادية للمملكة. لذا فإن المملكة قررت التحرك لحماية أنها واستقرارها وسلامة نظامها السياسي من التهديدات التي كانت اليمن مصدرها.

وهنا يعيد التاريخ نفسه، ولكن بلاعبي مختلفين وأهداف ودعاوى مختلفة، ولكن بنفس طبيعة التهديد الاستراتيجي للأمن واستقرار المملكة. فمنذ بداية ظهور الحركة الحوثية كحركة مسلحة متمرة في منتصف عام ٢٠٠٤م، تمارس نشاطاتها العسكرية على مقربة من خط الحدود الدولية السعودية - اليمنية، شعرت المملكة بتنا米 مخاطر جديدة. ومع تكرار المواجهات العسكرية بين الدولة اليمنية وقوات التمرد الحوثي لست مرات بين عامي ٢٠٠٩ - ٢٠٠٤م.

وفي أكتوبر عام ٢٠٠٩م (خلال الحرب السادسة) قامت المليشيات الحوثية باعتداء غير مبرر على منطقة الحدود السعودية - اليمنية. وقامت باختراق خط الحدود الدولي والاعتداء على عدد من المواقع العسكرية السعودية والقري الحدودية السعودية. ومن خلال عملية رد العدوان تبدلت المملكة خسائر بشرية ومادية.

لذا ومنذ تجربة الاعتداء الحوثي على الأرضي السعودية عام ٢٠٠٩م، تبلور في حسابات الأمن القومي السعودي مفهوم استراتيجي لمبادئ التعامل مع أخطار التمدد الحوثي داخل اليمن يستند على الأسس التالية:

إن الحركة الحوثية لا تمثل تهديداً للأمن واستقرار اليمن بشكل منفرد، بل تمثل تهديداً موازيًا وكبيراً للأمن واستقرار المملكة. وذلك بسبب موقعها الجغرافي في القريب من خط الحدود الدولية للمملكة، وبسبب الطبيعة الجغرافية الوعرة التي تعد

السلطة الشرعية هناك بشكل مؤقت. وخلال أقل من شهر اندلعت الاشتباكات المسلحة في عدن في محاولة للقضاء على الشرعية بشكل تام.

جميع هذه التطورات المتسرعة والخطيرة ولدت ضغوطاً كبيرة على صناع القرار في المملكة، وأدت إلى تدهور خطير في الوضع الأمني في اليمن مما يهدد الأمن والاستقرار في المملكة. ولتعزيز الشعور السعودي بالتهديد قاتم المليشيات الحوثية يوم ١٢ مارس باستعراض القوة على الحدود السعودية وأعلنت تنظيم مناورات عسكرية كبيرة قرب الحدود مع السعودية ، كعمل استفزازي غير مبرر للمملكة.

ومع تصاعد القتال حول مدينة عدن وورود أباء عن مغادرة الرئيس اليمني مدينة عدن وسقوط قاعدة العند الجوية الاستراتيجية في أيدي الحوثيين،

## سقوط عمان وصنعاء جزء من مؤامرة أدت إلى استيلاء الحوثيين على المدن الكبرى

ومحاولات الحوثيون السيطرة على مدينة تعز، عقد مجلس التعاون الخليجي يوم ٢١ مارس اجتماع طارئ رفيع المستوى في الرياضضم مسؤولي الدفاع لبحث الوضع في اليمن، وقد أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، أن الدول الخليجية «ستتخذ الخطوات اللازمة لوقف العدوان على اليمن في حال فشل الحل السياسي». ثلاثة اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي يوم ٢٢ مارس لمناقشة الوضع الأمني المتدهور في اليمن، وقامت الولايات المتحدة بإجلاء دبلوماسييها وعناصرها العسكرية والأمنية من الأراضي اليمنية بشكل عاجل.

وقد شهد يوم ٢٤ - ٢٥ مارس نداءات متكررة من الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي يطالب مجلس الأمن بإتاحة الفرصة أمام الدول الراغبة في التصدي للحوثيين. ومناشدة من وزير الخارجية اليمني رياض ياسين يطالب الجامعة العربية رسميًا بالتدخل السريع والعاجل لإنقاذ اليمن. لذا عندما حل يوم ٢٦ مارس / آذار ٢٠١٥م، وأعلن عن بداية انطلاق عملية «عاصفة الحزم» ضد أهداف داخل اليمن كان الوضع الأمني داخل اليمن في وضع الانهيار التام نتيجة لزحف واستيلاء المليشيات الحوثية على مفاصل الدولة. وقد أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الخمسة (باستثناء سلطنة عُمان) بياناً أكدت فيه «الاستجابة لطلب الرئيس عبدربه منصور هادي لحماية اليمن وشعبه من عدوan مليشيات الحوثي التي كانت ولا تزال أداة في يد قوى خارجية لم تكف عن العبث بأمن واستقرار اليمن الشقيق». الحسابات الاستراتيجية السعودية ليس غريباً أن تكون أهمية الوضع في اليمن تحتل مكانة



### دلوان «عملية عاصفة الحزم»

بعد فشل قوات الحكومة اليمنية في حسم المواجهة العسكرية الأخيرة مع المليشيات الحوثية (الحرب السادسة) بشكل واضح، وانتهاء المواجهة بنتائج من قبل الدولة اليمنية. واستمرار العمليات العسكرية لأشهر عدة (أغسطس ٢٠٠٩ - فبراير ٢٠١٠)، قررت المملكة اتخاذ إجراءات متعددة من أجل حماية حدودها وأراضيها ومواطنيها، خاصة على ضوء الاعتداءات الحوثية السافرة على الأراضي السعودية خلال هذه المواجهة. ومن ضمن هذه الإجراءات الاحترازية المؤللة التي أجبرت سلطات المملكة على تفديها كان إزالة ما يقارب من ٤٠ قرية سعودية حدودية، وذلك من أجل تأمين خط الحدود الدولية من الانتهاكات، التي كانت تمارسها المليشيات الحوثية.

وعندما تطورت ظاهرة «الربيع العربي» عام ٢٠١١ م، وانتشرت آثارها في اليمن قامت الحركة الحوثية باستغلال هذه الظاهرة وإرسال الآلاف من أتباعها إلى العاصمة صنعاء تحت غطاء التظاهر السلمي. واستمرت عمليات التمدد الحوثي منذ ذلك التاريخ مما أثار قلق المملكة، ولكن الظروف السائدة في اليمن والمنطقة لم تترك مجالاً لإمكانية التأثير على الوضع اليمني الداخلي لهذا وقفت المملكة مع الدول الخليجية الأخرى بانتظار مسيرة التطورات والصراع الداخلي.

وإدراكاً منها بخطورة الوضع في اليمن وإمكانية تأثيراته السلبية على الأمن والاستقرار الخليجي، قامت دول المجلس

مركزًا للتمرد، ويسبب الطبيعة السياسية والعقائدية للحركة. إن الحركة الحوثية ليست مجرد حركة داخلية يمنية، أو مجرد «حركة مطالب» أو مظالم. بل هي حركة تمرد من نوع خاص وخاطئ. فالحركة الحوثية تمثل حركة تمرد مسلح، وحركة عقائدية تحمل مبادئ طائفية خطيرة ، وحركة تمرد مرتبطة بمصالح دولة خارجية معادية ومدعومة مادياً ومعنوياً من قبلها.

من تجربة الاعتداء المسلح للمليشيات الحوثية على الأراضي السعودية (اكتوبر ٢٠٠٩)، برز أن الاستياب مع المملكة ومحاولة استنزافها وتهديد أنها واستقرارها هي أحد أهم أهداف الحركة الحوثية.

فشل الدولة اليمنية المنكر في التعامل مع الحركة عسكرياً، أمنياً، وسياسياً، أو امتلاك قدرة للقضاء عليها أو الحد من تمدها الجغرافية والسياسي، كان يعد مصدر قلق كبير للمملكة.

لذا فقد استقرت الحسابات الاستراتيجية في المملكة على اعتبار أن التهديد الحوثي يمثل «تهديداً استراتيجياً» بعيد النتائج لأمن واستقرار المملكة. ويمثل «خطاً أحمر» لا يمكن تجاوزه أو إغفال تبعاته في حالة تطور هذا التهديد مجدداً. وأن المملكة لا يمكن أن تتعايش مع حقيقة تحول اليمن إلى قاعدة نفوذ خارجي - إيراني يعرض جبهة المملكة الجنوبية للاستنزاف وإخضاع الدولة للضغوط الخارجية.

النوع من العمل العسكري. ولكن توفر الامكانيات الواسعة للعمل الجوي لدى المملكة وحلفائها من الدول الخليجية، وخاصة توفر عدد كبير من الطائرات ذات الكفاءة العالية، وتتوفر القواعد الجوية المتقدمة، منع المملكة قدرات التحرك السريع، وتتفيد العملية حتى تحت ظروف ضغوط عامل الزمن.

عملية عاصفة الصحراء اتبعت القواعد الكلاسيكية الخاصة بالعمل الجوي العسكري، وهي عناصر يتطلب تواجدها لضمان الحد الأدنى من نجاح العملية، وأهمها ما يلي:

- عنصر المفاجأة: استقلال عنصر المفاجأة يعتبر أساسياً في أي ضربة جوية. فالملكة لم تصدر أي تهديدات سابقة تشير إلى امكانية استخدامها عنصر القوة للتعامل مع الأزمة اليمنية. وهذا يعكس تأكيد الرئيس اليمني السابق صالح حين أقر أنه لم يكن في حساباته قيام المملكة بهذا النوع من العمل العسكري، كذلك فإن العمل الجوي العسكري قد أخذ المليشيات الحوثية في غفلة تامة.

- عنصر الشمولية: هذا العنصر يشكل متطلباً أساسياً لأي عمل عسكري جوي ناجح. فقد امتلكت القوات الجوية السعودية قدرة على ضرب أهداف متعددة خلال بداية العملية شملت أغلب أجزاء وأراضي الدولة اليمنية. ضربة شاملة لجميع أجزاء البلاد في نفس الوقت، وهذا الأمر يتطلب إمكانيات عسكرية واسعة يمكنها تحقيق «عنصر الشمولية» خلال الضربة الأولى.

- اختيار الأهداف الأساسية وتحديها: شملت العملية الجوية أهدافاً أساسية كان غرضها شل وتعطيل قدرات القيادات والسيطرة لدى الخصم، وتعطيل قدرات سلاح الجو، وكذلك شل وتعطيل قدرات الدفاعات الجوية، بجانب وجوب التعامل الفعال مع وسائل الانتقام المحتملة (صواريخ الخصم متوسطة / بعيدة المدى).

أخيراً، فإن عملية «عاصفة الحزم» وخليفتها عملية «إعادة الأمل» التي أعلنت يوم ٢١ ابريل ٢٠١٥ م، لازالت مستمرة. وقد حققت أهدافها الأساسية في تدمير البنية التحتية للمليشيات الحوثية وحلفائها من القوات التابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح. وتمكنست من حماية حدود البلاد الجنوبية من أي اختراع أو انتهاك من قبل المليشيات الحوثية وحلفائها. وهي عملية مستمرة حتى تحقيق أهدافها الأساسية ●

بات التوسط لتسوية الأزمة اليمنية بالوسائل الدبلوماسية. لذا جاءت المبادرة الخليجية والتي أعلنت مضمونها في ٢٤ ابريل عام ٢٠١١ م، من أجل إيجاد مشروع سياسي لتسوية الصراع اليمني وضمان ترتيب نظام نقل السلطة في البلاد. والتي قادت أخيراً إلى عقد انتخابات رئاسية جديدة في فبراير ٢٠١٢ م، وتولى الرئيس عبد ربه هادي زمام السلطة. الجماعة الحوثية كانت من أكثر الجماعات التي لم ترتضى بالتغييرات الديمocrاطية والسلمية التي افرزتها المبادرة الخليجية بأسلوب شرعي ودستوري. لذا ظهرت بوادر واضحة تشير إلى اتجاه الجماعة الحوثية إلى استمرار حالة التمردسلح، ووسائل استخدام القوة كوسيلة ضغط سياسي. وعندها، وبشكل تدريجي، بدأت المليشيات الحوثية بالتمدد نحو صنعاء العاصمة، وتمكنها، أخيراً، من فرض سيطرتها على مفاصل السلطة. وإذاتها الفعلية للحكومة الشرعية مما يعد «انقلاباً صارحاً على الشرعية» بقوة السلاح. وقد أدركت المملكة مخاطر هذه التطورات، وقامت بفرض الأمر الواقع الذي حاولت الجماعة الحوثية فرضه، والمتمثل بما يلي:

- سيطرة الجماعة الحوثية على أراضي البلاد ومدنها الرئيسية.
  - سيطرة الجماعة الحوثية على السلطة في الدولة اليمنية بشكل تدريجي ومبرمج، وفرض السيطرة على جميع مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية.
  - إحداث تغيرات دستورية في الدولة وإعادة هيكلتها بما يضمن تعزيز سيطرة الجماعة الحوثية على السلطة. واحتكارها لها ولفتره طويلة قادمة والقضاء على جميع أنواع المعارضة.
  - تعزيز التحالف الحوثي – الإيراني، والاخلاع بموازين القوى الإقليمية، مما يهدد أمن واستقرار المملكة. ويسمح باستخدام اليمن وأرضه وموارده كأداة تهديد وابتزاز موجه نحو المملكة وباقى دول الخليج العربية.
- ومع تقدم المليشيات الحوثية بشكل سريع مكتسحة شمال اليمن ثم وسطه وأجزاء البلاد الغربية والشرقية. ثم التوجه نحو أجزاء البلاد الجنوبية، وخاصة مدينة عدن وما حولها، وجدت القيادة السعودية أنها أمست تحت ضغط اختيار واحد فقط، وهو محاولة إيقاف الزحف الحوثي وفرض سيطرة كاملة على السلطة والأرض بوسائل التدخل العسكري بعد فشل جميع الوسائل الدبلوماسية الأخرى.
- لذا فقد وقعت القيادة السعودية تحت ضغوط عامل الزمن، ووجوب القيام بالعمل العسكري دون أي تأخير إضافي، فلم يكن هناك وقتاً كافياً للتخطيط أو التحضيرات المراقبة عاده لهذا

# عاقة الحزم والأمن الجتمعي الخليجي

ما نشهده في السنوات الأخيرة في الفضاء السياسي العربي، هو في الأغلب سيولة كبيرة تشمل الساحة السياسية من أقصاها إلى أدنائها ، أفرزت تلك السيولة مجموعة من الظواهر الاجتماعية \ السياسية، منها وليست الوحيدة ( ظاهرة الحراك الحوثي في اليمن) وهي ظاهرة تربط بين ( القيد المذهبى، و الانتماء السياسي ) وهو توجه نكوصي، مرتبط بأحداث ماضية انتهت صلاحتها منذ زمن بعيد، بعد التطور الذي شهدته الإنسانية في ترتيب العلاقات السياسية بين مكونات المجتمع الواحد في الدولة الحديثة أو في علاقات الدول ببعضها، لا التعدد المذهبى في فضاءنا العربي الإسلامي بجديد، ولا الانتماء السياسي أيضا، ففي معظم القرن العشرين شهدت المجتمعات العربية قبول التعددية السياسية العابرة للطوائف، تشكل من أشكال الحداثة للدولة العربية التي ظهرت بعد الانفكاك من الهيمنة العثمانية\ الغربية .

د. محمد الرميحي \*

النظر ، أنه حتى في لبنان تخلا المشروع الإيراني عن الاستعانة بالفلسطينيين أو حتى الحركة الوطنية اللبنانية الجامحة ، كرأس حربة للتحرير المفترض، إلى تكوين جماعة لبنانية مذهبية صرفة وتابعة مباشرة لولي الفقيه (حزب الله اللبناني) ، كما استخدمت مفاهيم مثل ( الدفاع عن المستضعفين ) أو ( محاربة الشيطان الأكبر ) أو ( الثورة الدائمة ) ولم يغفل المشروع الإيراني أن يتخفى ما استطاع تحت ستار من التعميم خارج ( الطائفية ) فحاول أن يمد يده إلى جماعات سنية لها علاقة بالمشروع الإسلامي السياسي، كما فعل مع حماس في غزة مثلا، أو كما فعل مع بعض أطراف جماعة الإخوان المسلمين، تحت غبار الشعارات الكبيرة، كمثل ( إقامة الشريعة ) أو ( إنصاف الفقراء ) أو ( إزاحة الاستكبار عن الحكم في بعض بلاد المسلمين ) !.

حصان طروادة الإيراني هذا تدخل فقط في الخاصرة العربية، أي في المشرق الإسلامي العربي، ولم يتوجه إلى جماعات أو دول إسلامية إلى الشرق أو الشمال الشرقي لإيران، مثل باكستان أو أفغانستان أو إندونيسيا أو غيرها من بلاد الإسلام الواسعة. مقصد المشروع الأكبر هو الوصول إلى ( المدن الإسلامية المقدسة ) وهذا ما يفسر جهد المشروع الدؤوب لمحاصرة المملكة العربية السعودية والخليج من الشمال والجنوب!

الجديد هنا الرابط بين المذهب والسياسة الذي تبنته الدولة الإسلامية الإيرانية منذ أن تحول الحكم فيها من نظام الشاه المدني إلى نظام الملالي الشيورقاطي في توسيف سياسي قصده التوسيع القومي. وقد أسس هذا الرابط في محظتنا العربي ما أسميه ( حصان طروادة الإيراني ) ، وقد تبنته إيران في ثلاثة أماكن ظاهرة الأول لبنان وإنتاج حزب الله، والثاني العراق وإنتاج مليشيات مسلحة، والثالث في اليمن من خلال إنتاج الحركة الحوثية. وقد حاولت بشكل منهجه إنتاج مثل تلك الحركات ( صغيرة أو كبيرة ) في أكثر من مكان من الفضاء العربي، في مصر والمغرب والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، أي محاولة ربط ( الفرق المذهبية بياطرا سياسي، يخدم الأهداف القومية الإيرانية ) وقد سلكت لتحقيق نجاحات (للحصان طروادة الإيراني) العديد من الطرق، منها الأيديولوجي، ومنها المالي، ومنها رفد تلك المجموعات بالسلاح. وهكذا ظهر في المجتمعات العربية ما يمكن تسميته بالجماعات التابعة والعبارة للأوطان . في خضم هذا التسارع توخت الدولة الإيرانية مجموعة من الشعارات الجاذبة للجماهير العربية أو التي يمكن أن تقطي المشروع الأكبر والأهم وهو ( تسريع واتساع النفوذ القومي الإيراني) فتحدثت عن ( تحرير فلسطين )! وهنا وجوب لفت

**حصان طروادة الإيراني تدخل**

**فقط في خاصرة الدول العربية**



### المذاهب الإسلامية في الفروع .

بعد أن غير الخميني رأيه، لأسباب تاريخية وسياسية، وقال بولالية الفقيه حتى يظهر الإمام الغائب، والفقهي هنا هو نائب الإمام الغائب، وكان ذلك بسبب صراعه وتابعه مع السلطة الشاهنشاهية، وبدأت مجموعات من الزيدية بعد ذلك ترسم صورة ذهنية مختلفة للحكم في إيران، حيث روّجت لفكرة أن إيران بقولها بـ (الثورة الدائمة) أصبحت (زيدية)! لأنها (تحشد الجماهير لمواجهة القوى الأجنبية والحكام الظالمين) وبصرف النظر عن الاختلافات الثانوية الأخرى. ساعد في انتشار الفكر ذلك بين شريحة في اليمن عاملين، الأول فساد السلطة في اليمن، تحت حكم علي صالح، ومن ثم تفكك الدولة اليمنية بعد الثورة الشعبية في عام ٢٠١١ وضمور مرضي للدولة الموروثة من على

ساعد المشروع الإيراني في التمدد انهيار أو ضعف الدولة العربية، فقد ظهرت بداية المشروع في البلدان العربية الرخوة، مثل لبنان، التي خرجت من حرب أهلية ضروس متخنة بالجراح والتفكك كدولة، ففرضت عليها الدولة السورية نظام أممي سوري - لبناني، أتاح الفرصة سانحة لظهور تمدد حزب الله، مع تقلص القوى الوطنية الأخرى ومحاربتها. سوريا كانت ضالعة في المشروع الإيراني منذ فترة طويلة، أي منذ الحرب الطويلة بين بغداد وطهران ١٩٨٢ - ١٩٨٨ ، ولكن ذلك الضلوع كان محسوبا بدقة في السنوات الأولى أيام حافظ الأسد، على أساس تبادل المصالح، ربما شبه المتكافئة، إلا أنه في سنوات بشار الأسد اللاحقة التي بدأت مع مطلع القرن الواحد والعشرين، انزلقت سوريا، وكلما ضعفت الدولة السورية بسبب سوء إدارة بشار الأسد الكارثية، كلما فقدت استقلالها لصالح إيران، حتى غدت اليوم شيئاً يشبه قليلاً أو كثيراً (محافظة إيرانية) ، وما دخلت سوريا في حرب أهلية أصبح الحل الربط في دمشق يأتي من طهران لا من غيرها. حدث ذلك أيضاً في العراق، التي ادخلتها نظام صدام الباعثي في مدخل مظلم، مثل الإدارة الباعثية في سوريا، حتى تم احتلالها ومن ثم تسليمها إلى المشروع الإيراني، الذي جهد لاستبعاد بغداد إلى مداره، من خلال تهميش واسع المدى لمكون عراقي هم السنة العرب، تحت ذرائع مختلفة، حتى أصبح الاحتراق الطائفي فرضاً على الجميع!

المشروع الحوثي ليس بعيداً عن ذلك السيناريون في سوريا ولبنان والعراق، فاليمين بها أكثر من مكون من الفرق الإسلامية، والظاهر على السطح مكونين تعايشاً طويلاً، هما المكون السنوي (الشافعي) والمكون (الزيدي)<sup>٢</sup> وتميل الديموغرافية والكثافة السكانية إلى الأول . الزيدية فيها من التوافق والتماس الكثير من حيث العقيدة ومن حيث العبادة مع أهل السنة، وفي العقود التي أعقبت مطلع القرن العشرين تقارب المذهبان إلى حد كبير، كما أن الزيدية تختلف مع الطوائف الشيعية الأخرى (الإثناء عشرية والإسماعلية) في بعض الفروع، فالإثناعشرية تؤمن تاريخياً بترك السلطة الزمنية حتى ظهور المهدي المنتظر، وترجئ الصراع مع الحاكم الزماني نتيجة تاريخ طويل من الصراعات السياسية . حتى الخميني نفسه له نص نشر في عام ١٩٤٤ في كتاب (كشف الأسرار) يقول بترك السلطة الزمنية إلى الحاكم، والاهتمام بالتراث الشيعي ولم يقل حتى وقت متأخر إن الملك أو السلطة حق للفقهاء ، كما أن الزيدية تختلف في وجوب (عصمة الإمام) وأيضاً في (زواج المتعة)، وتتفق مع الاجتهاد الإثناعشرى في جواز زكاة الخمس والركون إلى (التنمية)، وهي سلوكيات لا يستشعر أحد منها بضيق أو استنكار حيث تختلف

## ملف العدد

جادلة للجيل الجديد منها بناء (الدولة المدنية/ الحرية/ محاربة الأجانب/ استقلالية اليمن) إلى أخره من تلك الشعارات التي تفندت فيها الآلة الإعلامية لحزب الله اللبناني، اليد الطولى لإيران القادر على صياغة الشعارات التي تدغدغ الشعور العربي! ومن جهة أخرى الحديث عن حرب (الدواش و القاعدة) التي يصفون بها المقاومة اليمنية الوطنية تخيساً لدورها وازدراءها وترويجاً لقبولهم على الساحة الدولية.

في هذا الجو المشحون لم تعد الدول الكبيرة في المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية لها الصبر أن تمشي على قشور البيض، لقد استنفذت طهران كل الصبر الذي يحوزتها، وظهر المشروع واضحًا جلياً، تطويق الملكة وجاراتها الصغيرة، ومن ثم نظر المعركة إلى أرضها لتحقيق الحلم الوهمي أن (المهدي المنتظر) سوف يظهر في مكة في عاشوراء، وينتقل إلى الكوفة، ويملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً!

## وجاءت عاصفة الحزم

لم يكن من المقبول ولا المنطقي أن لا تُتخذ قرارات حاسمة في هذا الأمر، فجاء القرار الشجاع والتاريخي للملك سلمان بن عبد العزيز بمجرد وصوله إلى الحكم، وبسبب مخزونه الشخصي من التاريخ، وفهمه العميق لتحولات الأزمنة وبناء الدول، فاتخذ قرار عاصفة الحزم، الذي مهد له بحقن من خلال تحالف واسع للمتضررين من المشروع الإيراني القومي التوسيعى، من المغرب حتى الخليج، فجاءت عاصفة الحزم لنفصل بين مرحلتين الأولى الصبر على المكاره، والثانية ملاقاة تلك المكاره ومقارعتها على الأرض. لم تكن عاصفة الحزم لتسعي لتغليب فريق يمني على فريق آخر، إنها جاءت أولاً وأخيراً لوقف المشروع الإيراني الزاحف، لذلك وجدنا إيران الرسمية قد فقدت صوابها في سلسلة من التصرفات والتصریحات، كشفت عن وجهها السياسي القبيح، فانتقل الصراع من الظل إلى الشمس.<sup>٣</sup>

لقد قامت إيران بعدد من الاستفزازات ضد المملكة العربية السعودية طوال أكثر من ثلاثة عقود ، وارتكب عملاً لها عدداً من جرائم قتل الدبلوماسيين السعوديين، أو محاولة قتلهم (آخرها محاولة قتل سفير المملكة في واشنطن) وربما محاولة تنسيب ذلك لو حصل، على السلطات الأمريكية، لدق إسفين عميق بين الدولتين، مروراً بتغيرات الخبر (عام ١٩٩٦)<sup>٤</sup>، ودخلت إيران في حرب الكترونية، كما حدث في أغسطس ٢٠١٢ ، حيث تعرضت شركة النفط السعودية (أرامكو) لهجوم الكتروني ، نسبته المخابرات الأمريكية إلى إيران، كما أنشأت إيران من خلال فيلق القدس (الوحدة ٤٠٠) تستهدف الدبلوماسيين التابعين للدول التي كانت تحاول (في رأيهما) توسيع المشروع النووي الإيراني،



صالح في التعامل مع المستجدات، والعامل الثاني هو عامل الدفع من طهران بمال وسلاح والتدريب والدعوة السابقة والتحضير الأيديولوجي ، وتطور المشهد اليمني إلى تحالف غير مقدس أو تحالف ضرورة بين طائفة مسلحة ومسنودة بقوة إقليمية هي إيران ، وبين حاكم متثبت بالسلطة لا زالت له ولاءات في قطاع من الجيش، الذي ظل يرعاه لثلاثة عقود، وفي غياب مشروع وطني حديث واضح المعالم ، تراحت الدول المساندة له عن متابعته وانجازه، ظهر (الغول) الحوش أكبر من حجمه ، واجتاح المدن اليمنية التي حدثت فيها نقلة نوعية في الخمسين سنة الماضية باتجاه (المدنية) والبعد عن السلاح، وتحدث طهران بغير عن سقوط أربع عواصم عربية في حضنها ، هي دمشق ، بغداد ، بيروت و الرابعة صنعاء ! واحتل الحوثيون شعارات حديثة

عاصفة الحزم هي حرب استباقية ودفاعية في نفس الوقت من أجل إنقاذ ليس اليمن فقط، ولكن دحر المشروع بتكاملة المتمثل في تلك الشهية الإيرانية للتوسيع، وقتل باب (حصان طروادة) قبل أن يفتح على مصراعيه في ساحات عربية أخرى. أمن الخليج هو أمن واحد لعدد كبير من الأسباب، فهي دول مرتقبة جغرافيا ببعضها، لا حواجز طبيعية أو اجتماعية، فالمملكة على سبيل المثال ترتبط جغرافيا بكل دول الخليجخمس وأيضاً باليمن، كما أن شعوبها تحمل ثقافة متقاربة ومجتمعاتها متداخلة، وبالتالي أنها واحدة لا يتجرأ، وأي تدخل (إيراني) في اليمن، هو تدخل في صميم أمن الخليج، وفي حال ترك ذلك التدخل دون تصدّه، فإن حصان طروادة الإيراني سوف يتمدد بنفس الطريقة إلى بقية بلدان الخليج، التي هي بدورها تحوي اجتماعياً على تعددية ثقافية قد تقرى القوة الإيرانية بالغامرة.

من هنا فإن الوقوف الحازم مع عاصفة الحزم / الأمل قضية أمن وطني خليجي، من الواجب حشد كل الإمكانيات لها ومعها، كما العمل الجاد للوصول إلى وضع سياسي مستقر في اليمن، لا يخرج من جهة أي مكون سياسي من التسوية، كما يمنع أي تدخل خارجي في نفس الوقت. على جانب آخر لا بد من التفكير (خليجياً) في المشروع المضاد الذي يستطيع أن يقف أمام (حصان طروادة الإيراني) وهو من شقين، التوجه إلى وحدة خلجمية حقيقة ومتبركة، تستطيع حشد الطاقات والإمكانيات لمواجهة الأخطار القائمة والمتحتملة، والاعتماد على النفس وأيضاً وضع مشروع للحكومة الرشيدة، القائمة على سيادة القانون والمساواة بين المواطنين ودعم مشاريع التنمية، وخلق سوق للعمالة والعمل مفتوح بين دول الخليج، وتلك مرحلة يجب التفكير فيها منذ اليوم، حيث أن التبدلات في العلاقات الدولية سريعة و المنطقة تمر بكمالها بحالة من السيولة كما أسلفنا، عنوانها العام أن الحلول القديمة لم تعد تصلح لعلاج المشكلات الجديدة ●

\* أستاذ الاجتماع السياسي - جامعة الكويت

والكثير من صراعات الظل التي عانت منها دول المنطقة، أي المملكة العربية السعودية وجيرانها في الخليج، مثل أحداث وقعت في البحرين والكويت<sup>٥</sup>. وفي الآونة الأخيرة سمع لوسائل الإعلام الإيرانية بالهجوم الشرس على المملكة وعدها من دول الخليج، شارك فيه عدد من المسؤولين الإيرانيين بما فيهم علي خامنئي.

لقد استقر في ذهن متخد القرار الإيراني الفكرة الشاهنشاهية القديمة، وهي فكرة (قومية) أن إيران هي المدافعة عن دول الخليج، قال القائد العام السابق للقوات المسلحة الإيرانية الجنرال محسن رضائي لقناة المليادين التلفزيونية (التابعة لإيران وتبث من بيروت) أن (أسلحتنا هي للدفاع عن السعودية وقطر والإمارات والعالم الإسلامي كله) في إعادة إنتاج وتوسيع للمقولات الشاهنشاهية قبل الثمانينيات من القرن الماضي، وترغب السياسة الإيرانية في الخليج أن تعامل مع دول الخليج فرادى، طمعاً في السيطرة والنفوذ. أن ما هو أمامنا اليوم ليس (خلاف طائفى) كما يحلو للمتعجلين والمستعدين توصيفه، فمعارك الطائفية انتهت تاريخياً بضمور أسبابها إنما هي محاولة لاختطاف عقول البشر للزج بهم في حروب (دون كيشوتية) وهي في حقيقتها توسيع قومي إيراني، فإيران الدولة غير معنية بالشيعة العرب، التي يتواجد على أرضها عشرة ملايين شيعي عربي، لم يدق سesar في مدنهم وقراهم ولم يرصف لهم طريق، بل علقت رقاب كثير منهم على المشانق كما تعلق النجاح ليس لشيء إلا أنهم طالبوا بحقوق المواطنة<sup>٦</sup>!

### عاصفة الحزم و الأمن المجتمعي الخليجي

(حصان طروادة الإيراني) صغر أو أكبر، مهيأً للفوز على دول الخليج هو ينتظر فقط الوقت والفرصة، لا القرار، لذلك فإن عاصفة الحزم وضعت إيران أمام خيارين، إما أن تترك (حروب الظل) وتتأتي إلى العلن أو تنسحب مع أوهامها الإمبراطورية من المشهد العربي، فلم يعد المجتمع العربي يقبل مثل هذه المناوشات التي خربت الأوطان من سوريا إلى لبنان إلى العراق إلى اليمن، ومحاولات اللعب في الحديقة الخلفية لدول الخليج من أجل استنزافها، مثل إخضاع اليمن إلى (ولاية الفقيه).

### المواضيع

- 1- ليس من بعيد أن تكون إيران قد اتخذت كل تلك المغامرات بسبب أولى الخوف من تكرار تجربة مصدق في أوائل الخمسينيات والثانية لتحويل الأنظار عن هشل المشروع داخلياً الذي همش قطاعات واسعة من الشعوب الإيرانية، فالحروب الخارجية نوع من إشغال الشعب وتمكين السلطة<sup>٧</sup>.
- 2- هناك أقليات إسماعيلية وبهودية (تنقص عددها في العقود الأخيرة) وأيضاً الصوفية<sup>٨</sup>.
- 3- كاتب المقال كثير ما نوه بشعار ( علينا أن نطلع شوكتنا بأيديينا) في ظل تراجع الإرادة الدولية لجسم ملفات المشكلات العالمية، وعلى رأسها التوسيع الإيراني<sup>٩</sup>.
- 4- أسرى عن مقتل ١٩ أمريكا وجرح ٣٧٢ من المدنيين، وجماع تقارير مكتب التحقيق الفدرالي الأمريكي بعد ذلك أن إيران كانت خلف التفجير<sup>١٠</sup>.
- 5- كثيراً منها اتخذت قرارات تنفيذه في طهران وإن نفذت بأيدي عربية تابعة لها.

# «عاصفة الحزم» وتوازن القوى الإقليمي

أحدثت عملية «عاصفة الحزم» التي انطلقت يوم 26 مارس 2015، تحولاً جوهرياً في معادلة الأمان بمنطقة الشرق الأوسط، وساهمت في بلورة نظام إقليمي جديد ينهي حالة «السيولة» العربية، ويضع حدًا للتدخلات الخارجية القائمة على تأجيج الطائفية والمصالح الداخلية.

عبد الله بن أحمد آل خليفة \*

جيـل الشـباب، وأكـدت أنـ العـاـهـلـ السـعـودـيـ وـاجـهـ التـحـديـاتـ وـقـلـبـ الأـوضـاعـ فيـ المـنـطـقـةـ، منـ خـلـالـ سـيـاسـةـ خـارـجـيـةـ قـوـيـةـ دـشـنـهاـ مـنـذـ توـلـيـهـ مـقـالـيدـ الـحـكـمـ.

وقـالتـ «ـواـشـنـطـنـ بوـسـتـ»ـ: إنـ العـرـبـ يـنـظـرـونـ الـيـومـ إـلـىـ السـعـودـيـةـ عـلـىـ أـنـهـ الـدـوـلـةـ الـأـكـثـرـ اـسـتـقـرـارـاـ وـالـرـائـدـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ، بـعـدـ أـنـ استـفـادـتـ إـيـرـانـ فـيـ الـفـتـرـةـ الـماـضـيـةـ مـنـ الـاضـطـرـابـاتـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ، وـحاـولـتـ توـسـيـعـ نـفوـذـهـ الـأـمـرـ الـذـيـ جـعـلـ السـعـودـيـةـ تـتـحـركـ مـجـبـرـةـ عـلـىـ اـتـخـاذـ سـيـاسـةـ أـكـثـرـ حـزـماـ.<sup>1</sup>

وـكانـ الـوـضـعـ السـائـدـ قـبـلـ «ـعـاصـفـةـ الحـزمـ»ـ يـنـذرـ بـعـاقـبـةـ وـخـيـمةـ عـلـىـ الـأـمـنـ الـخـلـيـجيـ وـالـعـرـبـيـ وـلـذـلـكـ كـانـ قـرـارـ بـدـءـ الـعـمـلـيـةـ وـنـجـاحـهـاـ فـيـ تـفـيـذـ أـهـدـافـهـاـ هـوـ الـأـكـثـرـ تـأـثـيرـاـ عـلـىـ مـسـارـ النـظـامـ الـعـرـبـيـ مـنـذـ عـقـودـ طـوـيـلـةـ، وـكـانـ أـبـرـزـ نـتـائـجـ الـعـمـلـيـةـ مـاـ يـلـيـ:

أـوـلـاـ: وـقـفـ التـمـددـ الـإـيـرـانـيـ فـيـ الفـرـاغـ الـعـرـبـيـ عـبـرـ مـشـروـعـ توـسـعـيـ وـسـيـاتـهـ الطـائـفـيـةـ وـهـدـفـهـ السـيـطـرـةـ وـالـهـيـمـةـ، حـيـثـ دـأـبـتـ قـيـادـاتـ طـهـرـانـ الإـعـلـانـ صـرـاحـةـ بـأنـهاـ تـسيـطـرـ عـلـىـ أـرـبـعـ عـوـاصـمـ عـرـبـيـةـ، وـهـيـ بـغـدـادـ وـدـمـشـقـ وـبـيـرـوـتـ وـصـنـعـاءـ، وـأـنـ «ـالـصـحـوـةـ الـإـسـلـامـيـةـ»ـ سـتـمـتدـ إـلـىـ بـقـيـةـ دـوـلـ الـمـنـطـقـةـ، وـتـأـكـيدـ عـلـىـ يـونـسـيـ، مـسـتـشـارـ الرـئـيـسـ الـإـيـرـانـيـ، بـأـنـ بـغـدـادـ عـادـتـ عـاصـمـةـ لـلـإـمـبـراـطـورـيـةـ الـإـيـرـانـيـةـ الـعـاـدـةـ وـالـمـتـمـدـدةـ.

وـجـاءـتـ «ـعـاصـفـةـ الحـزمـ»ـ اـسـتـجـابـةـ لـطـلـبـ الرـئـيـسـ الـيـمـنـيـ لـلـتـصـدـيـ لـلـمـيلـيشـياتـ الـحـوثـيـةـ وـالـقـوـاتـ التـابـعـةـ لـحـلـيفـهـاـ عـلـىـ عـبـدـ الـلـهـ صـالـحـ وـالـمـدعـومـةـ مـنـ قـوـيـ خـارـجـيـةـ، إـنـجـاطـ مـخـطـطاـتـهـاـ بـلـسـطـهـيـمـنـتهاـ عـلـىـ الـيـمـنـ وـجـعلـهـ قـاعـدـةـ لـنـفـوذـهـاـ مـمـاـ يـهـدـدـ الـمـنـطـقـةـ بـأـسـرـهـاـ وـالـأـمـنـ وـالـسـلـمـ الـدـوـلـيـينـ، فـضـلـاـ عـنـ تـقـدـيمـ الـمـسـانـدـةـ وـاتـخـازـ كـافـيـةـ الـوـسـائـلـ وـالـتـدـابـيرـ الـلـازـمـةـ لـحـمـاـيـةـ الـيـمـنـ وـشـعبـهـ بـعـدـ الـانـقلـابـ عـلـىـ الـعـمـلـيـةـ السـيـاسـيـةـ بـرـمـتهاـ وـفـقاـ لـقـرـرـاتـ الـمـبـادـرـةـ الـخـلـيـجـيـةـ، وـكـانـ مـنـ أـبـرـزـ أـهـدـافـ الـعـمـلـيـةـ الـقـضـاءـ عـلـىـ الـمـخـطـطـ الـرـامـيـ لـحـصـارـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ وـتـهـدـيـدـ الـأـمـنـ الـحـيـويـ لـدـوـلـ مـجـلـسـ الـتـعـاـونـ الـخـلـيـجيـ سـوـاءـ بـالـتـوـاجـدـ عـلـىـ الـحـدـودـ الـجـنـوبـيـةـ لـلـمـلـكـةـ أـوـ الـسـيـطـرـةـ عـلـىـ مـضـيقـ بـابـ الـمـنـدـبـ وـالـتـحـكـمـ فـيـ حـرـكةـ الـمـلاـحةـ الـدـوـلـيـةـ وـإـمـادـاتـ الـطاـقةـ.

وـمـؤـكـدـ أـنـ تـدـاعـيـاتـ وـنـتـائـجـ «ـعـاصـفـةـ الحـزمـ»ـ تـخـطـتـ كـونـهـاـ عـمـلـيـةـ عـسـكـرـيـةـ إـلـىـ التـأـثـيرـ عـلـىـ مـجـرـيـاتـ الـأـحـدـاثـ الـجـارـيـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـتـحـدـيـدـ مـسـتـقـبـلـ النـظـامـ الـإـقـلـيمـيـ وـفـيـ هـذـاـ الصـدـدـ، تـسـاءـلـتـ صـحـيـفـةـ «ـواـشـنـطـنـ بوـسـتـ»ـ الـأـمـرـيـكـيـةـ «ـكـيـفـ هـذـاـ الـمـلـكـ سـلـمـانـ الـشـرـقـيـ وـالـأـوـسـطـ؟ـ»ـ مـشـيرـةـ إـلـىـ أـنـ قـلـةـ مـنـ النـاسـ كـانـتـ تـتـوقـعـ حـدـوثـ تـغـيـرـاتـ قـوـيـةـ فـيـ فـتـرـةـ قـصـيـرـةـ يـضـعـ فـيـهـاـ الـمـلـكـةـ عـلـىـ زـعـامـةـ الـمـنـطـقـةـ الـمـضـطـرـبةـ، وـيـؤـسـسـ مـلـكـةـ الـمـسـتـقـبـلـ بـتـصـعيدـ

**الـسـعـودـيـةـ أـوـقـتـ التـمـددـ الـإـيـرـانـيـ فـيـ الـفـرـاغـ  
الـعـرـبـيـ عـبـرـ بـوـاـبـةـ الـطـائـفـيـةـ الـسـيـطـرـةـ وـالـهـيـمـةـ**

وقواعد الدفاع الجوي ومخازن الأسلحة والذخيرة ومراكمز القيادة والسيطرة.

**ثالثاً:** وقف الانتهاكات المتواصلة لمليشيات الحوثي في تدمير اليمن كدولة عربية ذات سيادة تتمتع بمؤسسات وطنية مستقلة بهدف تحويلها لمركز تهديد إقليمي على غرار «حزب الله» اللبناني حيث رفض قادة الحوثيين دعوات الحوار المكثرة وأصرروا على الاستيلاء على كامل الأراضي اليمنية بقوة السلاح رغم التحذيرات المتكررة من دول مجلس التعاون ومنظمة الأمم المتحدة.

وأكدت رسالة الرئيس اليمني التي بعث بها إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وقادة دول مجلس التعاون يوم ٢٤ مارس ٢٠١٥م، أن كافة الجهود السلمية والمساعي المتواصلة قد واجهت الرفض المطلق من قبل الانقلابيين الحوثيين الذين يواصلون أعمالهم العدوانية لإخضاع بقية المناطق وخاصة في الجنوب إلى سيطرتهم، وطلبت الرسالة سرعة التدخل العسكري لتقديم المساندة الفورية بكلفة الوسائل والتدابير اللازمة، استناداً إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك.

**رابعاً:** رفع الحالة المغوفة للمواطنين الخليجي والعربي بعد فترة من القلق والتوجس في ظل استمرار وتيرة التدخلات الإيرانية في الشؤون العربية وضبابية المشهد الإقليمي، فقد أعادت عملية «عاصفة الحزم» الثقة في قدرة العرب على ردع المشاريع المعادية.. ونشهد اليوم تغيراً استراتيجياً كبيراً يعيد رسم الشرق الأوسط والمشرق العربي بالتحديد، ويدخل لاعباً جديداً ينضم لمثلث القوى الإقليمية المؤثرة. ليصبح مستطيلاً يضم الطرف الخليجي- العربي، فقد أربكت «عاصفة الحزم» القوى الإقليمية والدولية بأمريرين، الأول نجاح السعودية السياسي بتجميع تحالف غير مسبوق ومتماسك. والثاني، وهو الأهم، شن هجمات وغارات منسقة وبقدرات تبرز تطور القوات المشاركة، دون طلب دعم ومشاركة الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة. فقد بزغ نجم جديد في المنطقة، يشكل أغلبية دولها وأكثرها تأثيراً ونفوذاً وقدرات<sup>٤</sup>.

### **الجسم العسكري والاعتبارات الإنسانية**

تجلت حكمة القيادة السعودية في طرح المسار الموازي للعمليات الحربية وهو الحوار والسلم لضمان أمن اليمن واستقراره وسيادته، فلم تكن الحرب يوماً من ثوابت السياسة السعودية

ولم يكن بمستغرب أن يشير خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمته بالقمة التشاورية التي استضافتها الرياض يوم ٥ مايو ٢٠١٥م، إلى أن قرار التدخل في اليمن جاء لوقف التدهور عندما رفض الانقلابيون في اليمن المبادرة الخليجية جراء ما تتعرض له المنطقة من أطماع خارجية. كما أكد وزير الخارجية السعودي السابق، الأمير سعود الفيصل، خلال مؤتمر صحفي يوم ٢٢ مارس ٢٠١٥م، أن إيران تمارس سياسات عدائية في المنطقة وتحاول إثارة النزاعات الطائفية فيها، وتدخل في دول المنطقة.

ويجمع الخبراء على أن عملية «عاصفة الحزم» ليست إنقاذًا لليمن فحسب، بل هي إنقاذًا غير مسبوق للمنطقة كل،

وبقيادة خادم الحرمين الشريفين الذي دشن مرحلة جديدة عنوانها أن بمقدور دول المنطقة التصدي لن يستهدف أنها، وأن بمقدور دول المنطقة تغيير الواقع السيئ إذا ما تحققت الرؤية والإرادة. ولذا فعندما انطلقت «عاصفة الحزم» فإنها كانت بمثابة فجر جديد للمنطقة، وبقيادة سعودية أدارت بكل حكمة تشكيل تحالف خليجي عربي وإسلامي، ودعم دولي، لإيقاف عملية التزيف غير المسبوقة بمنطقتنا، ومن أجل وقف محاولات هدم دولنا، وعبث إيران، وعملائها بالمنطقة. وأولى نتائج عاصفة الحزم هذه أنها حققت فكرة طالما كانت حلماً، وهي إقرار العرب تشكيل قوة ردع عربية للتدخل السريع<sup>٢</sup>.

ثانيةً: القضاء على مصادر التهديد المسلح قرب حدود المملكة العربية السعودية بعد استيلاء الحوثيين على الأسلحة الثقيلة وصواريخ سكود من مخازن الجيش اليمني، والقيام بإجراء مناورات عسكرية كبيرة بالذخيرة الحية قرب الحدود السعودية يوم ١٢ مارس ٢٠١٥م، مما فاض نوايا مليشيات الحوثي في تكرار عدوانها السافر حين هاجمت أراضي المملكة خلال شهر نوفمبر عام ٢٠٠٩م.

وكشف الناطق باسم التحالف لعمليات «عاصفة الحزم» عن قيام إيران بدعم الحوثيين بالأسلحة والذخائر، وجرى تخزينها في أماكن مختلفة داخل الأراضي اليمنية، بعد توقيع اتفاقية بين طهران وال الحوثيين تقضي بتسهيل ١٤ رحلة جوية أسبوعية أو أخر فبراير ٢٠١٥م، مشيرًا إلى امتلاك مليشيات الحوثي وقوات على عبد الله صالح لما يقارب من ٣٠٠ صاروخ سكود قبل بدء العمليات<sup>٣</sup>.

وتمكنـتـ الفـاراتـ الجوـيةـ بـجهـدـ استـخـبارـاتـيـ مـمـيزـ منـ تـدمـيرـ



المالي السعودي الخارجي، حيث تعهدت المملكة بتقديم مساعدات للاقتصاد اليمني بنحو ١٢،٥ مليار ريال في صورة جملة من التهديدات بما في ذلك منح дизيل والنفط الخام. وبلغ المنصرف الفعلي منها خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠١١م، وحتى يونيو ٢٠١٢م، نحو ١،٢ مليار ريال<sup>٥</sup>.

### عاصفة الحزم والأمن الخليجي الجماعي

لم تكن الأزمة اليمنية بعيدة عن بؤرة اهتمام صانع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي بالنظر لما يمثله اليمن من أهمية استراتيجية للأمن الجماعي الخليجي وخاصرة مهمة لدول المنطقة. ومنذ اللحظات الأولى لنشوب الأزمة قادت المملكة العربية السعودية ودول المجلس مساعي التهدئة وطرح الحلول الواقعية بهدف لم الشمل وحماية مؤسسات الدولة اليمنية وصولاً إلى التوافق على المبادرة الخليجية لترتيب نظام نقل السلطة في البلاد.

وأكَّد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في دورته الرابعة والثلاثين بعد المئة، بمدينة الرياض يوم ١٢ مارس ٢٠١٥م، على ما ورد في بياناته الصادرة عن اجتماعه الاستثنائي في (٢١ يناير ٢٠١٥ - ٧ فبراير ٢٠١٥) من التزام دول المجلس بأمن واستقرار اليمن، واستكمال العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية ومحرّجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يكفل عودة الأمور إلى

منذ تأسيسها على يد جلالة الملك الراحل عبد العزيز آل سعود، وخيارها كان ولا يزال السلام والاستقرار. ولم يتم اللجوء للقوة إلا بعد استنفاد كافة السبل والوسائل المتاحة والممكنة، وفي هذا الصدد تم الإعلان عن عملية «إعادة الأمل» يوم ٢١ أبريل ٢٠١٥م، بهدف استئناف العملية السياسية، وحماية المدنيين، وتنكيف المساعدة الإغاثية والطبية للشعب اليمني، ومكافحة الإرهاب والتصدي للتحركات والعمليات العسكرية لمليشيات الحوثي ومن تحالف معها.

وفي إطار هذه العملية قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ ٢٧٤ مليون دولار بالإضافة إلى مساعدات إنسانية قدمتها دول المجلس. ثم ضاعفت المملكة حجم المبلغ الذي خصصته للأغراض الإنسانية في اليمن، ليصل إلى ٥٤٠ مليون دولار.

وقامت الحكومة السعودية بإنشاء مركز إغاثة موحد على أراضيها مهمته تنسيق كافة جهود تقديم المساعدات المتحدة، والمنظمات الإنسانية المعنية، والدول الراغبة في تقديم المساعدات للشعب اليمني. كما قررت بالتنسيق مع دول التحالف، إيجاد مناطق آمنة في أوقات محددة يتم فيها توزيع المساعدات الإنسانية، وبما يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، مع التشديد على أن لا يتم استغلالها من قبل مليشيات الحوثيين وحلفائهم لتحقيق مكاسب على الأرض.

وخلال الفترة من عام ١٩٩٠م، وحتى منتصف عام ٢٠١٢م، جاء اليمن في المرتبة الثالثة من حيث حجم نصيبه في الدعم

الخصوم، ويظل التحالف قائماً طالما استمر التوازن في القوى. ومن هنا فقد أعادت القضية اليمنية إلى الواجهة مجدداً مسألة «الاتحاد الخليجي» لإعادة بناء توازن استراتيجي على أساس ثابتة ووتق منظور شامل لأمن الخليج لمواجهة طموحات القوى الإقليمية ومكافحة الإرهاب وتحقيق وحدة خليجية سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية متقدمة.

ويرى مراقبون أن «عاصفة الحزم» أعادت الحسابات السياسية في المنطقة ومهدت الطريق نحو قيام الاتحاد الخليجي حيث من المتوقع أن تمر دول مجلس التعاون في السنوات القادمة بمرحلة صعبة في علاقاتها الإقليمية والدولية بعد رفع الحصار الاقتصادي عن إيران، مما يصبح لزاماً عليها أن تبحث عن صيغة ملائمة لترتيب بيتها في الداخل والعلاقات البينية، فالنظام الأساسي لمجلس التعاون الموقع قبل أكثر من ثلاثة أعوام يحتاج إلى تجديد وذلك بإعداد نظام أساسي جديد يقوم على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية ينسجم ومصالح وجودها كقوة إقليمية مهمة في المنطقة يحسب لها حساب.<sup>٨</sup>

ولعل أهم الدروس المستفادة من عملية «عاصفة الحزم» أن الأمن الخليجي كل لا يتجزأ، والوحدة والتضامن بات ضرورة ملحة وليس خياراً كما أن التعريف خارج السرب لحسابات خاصة أو مصالح آنية لن يجد نفعاً، فهناك تحديات قائمة، وتطورات متلاحقة يصعب التنبؤ بها. ويبقى الاتحاد الخليجي كضمانة حقيقة وواقعية للاستقرار والتنمية، والسياج المناسب لمواجهة التحديات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة ●

\*باحث في الشؤون السياسية

نصابها<sup>٧</sup>. كما رحب البيان الختامي للقمة التشاورية الخليجية الأخيرة بعقد مؤتمر تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض تشارك فيه جميع الأطراف والمكونات اليمنية المساندة للشرعية وأمن البلاد.

وعموماً فقد طرحت الأزمة اليمنية العديد من الدروس المستفادة يأتي في مقدمتها أن أمن الخليج «خط أحمر»، وفي الوقت ذاته أن دول مجلس التعاون لا يمكن تصمّت أو تهاون إزاء التحركات المعادية والتدخلات الإقليمية الرامية لتهديد مستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة.

## ١٤ رحلة طيران

### أسبوعياً من إيران إلى اليمن و٣٠٠ صاروخ سكود من طهران للホثين

وحدد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الطيف الزياني، الخطط المستقبلية لمجلس التعاون في خمسة أهداف استراتيجية رئيسية، أولها تحسين وحماية دول المجلس ضد كافة التهديدات والمخاطر سواء أكانت العدوان الخارجي أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو التخريب، وغيرها من المخاطر.. ثانياً تحقيق النمو الاقتصادي المستدام حيث شرعت دول المجلس في التخطيط وتأسيس العديد من المشاريع التكاملية المشتركة

مثل السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، والاتحاد التقدي، وإنشاء شبكة السكك الحديدية لدول المجلس، وربط الشبكات الكهربائية. أما الهدف الثالث فهو السعي إلى تطوير الموارد البشرية وتنميتها والارتقاء بقدرات الإنسان الخليجي وتحقيق طموحاته واحتياجاته. والرابع فيتمثل في التوعية بإدارة المخاطر والأزمات والكوارث. وأخيراً يأتي الهدف الخامس وهو تعزيز المكانة الدولية لمجلس التعاون، فدول التعاون مستعدة وحرجصة على أن تsem قدر المستطاع في المساعدة على مواجهة التحديات الدولية<sup>٧</sup>.

وبحسب «نظيرية التحالفات» ينبغي أن يتحقق أي تحالف بين طرفين أو أكثر مكاسب تعزز منافع ومقاييس للأعضاء في مواجهة

### الهوامش

- ١- ايرين كانينجهام وبرلين موري، صحيفة «واشنطن بوست»، ٢ يونيو ٢٠١٥.
- ٢- طارق الحميد، السعودية أنقذت المنطقة، صحيفة «الشرق الأوسط»، ٢٠١٥/٠٢/٢٨.
- ٣- العميد ركن أحمد عسيري لقاء مع فضائية «العربية» يوم ٦ يونيو ٢٠١٥.
- ٤- د. عبدالله الشايجي، «عاصفة الحزم» .. نظام عربي جديد، صحيفة الاتحاد، ٢٠١٥ مارس.
- ٥- صحيفة الرياض الاقتصادية، مساعدات المملكة وإعانتها الخارجية، ١٥ يوليو ٢٠١٣.
- ٦- أنظر موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ٧- حوار مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، صحيفة عكاظ، ٧ ديسمبر ٢٠١٤.
- ٨- حمد العامر ، عاصفة الحزم.. تفتح الطريق للاتحاد الخليجي، صحيفة الأيام البحرينية، ٢١ أبريل ٢٠١٥.

# مستقبل الاستقرار في الخليج بعد عاصفة الحزم

في وقت مبكر من فجر يوم الخميس ٢٦ من مارس فاجأت قوات التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، الكثيرين داخل اليمن وخارجها ببدء حملة عسكرية بالطائرات استهدفت وما زالت تفعل حتى اليوم الواقع العسكرية، مخازن السلاح، وتحركات ميليشيا الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في العاصمة اليمنية صنعاء، وسائر المحافظات اليمنية الأخرى، وذلك بهدف إرغام قوى الانقلاب على القبول بعودة الشرعية، والانسحاب من المدن اليمنية، وإعادة ما تم نهبه من أسلحة الدولة، والانحراف في العمل السياسي الإسلامي.

د. عبدالله الفقيه \*

مثل «العلمانية»، و«الدولة المدنية» و«المقاومة والممانعة»، و«الموت لأمريكا...الموت لإسرائيل». وتستغل إيران، في سعيها الدؤوب لتحقيق طموحاتها الإمبراطورية والنفوذية، الفوبيا السائدة في الغرب مما يسمى «بـالإسلام السنّي»، فتعمل على استغلال الأقليات الطائفية، إما لخلق أنظمة طائفية تدور في فلكها أو لزعزعة استقرار الدول المعارضة للبرنامج النووي الإيراني.

ثانياً، الاضطراب والغموض في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، الضامن التاريخي للأمن الخليجي، كما يتجسد مثلاً في مبدأ «القيادة من الخلف» الذي تبنّيه إدارة الرئيس باراك أوباما في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط، والذي أدى إلى خلق حالة من فقدان الثقة بالولايات المتحدة في الأوساط الخليجية، وفي الدول العربية عموماً وعلى المستويين الرسمي والشعبي.

ثالثاً، توجهات الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيع العلاقات مع إيران، رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها والسماح لها بالاحتفاظ ببرنامجه النووي، ويتم في ذات الوقت، بحسن أو بسوء نية، تجاهل الأدوار السلبية التي تلعبها إيران في المنطقة والتهديدات الخطيرة للأمن المنطقة التي يمكن أن تنتج عن أي انساق غربي-إيراني يسمح للأخيرة بطريقة أو بأخرى الحصول على السلاح النووي.

وصحّ أن الغرب، إذا أحسن العربظن، ربما كان يسعى إلى الدفع بأوراق إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن إلى طاولة المفاوضات للضغط عليها لتقديم تنازلات صعبة بشأن برنامجه النووي، إلا أن الصحيح أيضاً أن إيران تحاول بدورها استخدام أوراقها تلك في ابتزاز الدول العربية المعارضة لطموحاتها وفي مقدمتها دول الخليج، وبالتالي في تحسين موقفها التفاوضي. والأكثر من ذلك أنه في الوقت الذي يتعرض فيه الأمن

ويمكن إرجاع عنصر المفاجأة في العمليات، على الرغم من التهديدات الخليجية باللجوء إلى استخدام القوة ضد قوى الانقلاب المدعومة من إيران، إلى عدم وجود سابقة خليجية في توظيف الأداة العسكرية في تفزيذ السياسة الخارجية باشتئام التحركات الرمزية لقوات درع الجزيرة إلى البحرين في عام ٢٠١١م، لدعم النظام في مواجهة احتجاجات تهم إيران بالوقوف خلفها.

ويتناول هذا المقال السياقات الإقليمية والدولية لظهور هذا الدور الخليجي غير المسبوق والتآثيرات المحمّلة لهذه السياقات والسياسات المختلفة التي اتخذت لمواجهة التهديدات، بما في ذلك العمليات الجوية ضد الحوثيين في اليمن، على الأمن الخليجي حاضراً ومستقبلاً.

## سياق العمليات

بدأت عمليات ما عرف في البداية بـ« العاصفة الحزم» في ظل سياقات إقليمية ودولية كانت وما تزال تحمل الكثير من التهديد لأمن واستقرار الخليج. ويمكن إجمال تلك السياقات في التطورات الثلاثة التالية:

أولاً، المساعي الإيرانية الحثيثة والواضحة لإعادة البناء الإمبراطورية الفارسية برؤوس نووية هذه المرة، وعلى أن يخضع لسلطتها ونفوذها العالمين العربي والإسلامي. وقد تجلت التوجهات الإيرانية في السياسات والمارسات التي يتبعها نظام «ولادة الفقيه» الشيورقاطي في التعاطي مع التطورات السياسية في العراق، سوريا، لبنان، ومؤخراً في اليمن والتي تتلخص في السعي إلى إخضاع العرب لحكم أقليات طائفية في أيديولوجياتها وتابعة لإيران سياسياً مع رفع شعارات جوفاء ومضللة للتمويل

**التأثيرات المحتملة**

حظيت التوجهات والسياسات والبرامج الخليجية التي اتخذت في مواجهة التهديدات لأمن الخليج وخصوصا العمليات الجوية التي تنفذها قوات التحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن حتى الآن بدعم شعبي خليجي وعربي واسع، وبتهم وتأييد دولي كبير، وأتاحت أزمة اليمن تحديد الدول الخليج إظهار ما تحتله من مكانة وما تحظى به من سلطة ونفوذ على الأصدقاء الإقليمية والدولية، وتجسد كل ذلك في الموقف الرسمية المعلن للدول والجماعات السياسية والمنظمات الإقليمية والدولية، ثم وعلى نحو أكثر قوة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ بشأن الوضع في اليمن، والذي اتخاذ في ١٤ أبريل ٢٠١٥م، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونجحت الجهود الخليجية في جوانبها المتعددة، وعلى الأصدقاء الإقليمية والدولية، في تحجيم الدور الإيراني، وإحداث انكشاف كبير للضعف والهزال الذي تعاني منه الدبلوماسية الإيرانية، ولحجم العزلة الدولية لنظام الملالي، وحولت ما اعتقدت إيران بأنه أوراق إقليمية قوية يمكن توظيفها على مائدة التفاوض مع الغرب بشأن برنامجها النووي إلى أوراق ضعف قد تكلفهم كثيرا.

وإذا كان ضعف القيادة متعددة الأقطاب في النظام الإقليمي العربي الذي عانى منه النظام الإقليمي العربي تاريخيا، ثم غياب القيادة الإقليمية خلال السنوات القليلة الماضية بسبب التطورات التي شهدتها مصر وسوريا قد ساهمت في تضامن الطموحات والأطماع الإيرانية، فإن العمليات الخليجية في اليمن والجهود المبذولة في سوريا والعراق ولبنان تؤشر كلها إلى أن النظام الإقليمي العربي قد يشهد عن قريب ظهور قيادة قطبية واحدة قادرة على حفظ الأمن والاستقرار والدفع بالتنمية والتكامل الإقليمي إلى آفاق جديدة.

وفي حين أن البعض كان يراهن على، بل وسعى إلى، استغلال التطورات السياسية في البلاد العربية، وخصوصا الدور الخليجي في اليمن، ليعمل على توظيف الطائفية في ضرب وحدة في إفشال تلك المشاريع، وحافظت على درجة كبيرة من الأمن والاستقرار. ورغم كل النجاحات السابقة ذات الطبيعة المرحلية، فإن المحصلة النهائية لكل التحركات والجهود وخصوصا ذات الطابع العسكري، وللتأثير الذي ستركه على الأمن الخليجي ستظل مرهونة بقدرتها على تحقيق الأهداف المتواخدة منها. وهنا ينبغي التنبيه إلى أن دول الخليج تواجه تحديات لا يمكن الاستهانة بها. فكما هو واضح، فإن الضربات الجوية ضد الحوثيين وحلفائهم في اليمن، رغم مرور حوالي ثلاثة أشهر قد لا تؤدي بمفردها

الخليجي والعربي لضفوط كبيرة من قبل إيران، فإن الغرب لم يظهر أي قدر معقول من الاهتمام بما يحدث، بل أنه راح يمدد الفترة المحددة للوصول إلى اتفاق مع إيران المرة بعد الأخرى في توجيه يمكن أن يدفع بعض الدول العربية التي تشهد استقرارا الآن إلى حروب داخلية على خطوط طائفية، وقد يؤدي إلى إغراق العالمين العربي والإسلامي في حروب طاحنة داخل وبين الدول.

ولم يكن غريبا في ظل الأبعاد الثلاثة السابقة أن تتزامن غزوات المتمردين الحوثيين مع انطلاق المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني بين دول الخمسة زائدا واحدا (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مضافا إليها المانيا) من جهة، وإيران من جهة ثانية. كما لم يكن غريبا أيضا أن يتزامن تصعيد

الحوثيين ضد الشرعية وانقلابهم عليها وبالتالي بدء عمليات التحالف العربي ضدتهم في أواخر مارس عام ٢٠١٥م، مع إطلاق مفاوضات المرحلة النهائية حول البرنامج النووي الإيراني، وأن تعمل إيران بشكل مستمر على إرسال الإشارة بعد الإشارة التي تؤكد من خلالها أن الحوثيين يتلقون الأوامر منها. وللتمثيل فقط، فقد حاول الحوثيون اختراق الحدود السعودية وأطلقوا صاروخ «سكون» نحو أراضيها بالتزامن مع تدشين الجولة التي يفترض أن تكون الأخيرة ما لم يتم التمديد من

مفاوضات المرحلة النهائية بشأن البرنامج النووي الإيراني والتي حدد سقفها الزمني بنهاية شهر يونيو الماضي؟

وعملت الدول الخليجية وما زالت تعمل على مواجهة التهديدات الأمنية التي تتحملها التطورات الثلاثة السابقة بجزمة من السياسات والبرامج والتحركات التي تهدف إلى: منع الحوثيين في اليمن المدعومين من إيران من الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح وفرض الأمر الواقع على القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لهم وإقامة نظام «ولاية الفقيه» التابع لإيران؛ مؤازرة الشعب السوري في سعيه إلى التحرر من النظام الفاشي الدموي؛ مساعدة الدولة اللبنانية على بناء سلطتها ونفوذها وإخضاع كافة المكونات لسيادتها؛ وتأييد العراقيين في نضالهم لبناء دولة المواطنة بما يحقق التوازن في السلطة بين مختلف المكونات المجتمعية ويعن الاختلاف الطائفي للدولة.

وبينما تبذل دول الخليج منذ سنوات جهودا كبيرة ومتعددة في التعاطي مع الأوضاع في العراق وسوريا وما تقرره من تأثيرات غير مرغوب فيها على أمن الخليج، فإن التطورات المتسارعة التي شهدتها اليمن في الربع الأول من هذا العام قد جعلت دول الخليج وبحكم بما يمثله موقع اليمن وما حملته تلك التطورات من تحديات تلجم بالتعاون مع حلفائها العرب إلى استخدام القوة العسكرية في خطوة تمثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة.

## ملف العدد

مشترك للأمن، وبناء أنظمة وتطوير مؤشرات في مختلف المجالات يمكن من خلالها اكتشاف التهديدات في مراحلها المبكرة وإعداد السياسات والخطط والبرامج لاحتواها.

ثانياً، دمج أمن اليمن بأمن الخليج حتى لا يظل اليمن ثغرة تندى منها التهديدات المستقبلية بما يعنيه هذا من قيام شراكة أمنية خلジجية-يمنية قوية ومستدامة وغير مرتبطة بالأشخاص والأنظمة مع التنبية هنا إلى أن التهديد الذي يمثله اليمن لدول الخليج، والذي يتوقع أن يتعاظم خلال السنوات القادمة، إنما يكمن في فجوة التنمية الهائلة بين دول الخليج واليمن، والتي تجعل الكثير من اليمنيين يعيشون في أوضاع تستوي فيها الحياة والموت ويسهل على الجماعات الإيديولوجية المتشددة بكلفة أنواعها استغلالهم وتحوileهم إلى وقود في الحروب التي تخوضها.

ثالثاً، بناء قوة عسكرية بحرية وبحرية وجوية رادعة سواء في الدولة القائدة، أو في إطار خلجي، أو عربي لمعالجة ما يسميه المفكرون الخليجيون بـ«الخلل الأمني المزمن» في إشارة إلى اعتماد الدول الخليجية في الأمان والحماية على غيرها، ولا ينبغي المبالغة في المخاوف من التأثيرات السلبية لبناء مثل هذه القوة. كما لا ينبغي النظر إلى هذه القوة على أنها بديل جاهز للترتيبات الأمنية للدول الخليجية مع الدول الغربية، وربما كان من الأفضل النظر إليها على الأقل مرحلياً كمعلم لأي ترتيبات أمنية أخرى.

رابعاً، إعادة بناء العلاقات مع الولايات المتحدة ودول الغرب على أساس واضحة وخصوصاً في الجانب الأمني مع إخضاعها للمراجعة المستمرة بحسب التطورات التي تحملها المتغيرات سواء بالنسبة لدول الغرب أو بالنسبة للدول الخليجية.

خامساً، تنويع استراتيجي للتحالفات مع القوى الكبرى، وعدم التركيز على دولة واحدة أو منطقة جغرافية معينة أو محاولة استقلال الخصومات بشكل تكتيكي

سادساً، التركيز على مفهوم المواطن ونشر ثقافة وقيم الاعتدال والتسامح ونبذ التشدد والتطرف أي كانت مناطقه، وإصلاح أنظمة التعليم ومناهجه والسياسات الثقافية والإعلامية بما يكفل تحقيق هذا الهدف.

سابعاً، فتح وتفعيل القنوات الدبلوماسية مع إيران حكومة وشعباً وتشجيعها وتحفيزها على التخلص من طموحاتها الإمبراطورية والنووية.

\*أستاذ مشارك في العلوم السياسية  
بجامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية

إلى تحقيق الهدف الأساسي منها، وهو إعادة الشرعية ودحر قوى الانقلاب. ومع أن المقاومة اليمنية الداخلية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في دحر القوى الانقلابية إذا ما تم توحيدها وتنظيمها وتدربيها، إلا أن الدول الخليجية تبدو وأسباب عديدة متعددة كثيرة في الاعتماد على هذا الخيار.

ويمكن لاستمرار الأوضاع الإقليمية دون حسم سواء في العراق أو سوريا أو في اليمن أو فيها مجتمعة أن يتحول إلى عامل استنزاف للدول الخليجية، وقد يؤدي في أسوأ الأحوال إلى انعكاسات سلبية المواتية للأمن والاستقرار إلى الداخل الخليجي.

وبينما تتطلب المواجهة مع إيران بروز قيادة إقليمية قوية، فإن البيانات الإيديولوجية داخل الدول العربية، وفيما بينها، وفobia «الإسلام السنّي» في العالم الغربي، والتنافس الذي يحتمل أن يظهر حول قيادة النظام الإقليمي، يمكن أن تعمل كلها على إضعاف الأنظمة العربية وتجعلها مشتلة ممزقة بما يتيح لإيران المضي قدماً في تحقيق طموحاتها على حساب العرب.

## أمن الخليج يتطلب تطوير استراتيجية أممية ودمج

### اليمن فيها

### مستقبل الأمن الخليجي

كشفت تطورات السنوات الماضية، وبدرجة

أكبر الأشهر القليلة المنصرمة من هذا العام أن إيران هي ظل نظام «ولاية الفقيه» الشيوراطي بظموحاته النووية، وفي ظل تذبذب الموقف الغربي من «أمن الخليج» تمثل تهديداً إيديولوجياً وعسكرياً للأمن واستقرار دول الخليج. وسيتوقف حجم هذا التهديد وخطورته المستقبلية على الطريقة التي ستتطور بها المفاوضات الإيرانية-الغربية حول البرنامج النووي الإيراني ومضمون الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه. ففي حال التوصل إلى اتفاق مع إيران يحول دون حصولها على السلاح النووي، فإن ذلك يمكن أن يخفف كثيراً من الضغوط الأمنية على دول الخليج، والعكس بالعكس.

كما سيتوقف حجم التهديد وخطورته أيضاً على الطريقة التي ستتطور بها المكونات المجتمعية المشاركة في السلطة في العراق، وانتقال السلطة في سوريا، وعودة الشرعية في اليمن ودحر الانقلاب، واحتلال الدولة اللبنانية للقوة المادية في مواجهة المكونات المجتمعية، ستمثل كلها دعائم للأمن الخليجي والعربي. ولأن الأمن في أي دولة ولأي منطقة جغرافية يبني ولا يعطي، ويتصف بالдинاميكية، ويحتاج إلى رعاية مستمرة. فإن بناء أمن الخليج يستدعي إجراءات عاجلة ما يلي: أولاً، تطوير استراتيجية أممية شاملة تستند إلى مفهوم

# خريطة الحرب في اليمن

لا يمكن القبول بغير أمور واضحة تجاه الأزمة اليمنية، بوضوح القرارات تحت الفصل السابع، مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية كمراجعات متفق عليها من كل القوى السياسية والإقليمية والدولية. وبالتالي فإن أي خروج عن هذه الثوابت سيعد المشهد في جنوب الجزيرة العربية<sup>١</sup>. وفي تقديرنا سيدفع باستمرار حملة التحالف العربي الجوية لإخراج اليمن من أزمته الحالية. ولابد أن نشير أولاً إلى أن القوات المشتبكة هي نتاج ثقافات عسكرية متضادة فالحوثيين وقوات صالح وحدات عسكرية بمهارة الحروب الأهلية. وكانت إلى وقت قريب تعاني من ضعف تسليحي نوعي في قتالها ضد قوات التحالف العربي التي تقترب من المستويات الغربية تكنولوجيا وفعالية حيث التركيز على التكنولوجيا والابتکار التكتيكي والمناورة وضربيات العميق المركزة. كما أن لها ثقافة عسكرية تشكلت من حرب تحرير الكويت العنيفة ومن المشاركات في ليبيا والعراق وسوريا ضد داعش.

د. ظافر محمد العجمي\*

## ثانياً: إيقاف الدعم العسكري والمادي إليهم

لقد توقفت روسيا بعد عملية عاصفة الحزم عن إرسال طائراتها وسفنهما إلى اليمن محملة بالطائرات والذخائر دعماً للحوثيين وصالح. لكنها لن تتوقف عن بيع هذه التجهيزات العسكرية لجهات أخرى تتکفل بإيصالها إلى اليمن. أما طهران فهي أكثر وضوحاً في عنادها للوصول بالسلاح والمدد للحوثيين. وعلى قوات التحالف العربي وضع خطوط حمراء حول اليمن تسقط الطائرات التي تتجاوزها دون إذن من التحالف، وتفرق كل سفينه تحاول إنزال أسلحة لمحظوظي الشرعية.

## الثالث: حدوث تأليب دولي ضدهم.

لقد كان من المفترض أن يمثل قرار الأمم المتحدة ٢٢٦٦ دافعاً واضحاً للمجتمع للتدخل لإخراج الحوثيين من صنعاء وتسلیم أسلحتهم وعودتهم الشرعية. خصوصاً أن الدول التي تملك حق النقض في مجلس الأمن لم تتعرض على صدور القرار. لكن واقع المصالح الدولية فرض أمراً آخر مخالفًا. فقد أعلنت واشنطن مراراً أولوية محاربة تنظيم القاعدة هناك، والقاعدة عدو مشترك لواشنطن والحواليين وقوى صالح. بل أن واشنطن

## انهيار المنظومة العسكرية للحوثة/ صالح

رغم مضي ما يقارب ثلاثة أشهر من القصف الجوي المتواصل إلا أن هناك من يرى أن تغير ميزان القوى في اليمن ليس قريباً فرغم تدمير معظم الأسلحة الثقيلة للحوثة وصالح إلا أن مقاتليهم يسيطرون على أغلب الجزء الغربي ذي الكثافة السكانية العالية من اليمن وما زالوا يشنون هجمات مضادة بالmortar أو الصواريخ<sup>٢</sup>. وفي تقديرنا إن إنهاء الصراع لصالح عودة الشرعية وكسر شوكة تحالف الحوثي / صالح تتطلب شن عمليات داخل وخارج مسرح العمليات وتشمل أمور منها:

## الأول: تكبدهم خسائر كبيرة في العتاد والعناصر البشرية

باستمرار تفريد القوات العربية لها مهامها العسكرية، ودعم الجماعات المحلية والقبائل اليمنية لتقليل قوة الحوثة. بالإضافة إلى دفعهم بعيداً عن الحدود السعودية لافتتاح نجاحاتهم الإعلامية مثل استخدام القوات البرية السعودية الراجمات المدفعية وقد أتاف الهانون لضرب الأهداف المعادية وتدمرها بالكامل. فالعدو تحت قصف نار التحالف العربي البري والجوي والبحري، وهجمات اللجان الشعبية، وحتى تنظيم القاعدة الذي يخدم التحالف مرحلياً في ضرب الحوثة وصالح في جنوب اليمن<sup>٣</sup>.

**الدعم الروسي غير المباشر مستمر للحوثيين وإيران  
الأكثر عناداً لتوسيع الإمدادات لمتمردي اليمن ضد الشرعية**



العتاد الحربي لمعسكر الفرقة الأولى مدرع وقوات من الحرس الرئاسي. أما نقطة التحول في تاريخ تسلح الحوثيين فشكلها سقوط محافظة عمران مما منح الحوثيين دفة معنوية قوية ورفع من سلاحهم بشكل كبير، خاصة بعد الاستيلاء على مختلف الأسلحة التابعة للواء الـ ٢١ المرابط في عمران. كما رفع القدرات التسلسليّة للحوثيين استيلاؤهم على ألوية الصواريخ ومخازن الأسلحة في صنعاء والجبلان المحيطة بها. ثم تقدموا نحو البيضاء وإب، ومن هناك أضافوا إلى ترسانتهم مخازن أسلحة من معسكرات الحرس الجمهوري في ذمار وألوية في بريم والضالع. فأصبح نحو ٧٠٪ من إمكانيات الجيش اليمني تحت تصرف الحوثيين، خاصة بعد سيطرتهم على القوات الجوية، والبحرية حيث بادرت قوات التحالف بقطع الإمداد البحري ومنع أي عمليات تهريب للسلاح إلى الميليشيات الحوشية.

#### -غنائم الحرب من الأسلحة جراء سقوط الدولة

استولى الحوثيون بعد احتلال عمران وهزيمة قبيلة آل الأحمر على كل الأسلحة التابعة للواء ٢١ ومثلها عندما احتلوا محافظات البيضاء وإب والضالع خاصة تلك التي تتبع معسكرات الحرس الجمهوري الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي<sup>٧</sup>. كما تمكروا من السيطرة على ألوية الصواريخ ومخازن الأسلحة في صنعاء والجبلان المحيطة بها، في يناير ٢٠١٥م، بعد حصار الدار الرئاسية في صنعاء. واستطاعوا السيطرة تماماً على كافة أسلحة وصواريخ وطائرات القوات الجوية اليمنية المتواجدة في ثلاث

تستقي معلومات استخبارية حول القاعدة من الحوثيين. وهذا ما جعل البيت الإبيض يرفض استخدام كلمة «انقلاب» كوصف للإطاحة بالرئيس عبد ربه منصور هادي. ورغم أن مراقبة واشنطن سطحية على الصعيد الاستراتيجي وحتى تغير واشنطن ومن يتبعها من نظرتهم للأمور سيبقى هناك حيز للمناورة للحوثة صالح<sup>٨</sup>.

#### المشهد في معسكر الحوثة / صالح

لم ينتظر صانع القرار العسكري في قوات التحالف العربي النصر السريع وتتصدّع معسكر العدو جراء نقص السلاح؛ وخيراً فعل، فمن ينظر ملياً في مخزونهم من السلاح يصل إلى قناعة أن الاجراء المطلوب هو استمرار القصف الجوي قبل الدخول في شكل من أشكال العمليات الأخرى. فالقوة التسلسليّة للحوثيين والمكونة حالياً من عدد كبير من الأسلحة المتوسطة والثقيلة، كعشرات الدبابات والمدافع ومئات العربات المدرعة أتت من مصادر عدّة يصعب حصرها لكن أهمها:

#### أسلحة مخازن الجيش اليمني بتواطؤ من صالح

تعرف الحوثة على السلاح بوفرة أول مرة جراء انتزاعه من أيدي رجال صالح إبان الحروب الحوثية في العقد الماضي، فخلال الحروب السابقة استحوذوا على كمية من الأسلحة المتوسطة والثقيلة، والمدفعي والعربات المدرعة. وبعد سقوط صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤م، وتحالفهم مع قوات صالح استولوا كذلك على مخازن الأسلحة التابعة للجيش اليمني ومنها

**أهداف غارات التحالف في اليمن**

تقسم أهداف العمليات الجوية للتحالف العربي إلى قسمين:

- القسم الأول: دعم المقاومة الشعبية، حيث تغير طائرات التحالف على موقع الميليشيات الحوثية وقوات المخلوع صالح في عدد من المحافظات، دعماً للمقاومة الشعبية والقوات الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، وقد أسهمت هذه الضربات، إلى حد كبير، في مساعدة المقاومة الشعبية التي كبدت القوات المهاجمة خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات ودحرتهم. حيث تمكنت لجان المقاومة الشعبية الموالية للرئيس اليمني هادي من تحقيق انتصارات في «تبه البس» الاستراتيجية وفي معركة كابوتو والقنية<sup>١١</sup>. وقد حققت الضربات الجوية نتائج إيجابية على مستوى تدمير القدرات العسكرية النظامية للحوثيين وصالح، وجعلت العدو يقدم على نقل كميات كبيرة من الأسلحة من مخازنه إلى مناطق آهلة بالسكان<sup>١٢</sup>. ولعل من المؤشرات على ضعف الحوثية وقوات صالح جنوحهم إلى المجازر بعد اقتحام مدينة تعز رغم أنها مسلمة مقارنة بالمناطق القبلية المسلحة في الشمال كما أنها عديمة الخبرة العسكرية. لكن محدودية الآليات والمعدات العسكرية لدى المقاومين فيها حالت دون أن يحقق المغايرون مكاسب على الأرض سوى القتل العشوائي والدمار الشامل للمساكن.<sup>١٣</sup>

- القسم الثاني: يركز على الأهداف العسكرية المباشرة وأماكن وجود وتخزين الأسلحة والذخائر. وضمن الأهداف العسكرية المباشرة لقوات التحالف:

-محافظة صعدة: وتشكل المعلم الرئيسي لجماعة الحوثي. ولعل مصدر القوة الأبرز للحوثة النفس الطويل، واستعدادهم للعيش في ظل ظروف صعبة ونقل صواريختهم واسلحتهم على ظهور الحمير والبغال لتصفيف جازان ونجران بالصواريخت لتعطيل الحياة في أهم مدینتين سعوديتين في الجنوب<sup>١٤</sup>. ورغم ذلك يعني الحوثيين من كرب شديد، فثمة مؤشرات قد تُقرأ لصالح ذلك ولعل منها خطابات حليفهم اللبناني أمين حزب الله حسين نصر الله المتكررة مهاجمًا السعودية كاشفاً عن مدى تضائق حلفاء إيران من هزيمة الحوثيين<sup>١٥</sup>.

-محافظة الحديدة: حيث تشكل القوات البحرية أساس القوات الموالية لصالح. وقد أثبتت تقارير أن الخسائر في قوات صالح أكبر من الخسائر لدى الحوثة فالخسائر في معظمها وقعت في صفوف القوات الموالية لصالح ومخازن أسلحتها<sup>١٦</sup>. وتشرتك قوات الحوثة وحليفهم صالح في عدم وجود انتظمة دفاع جوي يحميهم ويعود السبب الرئيسي في اختفاء صواريخت سام إلى أن

قواعد عسكرية رئيسية في صنعاء وتعز والحديدة قبل الزحف جنوباً والوصول لقاعدة العند القرية من محافظة عدن. وفي فبراير ٢٠١٥ م، استولت جماعة الحوثي على ثلاث طائرات من طراز سوخوي ضمن شحنة أسلحة كانت قد وصلت إلى ميناء الحديدة.

**السلام الإيراني**

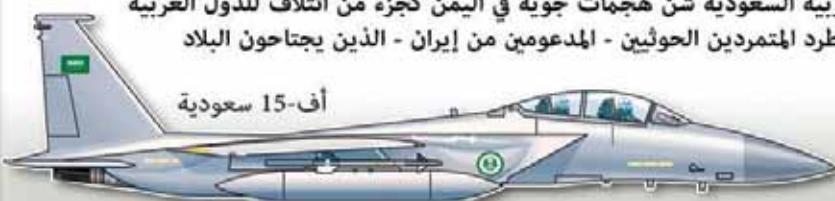
لقد امتنعت إيران في مد حلفائها الحوثيين بمختلف أشكال الدعم خصوصاً العسكري منه، متဂاهلة بذلك مطالبات إقليمية دولية بإعادة اليمن إلى وضع الشرعية وإنهاء فوضى الانقلاب الحوثي. فقد تقوا دعماً من إيران عبر ٢٨ رحلة طيران أسبوعياً حملت معها كميات مهولة من الأسلحة. كما أمدتهم بعشرات الأسلحة المتطورة عن طريق البحر، منها ترسانة كاملة تحملها مجموعة مقاتلة سمت نفسها «كتائب الحسين». كما أمدتهم بعدد من الصواريخت المقدمة محلية الصنع من طراز «شهاب» و«فجر»، ما جعلهم قوة عسكرية كبيرة. وفي تقديرنا أن التهديد الأكبر سيكون لونجح طهران في تهريب عربة واحدة من نظام ٥٢٠٠ الروسي الذي سيحصل إيران، وحينها ستنتهي حالة التفوق الجوي للتحالف العربي.

**الأسلحة الروسية**

أمدت روسياً الحوثة بالكثير من المنظومات الدفاعية ومن ذلك سام ٢٠٠ والمتخخصة في صد الضربات الجوية والصاروخية. وقبل عاصفة الحسم في ٢٦ مارس ٢٠١٥ لم تتوقف السفن الروسية من الرسو في الحديدة محملة بشحنات كبيرة من الأسلحة الروسية المتعلقة بالطيران والقوات الجوية كالذخائر والقنابل وصواريخت مضادة للطيران وصواريخت للطائرات.<sup>١٧</sup> كما ساحت روسياً الحوثة بصواريخت «غراد» التي هاجمت بها المناطق الحدودية السعودية قبل أن تتجه عمليات الاستطلاع التي تقوم بها قوات التحالف لمخابئ الأسلحة والذخائر ومن ثم استهدافها وتدمرها<sup>١٨</sup>. كما أثبتت معلومات وعمليات رصد تحريك بعض الصواريخت من نوع سكود وصواريخت يعتقد أن بعضها حرارية، وهي من منشأ روسي حيث يحتفظ الحوثة بمخزون كبير من هذه الصواريخت في مناطق متعددة محبيطة بصنعاء، كمقر القيادة العامة للقوات المسلحة، ومعسكرات النقل وسلاح الصيانة في مجمع ٢٢ مايوا التابع لوزارة الدفاع ومعسكرات في جبل «فج عطان» و«النهدين»<sup>١٩</sup>.

## السعودية تنفذ ضربات جوية ضد الحوثيين في اليمن

بدأت المملكة العربية السعودية شن هجمات جوية في اليمن كجزء من ائتلاف للدول العربية في محاولة لطرد المتمردين الحوثيين - المدعومين من إيران - الذين يجتاحون البلاد



المملكة العربية السعودية: تقارير عن إرسال 100 طائرة مقاتلة، و 150,000 جندي ووحدات بحرية ضمن "عملية عاصفة الحزم"



### الائتلاف ضد الحوثيين

مجلس التعاون الخليجي:  
البحرين والكويت وقطر والإمارات  
ترسل ما مجموعه 70 طائرة لتوفير الدعم للجهود السعودية



الأردن واطغراب:  
ترسل كل منها ست مقاتلاتها حربية



مصر وباکستان والسودان:  
أعربت الدول الثلاث عن استعدادها للمساهمة في إرسال قوات برية للقتال ضد الحوثيين



الولايات المتحدة الأمريكية:  
توفر الدعم "اللوجستي والاستخبارات"  
للقوات التي تقودها السعودية



### التطورات الرئيسية

صنعاء: الضربات الجوية استهدفت موقع الحوثيين في العاصمة، بما في ذلك مطار صنعاء الدولي قاعدة الدليمي الجوية.  
ما لا يقل عن 18 شخصاً قتلوا في الغارات

تعز: تعتبر ثالث أكبر مدينة في اليمن، تجمع فيها عشرات الآلاف من المحتجين للمطالبة بانسحاب الحوثيين

العن: القاعدة الجوية استضافت القوات الأمريكية إلى حين إخلائها مؤخراً.  
الحوثيون مسيطرون عليها الآن

عدن: قاعدة قوة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، تتعرض لاعتداءات من قبل الحوثيين

المصدر: وكالات الأنباء

بتواءٍ من صالح. وغائم الحرب من الأسلحة جراء سقوط الدولة. والسلاح الإيراني والروسي. لكن تقييم الأضرار على خريطة غارات التحالف العربي على الحوثيين وقوات صالح يظهر أن هناك أهداف لغارات التحالف في اليمن، حيث تقسم أهداف العمليات الجوية للتحالف العربي إلى قسمين: دعم المقاومة الشعبية، والقسم الثاني: يركز على الأهداف العسكرية المباشرة وأماكن وجود تخزين الأسلحة والذخائر. وضمن الأهداف العسكرية المباشرة لقوى التحالف: محافظة صعدة؛ وتشكل المعلم الرئيسي لجماعة الحوثي. ومحافظة الحديدة؛ حيث تشكل القوات البحرية أساس القوات الموالية لصالح. وتشترك قوات الحوثي وحليفهم صالح في عدم وجود أنظمة دفاع جوي تحميهم فدمرت قوات التحالف العربي وفي وقت قياسي ما يزيد عن ٧٠٪ من قدرات الحوثيين التي استولوا عليها من الجيش اليمني بل أن طائرات التحالف منعهم من الحصول على أي إمداد خارجي بالسلاح عن طريق الجو والبحر.

\*المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الرئيس هادي قام بتفكيك منظومة الدفاع الجوي وتدمرها وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية<sup>١٧</sup>. بل إن مخازن الأسلحة التي دمرت كانت قد نفذتها شركة كورية على مدى ١٥ عاماً مستمرة لكن ضعف حمايتها جعلها هدف يسهل التركيز عليه<sup>١٨</sup>. لقد دمرت قوات التحالف العربي وفي وقت قياسي ما يزيد عن ٧٠٪ من قدرات الحوثة التي استولوا عليها من الجيش اليمني كما أن طائرات التحالف منعهم من الحصول على أي إمداد خارجي بالسلاح وخصوصاً عن طريق البحر<sup>١٩</sup>.

## أخيراً

يقابل قوات التحالف العربي ثلاثة قوى هم الحوثيين والجيش النظامي السابق للمخلوع علي عبد الله صالح والإيرانيون وحتى تهار المنظومة العسكرية للحوثة وصالح يجب كسر شوكة تحالفهما ويطلب ذلك شن عمليات داخل وخارج مسرح العمليات وتشمل أمور عدة منها تكبدهم خسائر كبيرة في العتاد والعناصر البشرية. أو إيقاف الدعم العسكري والمادي إليهم. أو حدوث تأليب دولي ضدتهم، أو جميعها. ويفترض في المشهد أن القوة التسليحية للحوثيين أتت من مصادر عددة منها أسلحة مخازن الجيش اليمني

## المواضيع

- ١- رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الرياض عبد العزيز الجباري. صحيفة الوطن السعودية ١٢ يونيو ٢٠١٥ م
- ٢- خيارات السعودية تتصالب في اليمن. روبرت العربية ١١ يونيو ٢٠١٥ م
- ٣- مسؤول عسكري سعودي: الحدود الجنوبية «مؤمنة» والأوضاع مستقرة. جريدة الشرق الأوسط. ٢٠١٥ يونيو ٢٠١٥ م
- ٤- «القاعدة» تعلن قتل ١٥ حوثياً بتفجير عبوة ناسفة. صحيفة الرائد ١١ يونيو ٢٠١٥ م
- ٥- أوبياما يؤيد حلاً سلمياً باليمن ويعطي الأولوية لضرب القاعدة. الجزيرة نت ٢٥ يناير ٢٠١٥ م
- ٦- أسلحة الحوثي.. المصادر والأنواع والتروسانات. محمد محسن أبو النور ٢ يونيو ٢٠١٥ م
- ٧- الحوثيون يتلقون أسلحة روسية ينقلونها جواً لصعدة. الجزيرة نت ١٧ فبراير ٢٠١٥ م
- ٨- تصريحات لمتحدث باسم التحالف العربي العميد عيسري - المشهد اليمني. ٤ يونيو ٢٠١٥ م
- ٩- الحوثيون حرروا صواريخ في صنعاء. موقع التغيير اليمني ٥ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٠- طيران التحالف يستهدف مواقع الحوثي بعدن. سكاي نيوز ١ يونيو ٢٠١٥ م
- ١١- غارات التحالف تستهدف مقر قيادة القوات المسلحة بصنعاء وسلاح الصيانة. جريدة الشرق الأوسط ٤ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٢- لحوظيون يدمرون «تعز» ويفرطون في القتل فيها انتقاماً لنظام صالح. القدس العربي ٢ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٣- نفس المصدر السابق ٢ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٤- مهاجمة السعودية تكشف تضليلات نصر الله من هزيمة إيران باليمن.. ميدل ايست اون لاين. ٥ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٥- «انتصار دبلوماسي» لمقاومة العدوان على اليمن. صحيفة المنتصف اليمنية ٢ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٦- «انتصار دبلوماسي» لمقاومة العدوان على اليمن. صحيفة المنتصف اليمنية ٢ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٧- الناطق الرسمي للقوات المسلحة يكشف عن حقائق خطيرة جداً. الاتحاد برس ٤ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٨- نفس المصدر ٧ يونيو ٢٠١٥ م
- ١٩- خبيران أمريكيان: «العاصفة» دمرت ٧٠٪ من قدرات الحوثة العسكرية. جريدة عكاظ ٤ يونيو ٢٠١٥ م

# عاصفة الحزم: نحو تحالف خليجي للدفاع المشترك

تلقي هذه الورقة الضوء على أهمية الوفاق والاتفاق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول القضايا الرئيسية، ومنها الدفاع، لأحد أهم ما تمخضت عنه عاصفة الحزم، على المستوى الخليجي، وكيفية البناء مستقبلاً لتكوين منظومة دفاعية خلنجية قوية، وتقوم على أسس جديدة، وهي أسس التحالف العسكري.

أ.د. مصطفى علوى\*

والحرب. والتعاون يشمل التعاون وصور أخرى أقوى وأعمق مثل التكامل والاندماج. والأحلاف بالنسبة لأعضائها وعلاقتها مع بعضها البعض هي من أقوى صور التعاون. وهى ذاتها بالنسبة للأعداء أو الخصوم من أهم أدوات إدارة الصراع.

## ١-تعريف الحلف الدولي:

الحلف الدولي هو التزام تعاقدي بين دولتين أو أكثر، يقوم على التزامات متبادلة، لاتخاذ السياسات والتبارير العسكرية والسياسية اللازمة للدفاع عن تلك الدول الأعضاء ولحماية مصالح منها القومي بفاعلية لم تكن لتحقق باستخدام الدولة العضو ولقدرتها المنفردة. وهذه السياسات والتبارير تتخذها الدول أعضاء الحلف مجتمعة ضد دولة، أو دول، أو حلف، ما يقوم بتهديد الحلف ودوله. فهل توجد مثل تلك الالتزامات التعاقدية فيما بين دول تحالف عاصفة الحزم؟

والحلف الدولي ينشئ مؤسسات تعمل على تنفيذ أهداف الالتزام الذي يقوم عليه الحلف ضد دولة، أو حلف بالدفاع المشترك عن الحلف أو دولة، أو دول معادية، حتى ولو لم تكن مسممة. وهل توجد مثل هذه المؤسسات في عاصفة الحزم؟ والحلف، إذاً يقوم على علاقة تعاقدية رسمية، وعلى تمهيدات متماثلة متبادلة فيما بين جميع أعضاء الحلف، وعلى إدراك مشترك من جانب الدول أعضاء الحلف للأطراف المعادية للحلف والمهددة لصالحة ومصالح دولة الأعضاء، ومن ثم يقوم أي حلف على الاستخدام المشترك للقدرات العسكرية والسياسية لدوله الأعضاء ضد دولة، أو دول، أو حلف آخر معين. وربما كان ذلك هو أوضح عناصر التحالف التي تظهر في حالة عاصفة الحزم. ومن يراجع هذا التعريف للحلف الدولي سيدرك أن الأحلاف كانت، عادة، أداة من الأدوات الفاعلة لسياسات قوى

فلم تعرف المنطقة من قبل مثل تلك الأسس، رغم وجود قوات درع الجزيرة، وربما ذلك لصغر حجم تلك القوة ولوجودها الرمزي بالأساس، ولمحدودية الفاعلية. صحيح أن هذه القوة تدخلت لحماية مملكة البحرين في عام ٢٠١١، ولكنها قامت بذلك لأن حجم الدور والتدخل المطلوبان كان بسيطاً. فقد كان تدخل ألف ومائتان جندي معظمهم من المملكة العربية السعودية. وكان تدخل تلك القوات المحدودة حجماً كافياً لإنجاز الهدف. وصحيف أيضاً أنه قد تم زيادة حجم قوات درع الجزيرة على نطاق مهم وفقاً لمعايير دول المجلس. ولكن يبقى صحيحاً، أيضاً، أن هذا الحجم لقوات درع الجزيرة غير كاف لبناء تحالف عسكري خلنجي فاعل ومؤثر. دون دخول في مزيد من التفاصيل سنعرض لأهم النقاط التي يقوم عليها التحالف العسكري المتصور والمقترن، والذي يمكن أن يضم دول مجلس التعاون الخليجي، أو أربعاً أو خمساً منها، مع احتمال عدم دخول سلطنة عمان أو دولة قطر أو كليهما. ويمكن أن تتضمن دول عربية غير خلنجية، وبالذات مصر والأردن إلى مثل ذلك التحالف؛ نظراً للرؤية الاستراتيجية المشتركة.

ومن خلال عرض النقاط الأساسية المهمة والمتعلقة بتعريف الحلف الدولي، وأنماطه، ودواجهه، وдинاميات ممارسته، ومراحل تطوره، يتضح أنه ليس هناك بعد تحالف دولياً خلنجياً ولا عربياً. ورغم قدم استخدام مفهوم الدفاع المشترك، وذلك منذ عام ١٩٥٠، فإن الأمر لم يتجاوز الورق والإنشاء والمتمنيات حتى الآن.

فهل يمكن أن يتغير الوضع جوهرياً مع عاصفة الحزم؟ إن ما سنعرضه في السطور التالية سيحدد لنا متطلبات التحول إلى تحالف، خلنجياً أو عربياً، تحالف دولي حقيقي وليس مجرد كلام.

في مقابل الصراع الدولي يوجد التعاون الدولي. وكل منها مستويات ودرجات. فالصراع يشمل النزاع والصراع والأزمة



بوجود الحلف الدولي، مقارنة بالوضع على مستوى كل دولة عضو على حدة. ورغم أنه قد يبدو منطقياً، من الناحية النظرية، أن يكون اتجاه الدول الأعضاء الأضعف إلى إتباع سياسة التحالف، نظراً لأن قوتها أقل من الدول الكبيرة والقوية في الحلف ذاته، فإن خبرة ما بعد الحرب العالمية الثانية المتمثلة في قيام حلفي الناتو ووارسو، وخبرة ما بعد الحرب الباردة المتمثلة في استمرار، بل وتوسيع، حلف الناتو كان قد تم بارادة ومبادرة أمريكيتين، رغم أن بعض الأصوات في أوروبا الغربية كانت قد بدأت تناول إمكانية حلف الناتو بعد زوال حلف وارسو، وهو أمر ما زال في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتنظير.

ويتمثل السعي إلى زيادة القوة دافعاً، أو مبرراً، أو هدفاً لإنشاء الحلف الدولي. فالدولية عندما تسعى إلى زيادة قوتها تلجأ إلى سياسة التحالف. وهنا تكون سياسة التحالف أقل تكلفة، بالذات من الناحية الاقتصادية، من سياسة التسلح. فزيادة التسلح تحتاج إلى موارد اقتصادية وتكنولوجية عالية أو مكلفة، كما قد تتم لفترات زمنية طويلة، وهو ما يجعل من سياسة التحالف سياسة منتجة وأقل تكلفة. وهنا تأتي حالة دول أوروبا الغربية التي تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية في الناتو، وينطبق ذلك أيضاً على حالة دول شرق أوروبا التي كانت أعضاء في حلف وارسو السابق. ولكن في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن وجود الناتو لم يترتب عليه بالنسبة لها انخفاضاً في تكلفة سياسات التسلح، أو سياسة الدفاع على وجه الإجمال. حقاً، لقد قادت الولايات المتحدة حركة حلف الناتو ووظفته لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية والدفاعية، ولكن ذلك لم يتزامن معه انخفاض في تكلفة التسلح، أو في موازنات الدفاع، التي ارتفعت

عظمى أو كبرى لتحقيق مصالح أنفسهم القومي. أما الدول الصغيرة والضعيفة فتقل قدرتهم على بناء أحلاف دولية فاعلة أو نشطة.

## ٢- دوافع الأحلاف الدولية ومبرراتها:

من شروط قيام حلف دولي مؤثر وفاعل أن يكون هناك بين الدول أعضاء ذلك الحلف اتفاق في المصالح وانسجام في الأهداف الاستراتيجية. والمصلحة هي كل قيمة ذات أهمية للدولة تسعى إلى تحقيقها، أو الحفاظ عليها، أو العمل على زيتها. والمهد هو وضع معين تسعى الدولة إلى تحقيقه في المجال الدولي، ويتحقق ذلك تبعاً لحجم القدرات والإمكانات التي تملكها الدولة في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية التكنولوجية. وتتمثل دوافع الحلف في ردع الأعداء، والسعى إلى زيادة القوة. فعندما تتعرض الدولة لعدوان، أو لصراع يؤثر في أنها القومى، من دون أن تقدر على ردع العدوان أو إدارة الصراع بنجاح باستخدام قدرتها الذاتية فقط، فإنها تتجه إلى التحالف مع دول أخرى لدرء ذلك الخطر. وطالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين دول ذات سيادة تعارض، أو تختلف، مصالحها وأهدافها، وبالتالي يكون للصراع الدولي وجود كبير أو مهم ومؤثر، فإن الدول تنتزع إلى تكوين أحلاف دولية تزيد من قدرتها على مواجهة مخاطر الصراع والعدوان وتردع الأعداء فلا يقاومون بشن العدوان. أن قدرة الحلف على ردع العدوان تقوم على زيادة مستوى الردع ومصداقته بحسابات المخاطر والمكاسب والخسائر. والردع يقوم على عنصرين هامين هما توافر القوة والرغبة في استخدامها فعلاً، وهو ما يزيد من فعاليته



للأحلاف، هنا، هو الحلف المؤقت الذي يكون له مدة زمنية معينة ينقضي معها، طالت أم قصرت. وتحالف عاصفة الحزم – إذا نشأـ قد يكون دائماً أو غير ذلك. ووفقاً لمعيار البعد الجغرافي تقسم الأحلاف إلى أحلاف بين دول متقاربة جغرافياً، وهي الأحلاف الأقوى بسبب عنصر الجوار، وأحلاف بين دول غير متقاربة. وبالطبع، فإن التفاوض الجغرافي يعتبر عنصراً قوياً حيث يكون التعاون بين الدول الأعضاء لتنفيذ سياسات الحلف أيسر وأكثر فعالية. أما التفاوض الجغرافي بين أعضاء الحلف الواحد فهو قد يمثل صعوبة في تنفيذ أعضاء الحلف لالتزاماتهم الدفاعية. وتحالف عاصفة الحزم سيكون، عند نشأته، نموذجاً لتحالف فيما بين دول يجمعها الجوار الجغرافي المباشر أو غير المباشر.

ومن حيث الهدف، توجد أحلاف دفاعية وأخرى هجومية. والأحلاف الدفاعية هي النمط الغالب على مر التاريخ، وهي تنشأ بداعي الخوف من خطر مشترك يهدد الدول الحليفة، مما يدفعها إلى التحالف دفاعاً عن كيانها الإقليمي وحماية لأمنها القومي. أما الأحلاف الهجومية فتستهدف الإعداد للهجوم على دولة معينة، أو انتهاج سلوك عدائٍ تجاهها. غالباً ما تكون هذه الأحلاف الهجومية سرية. وتحالف عاصفة الحزم هو تحالف دفاعي بالأساس، إذ يدافع عن دوله الأعضاء من التهديدات والهجمات الخطيرة لكن دون أن يبادر بأعمال هجومية عدوانية. ووفقاً لعدد أعضاء الحلف تقسم الأحلاف العسكرية إلى أحلاف جماعية وأخرى ثنائية. والأحلاف الجماعية يزيد عدد أعضائها عن دولتين. أما الأحلاف الثنائية فتقوم بين دولتين اثنتين. ويترافق احتمال أن يكون الحلف الثنائي قائماً بين دولتين

بمعدلات ضخمة عبر الزمن، وبالذات في العقد الأول من القرن الحالي.

ويضاف إلى ما سبق، أن وجود عقيدة عسكرية متماثلة، أو مشابهة، بين الدول أعضاء الحلف، فضلاً عن التشارك في نظم التسلح والتدريب وإدارة العمليات القتالية من شأنها، جميعاً، أن تزيد من فرص وإمكانيات نجاح الحلف واستمراره. كذلك يكون الأساس الفكري أو الإيديولوجي الواحد أو المشترك فيما بين شعوب الدول الأعضاء في حلف واحد عاملاً مهماً في نجاح الحلف الدولي الواحد وفعالياته.

### ٣ـ أنماط الأحلاف الدولية:

تتعدد أنماط الأحلاف الدولية وفقاً للمعايير المستخدمة في تصنيفها. ومن بين هذه المعايير مدى قانونية الحلف، وإطاره الزمني، والبعد الجغرافي، والهدف من الحلف، وعدد أعضاء الحلف، ومدى علانية الحلف.

ومن حيث قانونية الحلف، توجد أحلاف رسمية وأخرى غير رسمية. والحلف الرسمي يستند إلى معاهدة بتحمل أعضاء الحلف بمقتضاهما التزامات قانونية صريحة تتعلق بموضوع التعاون العسكري واستخدام القوة لحماية مصالح الأمن القومي للدول الأعضاء. أما الحلف غير الرسمي فلا يتطلب تعهداً رسمياً يقوم على التنسيق والتعاون الرسمي من أجل رد فعل أو مقاومة عدو مشترك. وتحالف عاصفة الحزم سيكون، إذا نشأـ علينا.

ومن حيث الإطار الزمني للحلف قد يكون الحلف دائماً لا يحدد له أجل زمني معين أو تاريخ معين لانقضائه، والنمط الثاني

والدراسات العلمية. وتضم عمليات عاصفة الحزم المملكة العربية السعودية التي تلعب الدور الأكبر في مواجهة الحوثيين ليس فقط في اليمن، وإنما أيضاً على مناطق الحدود السعودية. وتضم العمليات أيضاً دول مجلس تعاون خليجي آخر ومصر والأردن. ومع تزايد الأعباء والتكاليف يمكن أن ينعكس ذلك بمزيد من التحديات على التحالف الخليجي العربي.

ويترتب على قيام الحلف الدولي التزامات دفاعية، أو هجومية، تباين من حيث صورها ومضمونها وطبيعتها، تبعاً لنص المعاهدة المنبثقة للحلف، والوثائق والأوراق الرسمية عن إستراتيجيات الحلف التي تصدر دورياً. ومن أهم الالتزامات التي تقع على عاتق المتحالفين، تجاه بعضهم البعض، الدعم العسكري الذي يأخذ أشكالاً عدة، منها المشاركة المباشرة في الحرب إلى جانب الحليف، ودعم الحليف تقنياً وفتياً، وتزويمه بالمعلومات الاستخبارية، وتدريب أفراد قواته المسلحة، ونصب محطات للتنفس ومراكيز للتجسس... إلخ.

وتتم الأحلاف الدولية بمراحل النمو والاتساع، والتدهور، ثم الانقضاض. ومرحلة النمو والاتساع تعقب قيام الحلف، وتعني تامي قدرات الحلف وانضمام المزيد من الدول إلى عضويته بما يعنيه ذلك من الحصول على مكاسب إستراتيجية، فضلاً عن تمية قدراته العسكرية من خلال زيادة مستويات تسليمهم، ورفع كفاءة عمليات التنسيق فيما بينهم. أما مرحلة التدهور فتبني مرحلة الانقضاض، وقد تشهد مرحلة التدهور انسحاب بعض الدول أعضاء الحلف منه، أو، على الأقل، تراجع مستوى التزام الدول الأعضاء، بالتزاماتها تجاه الحلف، وانخفاض مستوى مشاركتهم في أنشطتها. وينتهي الحلف بتحقيق هدفه، أو بزوال العدو المشترك، أو بغيرات جوهيرية داخل دوله الأعضاء. كذلك ينقضي الحلف عند عجزه عن تحقيق هدفه، أو عن التصدى للمشكلات التي تواجهه، أو عن التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليه أو على بيئته. كما ينقضي الحلف إذا حدث تحول في أهداف أو مصالح أعضائه، أو إذا تراجع خطر التهديد الخارجي الذي كان دافعاً لنشأة الحلف.

وليس ذلك مطروحاً في حالة عاصفة الحزم، لأن التحالف لم ينشأ رسمياً بعد، ويحتاج إلى جهد تنظيمي كبير. لكن الذي يمكن أن يحدث هو أن تطلق صعوبات وتحديات تحول أصلاً دون نشأة حلف عسكري بمعنى حقيقي.

\* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

ذواتاً نظام استبدادي، بينما يكون الحلف الجماعي بين دول لها رصيد من الممارسة الديمقراطية. وهذه نقطة تحتاج إلى مزيد من النقاش. ومن حيث معيار العلانية هناك أحلاف معلنة وأخرى سرية. وعادة ما تكون الأحلاف السرية ذات طبيعة هجومية تتيح لدولها الأعضاء الاستفادة من عنصر المفاجأة، وتحالف عاصفة الحزم سيكون بالتعريف حلفاً عانياً.

#### **٤- الأحلاف الدولية: ديناميات الممارسة:**

تمثل سياسة التحالف خياراً متاحاً أمام صناع قرار السياسات الخارجية والدفاعية. ولسياسة التحالف أساليب تطبيقية متعددة. وربما يتأثر أداء الحلف والخلفاء، ليس فقط بأهداف الحلف، وإنما أيضاً بتطور الحلف وبيان طبيعة المرحلة التي تتخذ فيها القرار، وما إذا كانت مرحلة نمو وأتساع، أم مرحلة تدهور وانخفاض أم مرحلة انقضاء وزوال، ويعتبر حجم الحلف من العوامل أو الديناميات المؤثرة على سلوك الحلف وممارساته. ومن أساليب الممارسة التي تتبعها الأحلاف الدولية العمل على عرقلة قيام أحلاف مضادة، والحيلولة دون اكتساب الأعداء لخلفاء جدد، وذلك عن طريق التأثير على حسابات الأعداء والمكاسب والخسائر المحتللة. ومن أساليب

الأحلاف، أيضاً، العمل على تجزئة أو تقسيت الأحلاف المضادة، وذلك عن طريق التفريق بين دولها الأعضاء. وتتجلى الدولة التي ترى أنه ليس بمقدورها منفردة أن تتصدى للأخطار والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها، فتسعى إلى اكتساب حلفاء إلى جانبها. وهنا، عندما تدرك الدولة أن قدراتها الذاتية غير كافية لتحقيق أهداف منها القومي، أو للدفاع ضد أخطار تحيط بها، فإنها تتجه إلى التحالف مع آخرين حتى تضمن أداء مهمتها في الحفاظ على أنها القومي بمزيد من الفاعلية عن طريق الحلف الذي تقيمه أو تتضم إليه. وينطبق هذا التحليل بوضوح على حالة دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة المملكة العربية السعودية التي تقود عملية عاصفة الحزم وتواجه تحديات وتهديدات من إيران ومن الحوثيين باليمن.

ويؤثر حجم الحلف على فعالية أدائه لوظيفته. فزيادة عدد أعضاء الحلف تعنى زيادة لقدرارات الكلية للحلف، ومن ثم زيادة فرص نجاحه في تحقيق أهدافه بفاعلية كافية. وفي المقابل، فإن زيادة عدد أعضاء الحلف وكبر حجمه، وإن كان يمثل مصدر قوة لقدراته، فإنه يمثل، أيضاً، تحدياً يتمثل في تزايد الأعباء والالتزامات الملقاة على عاتق المتحالفين. وهكذا، فإن مسألة الحجم الأمثل للأحلاف تظل مفتوحة لمزيد من الاجتهدات

## **التحالفات**

### **تليم الخيارات أهام صانع القرار الدفاعي والسياسي**

## اليمن .. وأمن البحر الأحمر

لا شك أن الحضارة اليمنية تعود بالظهور إلى نحو خمسة آلاف سنة، وقد سبقت ظهور العديد من الحضارات المجاورة، وكانت هجرات اليمنيين سبباً في نشوء تلك الحضارات، وبالتالي علاقة اليمن بمحيطه الإقليمي أزلية، وقديمة كما كانت اليمن محطة لاتساع بعض القوى القديمة، ومنها الأحباش، والفرس، وظهر ملامح علاقة اليمن بمحيطه الإقليمي أنها بنيت على أساس حسن الجوار، والتعاون في تعزيز الأمن والسلم لهذا المحيط<sup>١</sup>.

د. جاسم يونس الحريري\*

يمثل اليمن ركناً أساسياً لأمن الخليج العربي، وبوايته الجنوبية، وكذلك بالنسبة لدول القرن الإفريقي، ولبقية الدول العربية وخاصة مصر التي تعتمد في جانب مهم من دخلها القومي على قناة السويس، ولذلك فإن أي سيطرة أجنبية على هذه الممرات تعني خنق الرئة التي يتفس منها الخليج العربي، والجزيرة العربية ليس فقط لأنها ممرات لنقلات النفط، بل ممرات لاستيراد وتصدير السلع التجارية مع أسواق العالم الخارجية وخاصة أوروبا، وأميركا ، ودول الشرق الأقصى في آسيا ، من أجل ذلك ينبغي أن يشارك الجميع للحيلولة دون انهيار اليمن الموحد ، وأبعاده ولو قليلاً عن فوهة البركان، ويمثل اليمن أكثر من عشرة موانئ محورية، وجزر مهمه حاولت العديد من الدول، ولا تزال السيطرة عليها مثل جزر سقطرى، وحنيش الصغرى والكبرى، وكمران وعشرات الجزر الأخرى بما فيها جزيرة ميون التي تقع في قلب مضيق باب المندب الذي يتحكم فيه اليمن والذي تتتسابق الأقطاب الدولية، والإقليمية لبسط نفوذها عليه<sup>٢</sup>.

وعليه فإن الحقيقة التي يجب أن يفهمها العالم، ويدركها اليمنيون أنفسهم بأن اليمن الذي يشرف على باب المندب ويحرر العرب، وبموقعه الجغرافي الذي يشكل حزام أمن لدول الخليج البترولية، وبتاريخه، وإمكاناته البحرية، والبرية المتنوعة ، وببروطته البشرية التي يتميز بها يراد له أن يتفكك إلى دوليات وقبائل ولو حصل ذلك (لقدر الله) سيكون لذلك عواقب وخيمة، وعند ذلك لن ينحصر هذا الخطر فيه وحده بل سيترتب عليه انفجاراً يحرق دول الجوار ، سواء في القرن الإفريقي أو جنوب شبه الجزيرة العربية، وسوف تطول نيرانه دول حوض البحر الأحمر<sup>٣</sup>.

ومن جانب آخر يبدو أن عدم استقرار الوضع في اليمن يمكن أن يثير مخاطر قد تمتد إلى خطوط الملاحة البحرية المزدحمة التي تمر بالبلد الواقع جنوب شبه الجزيرة العربية وهو ما قد

شكلت اليمن بعد جيسياسي محوري أثر على منطقة الجزيرة العربية، والقرن الإفريقي بشكل كبير ، انعكس آنذاك في وجود دول متحضره توسيع شمالة، وشرقاً ، حتى أراضي واسعة من عمان، وأرض الحجاز ، وتهامة . وتأثرت بها دول إفريقية، كما بنى اليمنيون المهاجرون بعد انهيار سد مأرب حضارات متقدمة، مثل حضارات الفساسنة، والمناذرة في أقصى شبه الجزيرة العربية ودول أخرى، وكثيرة ، وقد كان اليمنيون يتواافقون مع المجتمعات المضيفة في وضع قواعد مشتركة للتعايش معاً، وأحياناً كانوا يلجؤون إلى فرض قواعدهم، وثقافتهم إن لم يجدوا تقبلاً لهم من الطرف الآخر، لهذا سميت اليمن (مهد الحضارات العربية)<sup>٤</sup>.

وإذا أردنا أن نستكشف أهمية اليمن في الحقبة الإسلامية فإن الحقيقة المؤكدة التي تقول إن اليمن شكل ثقلًا استراتيجياً مكن الدولة الإسلامية من فتح الكثير من الدول في العالم وفي مساندة النبي محمد (ص)، أو في التوسع، وبناء دولة الإسلام<sup>٥</sup>.

### أهمية اليمن في بعد الجيوستراتيجي:-

يتمتع اليمن بموقع استراتيجي فريد ، حيث يبلغ طول الساحل اليمني ٢٥٠ كم ، ويعد من أهم السواحل في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، فهو يمسك بزمام مفاتيح باب الجنوبي للبحر الأحمر ، وهناك تداخل وثيق بين مضيق هرمز ، وباب المندب ، وقناة السويس ، فهذه الممرات الثلاثة تعتبر الطريق الرئيسية للنقلات المحملة بنفط الخليج العربي باتجاه أوروبا بما يعادل ٢٠٪ ، وجميع تجارة آسيا مع أوروبا تعبّر إلى البحر المتوسط عبر مضيق باب المندب ، كما يربط حزام أمن شبه الجزيرة ، والخليج العربي ابتداءً من قناة السويس ، وانتهاءً بشط العرب ، ويعد اليمن أيضاً الشاطئ المقابل للشاطئ الإفريقي ، وبذلك يؤثر ويتأثر بما يحدث فيه ، وفي دول القرن الأفريقي ، ومن هنا

والضرورية جداً لتقديمها، وصناعاتها، ورخاء شعوبها، وأمنها القومي لا يمكن أن تترك للصدفة، أو عرضة لمخاطر محلية، أو دولية تمنع وصولها إليها بأسرع الطرق، وأقلها كلفة، وقد شرعت منذ زمن غير بعيد في فرض وجودها غير المباشر ومن ثم المباشر على الأرض ، حيث الموارد لتأمين استخراجها ، وضمان خطوط نقلها عبر البحار إلى بلادها ، وذلك بوجودها المستمر في البحار ، والمضائق في السويس إلى باب المندب، ومضيق هرمز على الخليج العربي، ومضيق (مالا) الاندونيسي عبر المحيط الهندي وعبر البحر المتوسط إلى جبل طارق فالمحيط الأطلسي<sup>٩</sup>.

ويرى مراقبون أن البحر الأحمر اليوم يعتبر مسرح تناقض دولي مابين الدول المشاطئة له أو المطلة عليه و مابين الدول الكبرى ، فهو بقعة جيوستراتيجية بامتياز كونه يتواكب مناطق

مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط ، والخليج العربي ، وأفريقيا الشرقية وهو عبر سهل ، وقصير ، واقتصادي ما بين هذه المصادر ودول الاستيراد وبخاصة دول الغرب ، كما أنه ممر استراتيجي لحركة الأساطيل الحربية مابين البحر المتوسط ، والمحيط الهندي ، وأفريقيا وصولاً حتى الصين ، واليابان ، والمحيط الهادئ. لذلك لم يعد من المستغرب أن يشهد هذا الحشد الهائل من حركة الأساطيل الحربية المتعددة الجنسيات والتي تتحرك وتنتشر فيه أو عبره إلى خليج عدن ،

وبحر العرب ، وشواطئ الصومال وحتى المحيط الهندي ولعل ما يحدث من مشاكل في بعض البلدان المطلة عليه كما في اليمن ليس بعيداً عن سياسات الدول الكبرى وإستراتيجيتها لتأمين مواطن أقدام سياسية، وعسكرية لها لضمان أمنها القومي، ومواردها الضرورية سواء أكان ذلك لاستمرار تطورها أم لاستمرار تقوتها وبما أن منطقة الشرق الأوسط والخليج وشرق أفريقيا تحتوي أكثر من ثلث الاحتياط العالمي من مصادر الطاقة (نفط غاز) وفي غياب بديل جاهز أو وشيك لهذه الطاقة فإن الدول الكبرى تتنافس للوصول أو للإستيلاء على هذه الموارد وبما يمن هذا الثمن تدفعهاليوم كما في الأمس دول هذه المناطق وشعوبها فرضي، وتختلف، ودماء<sup>١٠</sup>.

ويربط بعض الخبراء بين أمن البحر الأحمر والأمن الخليجي، ودور اليمن في ذلك فأحياناً يشار إلى أمن البحر الأحمر، وضماناته، وتكوناته كبديل للأمن الخليجي بالنسبة للمملكة العربية السعودية كما أشار إلى ذلك الباحث (توفيق السيف) الذي دعا المملكة العربية السعودية إلى تشكيل تحالفات بديلة اسمها (التحالفات الإستراتيجية) تدخل فيها دول (اليمن، ومصر، والسودان)، وعملياً هي دول البحر الأحمر. أما

يعوق مرور السفن في مضيق باب المندب الضيق الذي تعبره حوالي أربعة ملايين برميل يومياً من النفط إلى أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية وأسيا ويقول (جي بيتر) الباحث في مجلس الأطلسي وهو مركز أبحاث أمريكي «إذا زاد التوتر في مياه المنطقة أو فرض نظام صارم للتفتيش، فمن البديهي أن يكون هناك تداعيات على الملاحة في باب المندب ربما تتشكل نقطة اختناق حقيقة»<sup>١١</sup>.

### **أهمية اليمن في المنفلو السوفيتي والأمريكي:-**

لابد من القول أن مسارعة الاتحاد السوفيتي السابق لإيجاد موطئ قدم له فيما كان يسمى بجمهورية (اليمن الديمقراطي الشعبية الجنوبية) لن تكون بعيدة المنال، باعتبار العشق الروسي، والsovieti القديم لمياه (البحار الدافتة) هي السبب الذي جعل الاتحاد السوفيتي فيما بعد إمبراطورية درجة ثانية مقارنة ببريطانيا، وفرنسا اللتين كانتا أساساً لهما تجوب البحار السبعة في سباق محموم من أجل الهيمنة، والضم، والانتداب<sup>١٢</sup>.

## **عدم الاستقرار في اليمن يثير مخاطر قد تصا إلى خطوط الملاحة الدولية**

ولا يجد المراقب المنصف إجابة شافية على التساؤل المهم التالي:- ما هو أهمية اليمن في المنظور الأمريكي؟ فإن رجل الاستخبارات الأمريكي ميكائيل موريل Michael Morrell الرجل الثاني في المخابرات الأمريكية مؤهل للإجابة عليه، حيث أعلن موريل عبر شاشة CBS الأمريكية في مارس ٢٠١٥م، أن اليمن (يشكل أخطر بقعة في العالم على الإطلاق بالنسبة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبار ما أنتجته من جماعات إرهابية وما أفرزته من خباء إرهاب قفز بعضهم إلى قوائم أخطر رجال في العالم مراراً، ناهيك عن هؤلاء الذين تخرجوا من خلايا الإرهاب في اليمن ، واضططعوا فعلاً بأعمال إرهابية من أمثال الأخوين جوهر وتمران سارانيف اللذان قاما بتفجير ماراثون مدينة بوسطن قبل بضع سنوات<sup>١٣</sup>.

### **علاقة اليمن بأمن البحر الأحمر:-**

ويبدو أن أهمية اليمن لها علاقة بأمن البحر الأحمر ، حيث لا تكمن أهمية هذا البحر بذاته فقط ، بل بموقعه ، وموارد الدول المشاطئة له من مصر إلى السعودية، واليمن ، والسودان ، فهذه الدول تمتلك كميات ضخمة من النفط ، والغاز ، وعلى سواحلها تقوم الأنابيب ، والمحطات ، والمرافق لتصدير هذه المواد الضرورية إلى الدول شرقاً، وغرباً من اليابان والصين وحتى أوروبا، والقاربة الأمريكية، لذلك تعتبر هذه الدول أن موارد الطاقة الموجودة في هذه المنطقة من العالم (حوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي)

## ملف العدد

الفكرة ، فإن تجمع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر في مجلس تعاون ومن ضمنها اليمن على غرار مجلس التعاون الخليجي تكون له أمانة عامة، ومقر، ونظام يحكمه يشكل عملاً استراتيجياً مجلس التعاون الخليجي من الناحية الإستراتيجية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، على أن يمثل ذلك المجلس مدخلاً واسعاً ل الصادرات الخليجية إلى الدول الأفريقية، ناهيك بإمكانية قيام مراكز لبعض الصناعات البتروكيميائية، والبترولية في بعض تلك الدول بخصوص أنتاجها لاستهلاك المحلي، أو التصدير إلى الدول الأفريقية، ويسهم في قيام قوة عسكرية مشتركة تحمي مصالح دول البحر الأحمر تستعمل كقوة تدخل سريع<sup>١٢</sup> . أنها محاولات جادة من شعوب المنطقة نحو التكتل ، وإيجاد تكتلات جديدة لأن عالم اليوم لا تعيش فيه القوة المنفردة في عالم تتصارع فيه الإرادات الدولية نحو تحقيق مصالحها الإستراتيجية، وحتى الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتجه إلى التحالف والتكتل مع القوى الأخرى أو خلق التكتلات الجديدة المواجهة للتكتلات الأخرى التي تعتبرها في منظورها الاستراتيجي خصم لصالحها كما حدث في خلق واشنطن لحلف (الباسيك) في مواجهة رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة برابطة (آسيان).

\* أستاذ العلاقات الدولية والإستراتيجية المساعد  
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

خبراء (الاستراتيجيات الأمنية) فينتظرون إلى أمن البحر الأحمر كجزء أصيل من أمن الخليج يكمله، ويحتاجه اقتصادياً، وأمنياً، وفي هذا الشأن يقول الباحث السوداني محمد يوسف الجعيدي (كان ببداية المبادرات لأمن البحر الأحمر هي المبادرة التي أطلقها المملكة العربية السعودية، والتي كانت من نتائجها ميثاق أمن جدة الذي جرى توقيعه بمدينة جدة في ٢٠ أبريل عام ١٩٥١ والذى ضم إلى جانب مصر، وال سعودية، اليمن، وهدف ذلك الميثاق إلى حماية أمن البحر الأحمر، من خلال الدفاع المشترك ضد الدول الخارجية.

ويعد هذا الميثاق أول خطوة عربية لضمان أمن البحر الأحمر في سبيل مواجهة أي تهديدات خارجية لهذا البحر، وبعثر هذا الميثاق استمرت الجهود، والمحاولات العربية من أجل الوصول إلى اتفاق على إستراتيجية موحدة لحماية البحر الأحمر بمداخله الجنوبي والشمالي، واستكمالاً لهذه الجهود دعت المملكة العربية السعودية مؤتمر جدة في يوليو ١٩٧٢ ضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر حينها (مصر، أثيوبيا، السودان، اليمن، علاوة على السعودية). ولكن الاتفاقيات ركزت على تقاسم الموارد ولم تركز على بعد الأمني<sup>١١</sup> .

وقد طرح الباحث السعودي الدكتور (حمد بن عبد الله اللحيدان) في مايو ٢٠١١ م، فكرة إقامة (دول مجلس التعاون في البحر الأحمر) ، ومع اعترافه بتأثير اختلاف المستوى الاقتصادي، والتعليمي، والمعيشي لدى دول البحر الأحمر ، وضعف التنمية، واختلاف نظم الحكم، وغياب التخطيط الاستراتيجي على واقعية

## الهوامش

- ١- أمن اليمن وتأثيره على الأمن الإقليمي والسلم الدولي، (صنعاء، وزارة الداخلية، مركز الإعلام اليمني، ٢٠١٥/٢/٥).
- ٢- عبد الإله تقي، تحليل العمق الجيوسياسي الحقيقى لليمن، المصدر أونلاين، ٢٠١٢/١/١٠.
- ٣- المصدر نفسه.
- ٤- عبد إبراهيم ، الأزمة اليمنية وانعكاساتها على أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي ، موقع فرجت (اريترال).
- ٥- كذلك أنظر:- أحمد دياب، عاصفة الحزم تردد كمasha إيران البحري، (أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٥/٣/٢١) . ص ١.
- ٦- مخاطر الحرب اليمنية على الملاحة الدولية ونقل النفط بالمنطقة، المدائن(الرياض)، ٢٠١٥/٣/٢٧.
- ٧- د. محمد الدعمي، وما أدراك ما اليمن، الوطن (سلطنة عمان)، ٢٠١٥/٢/٢١.
- ٨- المصدر نفسه.
- ٩- د. أحمد علو، البحر الأحمر صراع على طرق الموارد بين مضيقين، مجلة الجيش، العدد ٢١٠، (لبنان، الجيش اللبناني، نيسان ٢٠١١)، ص ١.
- ١٠- المصدر نفسه.
- ١١- عمر البشير الترابي، التحديات الأمنية على ضفاف البحر الأحمر تشكل دولة عملاً استراتيجياً مهما يحتاجه الأمن الإقليمي، الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠١٤/١/١٥
- ١٢- المصدر نفسه.

# اليمن.. وانكشاف إكراهاته الخارجية.. الرؤية الحاكمة الحل

كيف سيحسم الصراع في اليمن؟ والكيفية التي يتحدث عنها التساؤل تنطلق من الأوضاع المعقّدة التي يعيشها اليمن حالياً، وبالذات من منظور إكراهيين، الأول، الحوثيون وبعدهم الإيراني، واستقواؤهم بالسلاح المسلوب من الجيش اليمني والقادم من إيران، وكذلك انتشارهم المسلح على الكثير من الأرضي، والثاني، تنظيم القاعدة في جنوب اليمن، وتحوله إلى أقوى من التنظيم المركزي في باكستان وأفغانستان، ولماذا الجنوب اليمني؟ التساؤل الأخير يفتح بدوره قضايا الفقر والمجاعة والأمية والأمراض التي حولت اليمن إلى حاضنة لجماعات التطرف والارهاب، لن نتفاجأ إذا ما أعلن قريباً ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» بدوره عن افتتاح فرع له في اليمن، وهذا كلّه يجعلنا نطلق تحذيراً من العيار الثقيل، نقول فيه بكل صراحة أن الخليج في مفترق طرق وفق مختلف السيناريوهات إذا ما ظلت الأوضاع الراهنة قائمة.

د. عبدالله عبدالرزاق باحجاج\*

الخليجية أن تساعدهم على تحقيقه بعد انكشاف قوة جماعة الحوثيين السياسية والعسكرية والميدانية ،، وارتباطها الخارجي، وهو ارتباط لن يكون مؤقتاً بمعنى أنه سينتهي بمجرد اتفاق اليمنيين على أية تسوية سياسية، وإنما سيظل دائماً، بمعنى أنه سوف يشكل صداعاً مستداماً للجغرافيا الخليجية، وذلك كبرى إنكشافات الأوضاع الراهنة في اليمن، فهل التسوية المقبلة ستتسع مالكي آخر في اليمن على غرار مالكي العراق أو ستتسنج في اليمن تجربة حزب الله في لبنان؟ تطرح تلك الرؤية أبرز الإشكاليات التي سيواجهها الخليج خاصة والمجتمع الدولي عامة

وتبدو لنا تلك الإكراهات غائبة في الفكر السياسي الخليجي، أو أنها لا تحتل الأولوية في سلم أولوياته الراهنة، وذلك لأنشغالاته بضغوط الظرفية الراهنة أو لاعتقاد بعض وحداته بأنها خارج التأثير اليمني المباشر، وهذا (وهم) كما سيجيلى لنا ذلك، وتلك الكيفية هي التي ينبغي أن تشكل شغل الخليج الشاغل الآن، خاصة وأن اليمن قد دخل التسوية من أبوابها الواسعة بعد موافقة الحكومة اليمنية والホوثيين على مؤتمر جنيف، لكن أي تسوية يريدها اليمنيون لليمن في إطار محیطه الإقليمي الخليجي في ظل تلك الإكراهات؟ وكيف يمكن للأنظمة



وبالتالي، فإن أية تسوية للازمة اليمينية ينبغي لا تقتصر فوق التساؤلات التالية:

السؤال الأول: هل اليمن يحتاج إلى دولة قوية أم إلى رئيس قوي أو هما معاً؟

السؤال الثاني: كيف سيتم إعادة تشكيل الجيش اليمني والمؤسسات الأمنية بعد اختراقها من الحوثيين؟

ومن هنا التساؤلان الاستراتيجيان، ينقرع عندهما مجموعة تساؤلات مهمة تضع القضية في إطارها الصحيح، أبرزها:

السؤال الثالث: هل الحل السياسي المرتقب في اليمن، سيحول الحركة الحوثية إلى حركة سياسية مجردة من الأسلحة التي استولت عليها خاصة الثقيلة والمتعددة أم سيجعلها قوة مزدوجة، سياسية وعسكرية؟

السؤال الرابع: هل لدى الخليج رؤية لمواجهة استنساخ الحوثيين لتجربة حزب الله في لبنان، أو إذا ما أنتجت أية عملية سياسية، انتخابية، شخصية حوثية وفق نموذج الماكي في العراق؟

#### **قوة الحوثيون .. والتلازم الأمني اليماني - الخليجي.**

يعيش اليمن حالياً مخاضاً عسكرياً صعباً مع جماعة الحوثيين الذين يحاربون مع قوات صالح تحت راية الجيش اليمني بأسلحته الثقيلة والخفيفة، وبالتالي، فقد أصبح الحوثيون جماعة عسكرية وسياسية مزدوجة، تمكنت من بسط سيطرتها الميدانية، وتعسّر إلى امتدادها للعديد من المناطق اليمينية لولا مقاومة المقاومة اليمينية رغم محدودية سلاحها، وافتقارها للإمكانيات القتالية الأخرى، وهي تعتقد أي الجماعة الحوثية الآن بتكافؤ القتال - من وجهة نظرهم - وتحصره أي فتالها مع السعودية، وتعطيه

إذا لم تنجح عاصفة الحزم في تجريد الحوثيين من أسلحتهم الثقيلة والمتوسطة وحتى الخفيفة، وهذا يبدو لنا مستحيلاً قياساً بتجارب إقليمية مماثلة، فيظل الرهان على المفاوضات، فهل ستتجه المفاوضات الراهنة في تكميله عمل عاصفة الحزم؟ تبدو لنا هذه المسألة تكتفها الكثير من التعقيدات، منها ما يتعلق بغياب رؤية الإكراه الحوثي في مرحلة ما بعد التسوية، وكذلك غياب الإرادة الجماعية الخليجية في حل الإكراه الحوثي وبعده الخارجى حتى لا يعود مجدداً بأى شكل عسكري، ومنها ما يتعلق بالمجتمع الدولي الذي لا يبدو لنا أنه يعطي لهذا الإكراه أي درجة اهتمام تذكر بعد تخليه عن محاربة تنظيم القاعدة في جنوب اليمن الذي ينبغي أن يكون ذلك ملتفاً لسلطنة عمان، وهذا كله يدفعنا إلى التعاطي مع هذه القضية من زواياها الحادة من خلال النقاد للأوضاع الراهنة في اليمن، واستشراف إكراهاتها الحوثية الحالية والمستقبلية، ومدى تقاطع فرع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتنظيم داعش في نفس الإكراه الحوثي للمسارين الخليجي والعالمي .

#### **تساؤلات استشرافية .. مت درحم الأوضاع الراهنة.**

القضية الكبرى في الأزمة اليمينة لا تكمن في التوصل إلى حل سياسي مجرد من أية كيفيات محددة، وإنما ينبغي أن يكون وفق رؤية مستقبلية تتطلّق من الواقع اليمني الذي تفجرت منه قوى الحوثيين في الشمال، والقاعدة في الجنوب، وكذلك طبيعة الأوضاع الراهنة التي يعيشها اليمن في ظل سيطرة جماعة الحوثيين على أجزاء كبيرة من اليمن ومحاولاتهم حتى الآن على السيطرة على اليمن كاملاً، وكذلك تهديد قوة الحوثيين العسكرية الأمن السعودي بالصواريخ



فاعليها المحليين والإقليميين وتحديداً من حيث تفكير الجيش، فظهور القاسم المشترك في الثلاث حالات، وإنها يشار إلى اليمني والعراقي وتفكير المؤسسات.. قاسم آخر مشترك، والبعد الشيعي قاسم ثالث مشترك، فهو سيكون الجيش اليمني مكون من ميليشيات حوثية مثل الجيش العراقي المكون من ميليشيات شيعية بقيادة إيرانية؟ هذا التساؤل يفرض نفسه في الطرح فرضاً قوياً في ضوء ما ذكرناه سابقاً من سيطرة الحوثيين وقوات صالح على الجيش اليمني، فكيف سيتم بناء الجيش اليمني في ضوء ذلك الواقع؟ علينا أن نتأمل فيما يطّرّحه هذا التساؤل من رؤية بعيدة المدى، والبحث في تلك المشتركات والتقارب بين الحالتين العراقية واليمنية قبل التوصل إلى تسوية في اليمن لا تأخذ بعين الاعتبار تلك الاكراهات المستقبلية.

من هنا، ينبغي أن نوجه رسالة عاجلة للخليج مفادها، أن البحث عن تسوية سياسية لازمة اليمنية ينبغي الا تتجزئ في خاصتها الجنوبية، بلتين مشابهتين كالمالكي في العراق وحزب الله في لبنان، ومن ثم يصبح اليمن الشقيق والجار جرحاً نازفاً ومستداماً، وحالة احتراق تأكل ابنائها وتؤثر على استقرار جيرانها على وجه الخصوص. تنظيم القاعدة في اليمن .. إكراه آخر في خاصرة الخليج.

نسنديع قوتي القاعدة وال الحوثيين دون غيرهما من القوى اليمنية الأخرى لدعاعي الأوضاع الراهنة في اليمن من جهة وكذلك لدورهما في قلب المعادلات ليس داخل اليمن فقط وإنما على الأمن والاستقرار الإقليمي الخليجي والعربي، ولماذا العالمي؟ وذلك بعد أن تبني فرع تنظيم القاعدة في اليمن الاعتداء على الصحفية الفرنسية التي تنشر رسوماً كاريكاتورية ساخرة ضد نبينا وسيدنا محمد عليه أفضل الصلوة والتسليم، وهذا يعني قدرته على المساس بالأمن والاستقرار العالمي، وهو فعلاً مؤهلاً لذلك ، فقد كشفت أجهزة الاستخبارات الغربية أن تنظيم القاعدة في اليمن قد أصبح أكثر ابتكاراً وجرأة حتى من تنظيم القاعدة المركزي الذي يتعذر من افغانستان وباكستان مقراته، فتنظيم القاعدة في جنوب اليمن قد أصبح كذلك ملتقى الجهاديين في العالم بعد الاندماج الرسمي مع حركة الشباب الصومالية، وانتقال عناصرها عبر خليج عدن، من هنا يعزز قلقنا من الإكراه المجاور للخليج وبالذات سلطنة عمان التي ترتبط باليمن حدود طويلة جبلية وساحلية، وكل الظروف اليمنية مواتية له، حيث التهميش والفقير والأمية العالمية تقدرها إحصائيات غير رسمية (٧٠٪) في الاريفا (٢٨٪) في المدن، وأخر تقارير البنك الدولي يكشف عن ارتفاع مذهل لنسبة الفقر حددها في (٥٤،٥٪) من المجموع السكاني الذين يزيد عددهم على

معادلة عسكرية لها دلالات وأبعاد كثيرة، سوف تؤثر سلباً على أية تسوية مقبلة، فهي تصور المشهد باستمرار غارات قوات التحالف بقيادة الرياض على مواقعها ومواقع قوات صالح، مقابل استهدافها لمدن حدودية سعودية بالصواريخ، وبالذات صواريخ سكود، وأحياناً يخرج كبار متذوّهاً بتلوّح ميزة تفوقهم الميداني عبر انتصاراتهم على رجال المقاومة الشعبية، فكيف سيكون نتائج أية تسوية في ظل هذه الأوضاع ببعدها العسكري والسيكولوجي؟ لا يمكننا أن نقف فوق هذا الوضع السيكولوجي أبداً، فمن خلاله سوف تبني الموقف الحوثية والإيرانية في أية تسويات حالية أو مقبلة، وهذا ما حدث في مؤتمر جنيف، وذلك عندما رفض الحوثيون حلفاؤهم أي حوار مع الحكومة اليمنية، وطالبوها بالباحث مع الرياض، أنه ذلك الشعور الذي تملّيه حالة الاستقواء بالصواريخ وإيران، وهذا الوضع له ما يعزّزه على صعيد الأوضاع الراهنة في اليمن، فمنذ عام ٢٠١٤م أصبح الحوثيون يتحكمون باليمن بعد أن أسقطوا الدولة واستولوا على أسلحتها مع قوات الرئيس المخلوع صالح، وتمكنوا من زرع وإدماج عناصرهم في بنية المؤسسات الأمنية والعسكرية - تقدّر بعض المصادر عددهم عشرين إلّا - منذ أن كان الرئيس عبدربه منصور في السلطة في صنعاء حتى أصبحوا يحاربون الآن رجال المقاومة الشعبية بعتاد الجيش اليمني، ويستهدفون به

## «القاعدة» في جنوب اليمن حاضنة للإرهاب العالمي وقدر على تهديد استقرار أوروبا

مناطق شرقية وحدودية في المملكة العربية السعودية، إذن ما مستقبل هذا السلاح؟ خاصة بعد ما وضع الحوثيون أيديهم على أسلحة الجيش اليمني الثقيلة والمتسططة والخفيفة، بحيث أصبحوا يمتلكون (٧٠٪) من قدرات الجيش اليمني، هذا بالإضافة إلى الأسلحة التي زودتهم بها إيران بحراً وجواً، فقد كان هناك خطأ جوياً مفتوحاً بين صنعاء وطهران - تناولناه في مقاننا السابق - وفي تقرير سري - مسرّب - للأمم المتحدة رفع إلى مجلس الأمن الدولي، كشف أن إيران تقدم أسلحة إلى الحوثيين منذ عام ٢٠٠٩م، على الأقل، وهذا الوضع يفتح لنا نوافذ كثيرة لاستشراف تداعيات قوة الحوثيين العسكرية الحالية والمستقبلية، منها نسخ نموذج حزب الله اللبناني في اليمن الذي هو الآن قوة سياسية وعسكرية فوق قوة الدولة اللبنانية، وكذلك الحالة العراقية سواء من حيث انتاج نخب حاكمة كالمالكي مثلاً أو سيطرة طهران على العراق إلى حد تهديدها للدول المجاورة، وما نشر منظومة صواريخ إيرانية في العراق باتجاه السعودية مؤخراً إلا مثلاً استدلالياً يمكن إسقاطه على الحالة اليمنية لو سقطت في أيدي طهران مباشرةً أو عبر الوكيل الحوثي، من الأهمية بممكان استدعاء تلك التجربتين حتى لا تتكرر في اليمن، وعندها لن يتأثر بها اليمن فقط وإنما الخليج، فهناك متشابهات وتقاسمات في التجربتين من حيث

## يمن المستقبل تقوم على رئيس قوي ودولة اتحادية متاغمة مع الخليج وت تكون من فيدرالية تضم ستة أقاليم

الخليجي من جهة وكونهما تشكلا بواستان لبيبة الدول الخليجية الأخرى لحدودهما المشتركة مع اليمن، من هنا ينبغي أن نعمن الفكر الاستشرافي في وضع الحوثيين في آية تسوية مقبلة دون إغفال ما وراءه من بعد إيراني سيظل متلازمًا له إلى الأبد، وكذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي لليمنيين الجاذب لقوى التطرف والإرهاب، وهذا ليس شأن خليجي خالص وإنما تشاركه كذلك الدول الكبرى التي لها مصالح متعددة في استقرار الخليج واليمن، فاليمن - كما هو معروف - يمتلك موقع استراتيجي فريد، فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، كما يقع على مضيق باب المندب، وهناك تداخل وثيق بين مضيق هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يمثل طريقاً للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا. كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قناته السويس وانتهاءً بشط العرب، فهل من مصلحة الخليج والغرب التوأمين الإيراني في اليمن؟ أو هل من مصلحتهم أن يظل اليمن بيئة جاذبة للجماعات الإرهابية؟

كان ينبغي على الخليج ومن يشارطوه لهم اليمني أن يبحثوا عن رئيس قوي لليمن لمرحلة انتقالية يعمل على تأسيس دولة يمنية اتحادية قوية، بجيش دفاعي خال من أيه مليشيات ايديلوجية أو قبلية، ودستور اتحادي واحد، وحكومة اتحادية واحدة، وبرلمان اتحادي واحد، ومحكمة اتحادية واحدة، وعلى اليمنيين أن يفكروا في الفيدرالية بستة أقاليم، وليس بإقليمين، فذلك لصالح قوة الدولة حتى لا تتمرّك القوة اليمنية المحلية أو المركزية في إقليمين وإنما مجموعة أقاليم تتوزع عليها القوّة في انشطارية مسيطرة عليها بقوة الجيش المركزي والمؤسسات الاتحدية مع وجود حالة تناجم وانسجام مع نظيراتها الخليجية، وربما على بعض الدول الخليجية أن تعيد النظر في موقفها من انضمام اليمن للمنظومة الخليجية، أو تسمح بوجود علاقة متقدمة معها حتى تتشكل اليمن من براثن التخلف الشامل الذي ينبع الإرهاب وشراء الانفس ويجعل من قوى الإرهاب والتطرف تتخذ من اراضيه قواعد لها لتحقيق احلامها والمساس باستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، وحتى يشعر اليمنيون بأنهم في اطار دولة مرتبطة بمصالح كبرى مع محياطها الخليجي ،، الطبيعي ،،

\*كاتب وخبير إعلامي عمانى

(٢٢) مليون نسمة وفق احصائيات رسمية صدرت عام ٢٠١١م، ووفق التقرير فقد تضاعف معدل البطالة في صفوف الشباب إلى (٦٠٪)، ويكفيانا من التقرير تلك الأرقام للاستدلال على أن آية حركة أو جماعة تملك المال يمكن أن تستقطب العنصر الديموغرافي إليها وبسهولة .

والتساؤل الأهم، هل سيظل تنظيم القاعدة منحصراً أو محصوراً داخل جنوب اليمن؟ هنا علينا أن نرجع إلى هدفه السياسي من اتخاذ جنوب اليمن مقراً له، وهذا الهدف قد أعلن التنظيم نفسه، وهو يكمن في إقامة إمارة إسلامية في الجنوب اليمني من منظورهم الخاص، إذن، هل ستظل هذه الإمارة متوقعة داخل حدود جغرافية ضيقة؟ من هنا يظهر لنا المكانة اللوجستية والاستراتيجية لسلطنة عمان وللمملكة العربية السعودية في ضوء مساعي التنظيم نفسه لإقامة دولة إسلامية في عدة مناطق عربية، ولا يمكن لسقوط أن تقلل من خطر القاعدة عليها، خاصةً بعد ما رصدت محاولات للقاعدة للامتداد داخل أراضيها، وبالذات عام ٢٠٠٢م، وذلك عندما أعلنت السلطنة عن اكتشاف وتفكيك خلية لعناصر تنظيم القاعدة، ويمكن هنا كذلك أن نفتح رؤية استشرافية أخرى، وهي تكمن في البديل المحتمل لتنظيم القاعدة المركزي نفسه إذا ما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها مع حركة طالبان الجارية في الدوحة منذ عدة سنوات، فهل سيكون البديل جنوب اليمن؟ لن نستبعد كذلك من رؤيتها الاستشرافية أمكانية وجود خلايا نائمة لتنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في اليمن "داعش" كل السيناريوهات قائمة، واحتمالية الوجود لها نسبة مئوية مرتفعة جداً، كما أن أوروبا ينبغي أن تخوف كذلك من وجود أقوى فروع تنظيم القاعدة في جنوب اليمن، فاحتمالية تصدر هذا الفرع للإرهاب في أوروبا قائمة، ونفس المخاوف ينبغي أن تسحب على تنظيم داعش، فجغرافية اليمن يمكن أن تسهل هذا التصدير، علينا هنا أن نستوقف كثيراً عند تشبيه الاستخبارات الأمريكية جماعة الحوثيين بمقاتلي داعش، فهل من مصلحة الخليج والغرب أن تظل تلك الاكراهات في اليمن؟ إذن هل التسويات الخليجية والدولية على وباً ينبغي أن يكون عليه المستقبل السياسي لليمن؟

### قوة الدولة .. فوق كل القوى اليمينة.

إن استشهادنا بتداعيات الحالة اليمينة على الرياض ومستقط، يرجع كونهما أكبر دولتين في منظومة مجلس التعاون

# عاصفة الحزم

## ودور إيران في المنطقة

تجاوزت طموحات الهيمنة الإيرانية على المنطقة وبسط نفوذها على الساحة الإقليمية قدرات طهران الحقيقية ولكنها وصلت إلى مرحلة ما يمكن أن يطلق عليه «الهروب إلى الأمام»، لأسباب داخلية وخارجية عديدة ليس في هذه الورقة مجال لعرضها ومناقشتها. في خضم هذا التمدد الإيراني في المنطقة العربية عبر سياسة «الحرب بالوكالة» وتبخترها الطائفية مدعوماً بنسخة الانتصارات، وليس فقط عدم اكتتراث القوى العظمى بهذا التوسع، بل والجلوس مع طهران على طاولة واحدة للتفاوض حول برنامجه النووي، كسرت الدول الخليجية وبعض الدول العربية بقيادة المملكة العربية السعودية الصمت الطويل وقررت أن تقول لقادة إيران وبصوت واحد «كفى» عربدة سياسية في المنطقة العربية. من هنا انطلقت « العاصفة الحزم» لتكون مواجهة لإيران والقوى العظمى في آن واحد. لقد كانت التطورات المتسارعة على الساحة اليمنية ومحاولة إيران تقويض الشرعية هناك عبر «حركة أنصار الله» الحوثية وبالتحالف مع الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، ودعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بالتدخل العسكري لإنفاذ اليمن من أطلق عليهم «دمى إيران» كانت جميعها كفيلة بشعور دول التحالف بهذا الخطر الذي لن يتوقف مطلقاً عند حدود «صعدة»، بل أن السيطرة على اليمن ستفتح، ولا شك، الشهية الإيرانية للحصول على المزيد.

د. محمد بن صقر السلمي\*





الأمام وتسعى لفرض سياسة الأمر الواقع عبر فوهة البندقية «القادمة» من طهران.

#### مشروع الملا الشيعي الإيراني:

قبل الحديث عن الحالة اليمنية وكيف توغلت إيران في اليمن عبر حركة الحوثي، دعونا بداية تستعرض، بشكل موجز جداً، المشروع الإيراني في المنطقة العربية بعد الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م، ووصول الملا إلى السلطة هناك. لم يخف المشروع الإيراني تجاه دول الجوار العربي على أحد وقد برع ذلك خلال الحرب العراقية الإيرانية. إلا أن الحديث عما يسمى بالهلال الشيعي الإيراني قد جاء متآخراً بعض الشيء. إن أول من تحدث عن هذه العبارة أو المصطلح هو الملك عبد الله الثاني، ملك الأردن، أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤م، عبر فيه عن تخوفه من وصول حكومة عراقية موالية لإيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال يخضع

لقد عملت إيران، وعلى مدى سنوات، لإيجاد موطئ قدم لها في جنوب الجزيرة العربية وعلى مقرية من حدود المملكة العربية السعودية. وحيث أن العنصر الوحيد الذي قد يحقق هذا الطموح الإيراني هو فرقه ضئيلة في المجتمع الزيداني اليمني، عملت طهران على تضخيمه، تارة، وتلميعه والترويج له، تارة أخرى. إنه استثمار طويل الأمد تُبدع إيران دائماً في إنجاحه، معتمدة على خبرة تراكمية بدأت من لبنان حيث زرع «حزب الله» ثم في العراق والبحرين ومحاولات خجولة في السودان وبعض دول شمال أفريقيا. لقد استقطبت طهران، عبر الحرس الشوري ووزارة الاستخبارات الإيرانية، رموز الفرقـة «الجارودية» في اليمن وقامت بتدريبهم في معسكرات الحرس الشوري داخل إيران وخارجها، وكان ذلك جنباً إلى جنب مع جرارات مكثفة لحقن الأديولوجية الشيعية الاثناعشرية، ممثلة في «بدعة» ولاية الفقيه الحصرية جداً. في نهاية المطاف، آتى الزرع أوكله واستغلت الحركة الحوثية عدم الاستقرار في اليمن، خاصة بعد ثورة ٢٠١١م، لتتفجر إلى

- مواطية «ل العدو» للانقضاض والإخلال بأمن واستقرار البلاد.
- تحقق الجانب المذهبي المتمثل في الترويج لمفهوم ولادة الفقيه وسياسة تصدير الثورة.
- تكريس الهيمنة الإيرانية على المنطقة العربية عبر أذرعها العسكرية والإعلامية والسياسية في الداخل العربي.
- تحسين موقعها التفاوضي مع الغرب والحصول على أقصى قدر من المكاسب.

للنفوذ الشيعي يمتد إلى لبنان ويخل بالتوزن القائم مع السنة، ورأى في بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، وهو يمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة. ويمكن تخيل مراحل هذا المشروع الإيراني في النقاط التالية

- المشروع بدأ منذ انتصار الثورة في 1979 م.
- اضحت معالم المشروع الإيراني الطائفة بعد وفاة الخميني.

### اختراق اليمن:

ويعد أن استعرضنا طبيعة المشروع الإيراني، أدواته وأهدافه، ندخل الآن إلى الحالة اليمنية وكيف نجحت إيران في اختراق اليمن، ذلك المجتمع المتاجس الذي أبعد ما يكون عن الصراعات المذهبية والعقدية. يأتي أتباع المذهب الزيدية في اليمن كحلقة من حلقات المشروع الإيراني في المنطقة، وذلك للسبعين: القومي والمذهب، والمكانة التي تحظى بها اليمن على هذين المسارين، ومن بين الأسباب التي ساعدت على اختراق أبناء المذهب الزيدية:

- عامل التشيع المشترك بين المذهبين وإن كان المذهب الزيدى أقرب للسنة منه إلى الشيعة إلا أنه أصبح يصنف ضمن الفرق الشيعية.
- استغلال جهل أبناء الزيدية بحقيقة الأهداف الإيرانية وكذلك بطبيعة المذهب الزيدى بسبب انحسار دور العلماء في المجتمع الزيدى.
- استغلال الفقر في اليمن.

- استغلال الرغبة لدى أغلب أبناء المذهب الزيدى إلى إعادة إحياء الإمامة الزيدية للحكم وخصوصاً أبناء الأسرة الهاشمية .

- وسيلة الابتعاث الدراسي لكل من إيران والعراق ولبنان لغسل عقول المبعوثين وحشوها بأفكار الاشتاعشرية وإعادتهم دعوة مبشرين لهذا المذهب الوافد.

- البعثات التعليمية القادمة من سوريا والعراق ولبنان والطبيعة الوافية من إيران ولبنان في توسيع رقعة الاختراق والتشيع الذي كان من أوائل نتاجه تأسيس حزب الشباب المؤمن بصعدة، البنية والنواة الأولى للحركة الحوثية، في بدايات التسعينيات من القرن المنصرم.

- ترهيب المجتمع من خلال اعتبار من يقدح في هذا التوجه المذهبى الجديد قدح في المذهب الزيدية وتراثه وإرثه التاريخي. إلا أن الأداة الأهم في نجاح المشروع الإيراني في اليمن، من وجهة نظر الباحث، تكمن في فرقـة «الجارودية» التي ينتمي إليها الحوشيون، وهي فرقـة صغيرة في المذهب الزيدى تتسبـ إلى أبي

### المخطط

### الإيراني يستهدف

### حصار السعودية

### من ثلاث جهات

### بأذرع عربية

### وسائل المشروع الإيراني الشيعي

تعتمد إيران في مشروعها إلى استخدام عدة وسائل مختلفة ومتعددة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وتحتاج بثقافة الصبر الطويل في سبيل تحقيق الأهداف وظهور النتائج، ومن بين وسائلها ما يلي:

- القوة الناعمة.
- التشيع السياسي.
- الخلايا النائمة.
- الأذرع العسكرية المسلحة.
- الأحزاب والقوى السياسية في المنطقة العربية مثل حزب الله في لبنان، المجلس الأعلى وحزب الدعوة والتيار الصدري في العراق وحزب العمل الإسلامي والدعوة في البحرين.
- خلايا التجسس في الدول العربية.
- شراء الذمم واستغلال الفقر والتذمر السياسي.
- محور إيران-القاعدة وداعش رغم الخلاف الأيديولوجي الظاهر.

### أهداف المشروع الإيراني:

مما لا شك فيه أن إيران تسعى من وراء هذا التوسيع في الداخل العربي ومحاولة بسط نفوذها إلى تحقيق عدد من الأهداف ومن بينها ما يلي:

- إشغال الداخل الإيراني عن المطالبة بحقوقه من خلال التركيز على ما يسمى في الأدبيات الإيرانية بـ «العدو المتر被捕» وبالتالي إقتحام الشعب الإيراني بمزاعم أن البلاد تهدف في المقام الأول إلى ضمان تحقق الأمن القومي الإيراني وعدم ترك الفرصة



- فرض الخمس بدليلاً عن الزكاة بشكل تدريجي، وفرض ضرائب لنصرة المجاهدين.
- إضفاء الهمات والألقاب والتقديس للشخصيات وترسيخ الطبقية والتمايز المجتمعي.

#### **الموقف الإيراني من عاصفة الحزم**

ظهرت تصريحات لوزير الخارجية الإيرانية السيد جواد ظريف دعا فيها بلدان المنطقة والغرب إلى تجنب اللعبة التي تخدم القاعدة في اليمن وقالت المتحدثة باسم الخارجية الإيرانية مرضية أفحمن أن استخدام الخيار العسكري في اليمن الذي يشهد أزمة داخلية وحرباً على الإرهاب من شأنه أن يزيد من تعقيد الأمور واتساع رقعة الأزمة وإنها فرص التوصل لحلول سلمية للخلافات الداخلية في اليمن كما وصفت العمليات العسكرية بأنها بالخطيرة والمغایرة للقوانين والأعراف الدولية واحترام السيادة الوطنية، على حد زعمها.

من جانب آخر، أعلن رئيس لجنة الأمن القومي والسياسية الخارجية في البرلمان الإيراني علاء بروجردي أن نار الحرب على اليمن سترتد على السعودية داعياً إلى وقف العمليات العسكرية في اليمن. ورغم بروجردي أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أساس فتن الحرب في المنطقة وقد دعمت هذا الهجوم. لا شك أن إيران تركز حالياً على مفاوضاتها مع الغرب حول البرنامج النووي وهي بين مطرقة المفاوضات واللغة الناعمة مع الغرب وسندان ترقب أبعادها بها في الداخل العربي لوقتها من الأحداث، وقد نشهد في الأيام القادمة تصريحات أكثر حدة من قبل الساسة

الجارود زياد بن المنذر الكوفي الهمذاني وقيل الثقيفي وهو من علماء الزيدية، توفي في سنة ١٦٠ هـ تقريباً. ولهم آراء كثيرة في الولاية والخلافة بعد رسول الله ويرى أن الصحابة كفروا بسبب عدم تصديهم لعلي بن أبي طالب رضي الله خليفة لرسول وأختار أبو بكر الصديق وبذلك يصنفهم بعض علماء الشيعة والمفيد وغيره ضمن غالبية الشيعة ويلحقهم بالإمامية.

من مظاهر التأثير الإيراني الاتناء عشرى على الزيدية: دخل على المجتمع الزيدي، عبر بوابة الحركة الحوثية التي ارتبطت زعماءها، مثل بدر الدين الحوثي ونجله حسين وعبد الملك باليمن، بعض العادات والطقوس «التعبدية» والشعارات السياسية التي لم تكن معروفة بين أفراد المجتمع اليمني، ومن ذلك: إحياء مآتم عاشوراء على النمط الإيراني، وتردید شعارات مثل «يا لثارات الحسين...الخ».

إحياء أربعينية الحسين.  
إحياء مراسم عيد الغدير.  
اقتباس الشعارات السياسية مثل «الله أكبر، الموت لأمريكا، اللعنة على اليهود ، النصر للإسلام» من شعارات إيران بعد الثورة.  
إعلان البراءة من المشركين في موسم الحج.  
ترويج لأنشيد المذهبية في المدارس وحلق العلم وما تحتويه من قبح في الصحابة والمخالفين من المذاهب الإسلامية المختلفة.  
أسلوب الحشد الجماهيري والخطابات الرنانة.  
على نمط حزب الله، الإشادة بالدور الإيراني والثورة الإيرانية وولايته الفقهية.

يغمر الشعوب العربية. على المستوى الرسمي، يبنئ هذا التحالف بمستقبل عمل عربي إسلامي مشترك تجاه قضايا الأمتين العربية والإسلامية خاصة وأن هناك اهتزاز في ثقة هذه الدول بالقوى العظمى والشعور بأن هناك مخططات تستهدف المنطقة مما يقود دولنا إلى الالتفاف حول بعضها البعض وتشكيل قوة موحدة في وجه التحديات الحالية والمستقبلية.

من جانب آخر، على دول الخليج العربي العمل وفق أسس مستقبلية في التعامل مع إيران وتدخلاتها في الشؤون الداخلية لهذه الدول من خلال بناء استراتيجية موحدة تجاه مشروع اليمنية التوسيعى الذي تعمل طهران على تحقيقه لأهداف سياسية مدفوعة بعوامل قومية ومذهبية. إن الخطوة الأولى في هذا الصدد تكمن، من وجهة نظرنا، في:

- إحداث مفووضية عليا لسياسة الخارجية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي بحيث يؤكل إليها الرد على التصريحات الإيرانية التي تستهدف أي من الدول الأعضاء وليس كما هو متبع حالياً من صدور بيانين أحدهما من الدولة المنعنة والأخر من الأمانة العامة. إن عمل هذه الدول ككتلة سياسية واحدة يزعج إيران التي تسعى جاهدة إلى تقسيت هذا المجلس وتفضيل العمل على العلاقات الثنائية دون التعامل معه ككيان سياسي موحد. علاوة على ذلك،

- ينبغي على دول الخليج التسرع في التحول من المجلس إلى الاتحاد، الأمر الذي يحمل في طياته رسالة واضحة للجانب الإيراني بوحدة الكلمة والموقف لكافة الأعضاء في وجه التحديات الإقليمية والدولية.

- التصرّح بأن دول الخليج قد تلّاجأ إلى الدفاع عن نفسها ومصالحها في المنطقة عبر معاملة إيران بمثابة إن لم تكف الأخيرة عن تدخلاتها في الشؤون الداخلية لهذه الدول ومحاولاتها إثارة البلبلة والغلاّل فيها من خلال استقلال الورقة الطائفية وأذرعها السياسية والعسكرية في المنطقة العربية. ●

\* خبير الشؤون الإيرانية

والقادة العسكريين ومستشاري المرشد الأعلى، ومن غير المستبعد أن تتجه إيران نحو اختلاق بعض القضايا في محاولة منها للفت الانتباه بعيداً عن فشلها المدوى في اليمن خاصة إذا ما تم تقويض الانقلاب في اليمن.

### التعاطي العربي مع المشروع الإيراني

يظهر المشهد السياسي الراهن في اليمن بجلاءً أن المنطقة قد دخلت بعد عاصفة الحزم مرحلة جديدة وأن تغيرات سياسية واستراتيجية كثيرة تحدث على الساحة. كانت إيران تتغلب في الداخل العربي وتتجبر بسيطرتها على عدة عواصم عربية وتحدث عن إعادة تشكيل الإمبراطورية الفارسية على حدود الدولة الأساسية وعاصمتها بغداد كما صرّح علي يونسي مستشار الرئيس روحاني وقياداتها عسكرياً رفيعة في الجيش والحرس الثوري الإيرانيين. اليمن جزء من هذه المعركة الكبيرة مع التمدد الإيراني في الداخل العربي. كانت الخطوة أن يتم محاصرة المملكة العربية السعودية من ثلاثة جهات وبالأسف بأذرع تنتسب إلى العروبة والدم العربي وليس قوات فارسية. أدركت المملكة الخطر وقررت أنها لن تسمح بأن تكون إيران على حدودها الجنوبيّة فجاء التحرك عسكرياً بعد أنباءت كل المحاولات الدبلوماسية والسياسية بالفشل وأدركت أن الحوثي والرئيس المخلوع لا يفهمان إلا لغة القوة العسكرية فكان التدخل من خلال «عصافة الحزم» وبقيادة من عاصمة الجسم «الرياض». جاءت هذه الخطوة العسكرية المفاجئة لإنقاذ الشرعية في اليمن ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، بالمقام الأول، ووضع حد لمشروع اليمنية التوسيعى الإيراني في المنطقة العربية.

كان التحرك السعودي ليس فقط كفياً بإحياء الدفاع العربي المشترك والعمل العربي الموحد بل الأهم من ذلك عودة الروح للشارع العربي والإسلامي بعد أن كان يعني من حالة إحباط كبيرة وهو يرى التمدد الإيراني وتقاعس القوى العظمى وتخاذلها تجاه قضايا المنطقة. إن المتبع لوسائل التواصل الاجتماعي خاصة موقع «تويتر» يلاحظ بوضوح مدى التشوه والابتهاج الذي

### الهؤامش

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في إيران (إيرنا)  
الاختراق الثالث عشرى للزيدية للكاتب عبد الله بن غالب الحميري

صحيفة الحياة ٢٠٠٤ / ١٢ / ٩

موقع تابنك الإخباري

## اليمن.. بانتظار مارشال خليجي لإعادة الإعمار

الأوضاع المتردية التي يعيشها اليمن سياسياً وأمنياً وعسكرياً عكست نفسها على المستوى الاقتصادي لبلد مت Nixon بالجرح ومنهك بالأساس قبيل تفجر الأزمة، حيث كان اليمن يعيش أوضاعاً اقتصادية متعبة، ويعاني سكانه من مستويات دخل منخفضة تعد من أدنى مستويات الدخل في العالم.

صالح القاضي\*

ملؤها العسكرية ونسف الطابع المدني للدولة وشلت معها الحياة الاقتصادية والمالية.

تطورات فضول الأزمة ودخول البلاد في حالة احترباب الأهلي في بعض المحافظات منذ شنت القوات الموالية لصالح وميليشيا الحوثي حرباً على المحافظات الجنوبية وتغيير الأوضاع في تعز ومأرب والجوف وشبوة، كلها هذه العوامل وضعت الاقتصاد اليمني في غرفة الإنعاش، وأصبح اليمنيون يعيشون مأساة إنسانية حادة في حياتهم اليومية، سواء في انعدام الخدمات الأساسية وشحة المشتقات النفطية أو على صعيد الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية وندرتها.

بعد الاقتصاد اليمني الخاسر الأكبر من هذه الحرب، إذ يعاني اليمن من الاقتصاديات الأقل نمواً، ويعاني من حالة فقر تغطي أكثر من ٥٠٪ من سكانه، وسوف تؤدي الحرب إلى تعميق حالة الفقر في اليمن، كما ستزيد معدلات البطالة. وكذلك ارتفاع معدلات التضخم، في ظل توقف حركة التجارة الخارجية، ومن المنتظر أن تشهد العملة اليمنية مزيداً من الانخفاض

طيلة الحكم السابق لنظام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ظلت الدولة تعيش أزمات اقتصادية متواتلة تبعاً لحالة عدم الاستقرار السياسي، وكان اعتمادها الكلي على القروض ومساعدات الخارج، رغم مداخيلها المعقولية، لكن حجم الفساد المالي والإداري في جهاز الدولة كان مهولاً ويلتهم كل الموارد، وظهرت مخرجات ذلك الفساد في الثروة الكبيرة التي جمعها علي صالح وأركان حكمه.

اليمنيون لديهم قناعة بأن مداخيل بلادهم رغم تواضعها كافية لسد احتياجات البلاد، لو توافرت الأيدي النظيفة والحكم الرشيد، لكن الفساد دمر كل شيء، وأتى على بعض قيم المجتمع، فأفسد الساسة وال العسكري والنخبة وموظفي الدولة والقطاع الخاص.

غير أن الأزمة الأخيرة التي يعيشها اليمن وما زالت منذ الانقلاب الحوثي في سبتمبر العام ٢٠١٤م، الذي قوض مفهوم الدولة، وأضعف المؤسسات العسكرية والأمنية والمالية، وعطل دورة الحياة الاقتصادية، لأن البلاد دخلت في نمط حياة جديدة



حرب، هناك شلل اقتصادي تعاني منه البلاد، ودورة الحياة لم تعد تمضي في مستواها الاعتيادي، اليمن بحاجة إلى عمليات إغاثة واسعة تلبى احتياجات نحو ٢٦ مليون من السكان على امتداد محافظات البلاد.

وقد كانت لفتة السعودية مقدرة لدى اليمنيين كثيرا حينما خصت الرياض منح الأمم المتحدة مبلغ ٢٧٤ مليون دولار لتمويل العمليات الإنسانية في اليمن، وذلك تلبية لنداء أطلقته المنظمة الدولية في هذا الاتجاه.

ورغم عمليات الإغاثة العاجلة التي أعلنتها بعض دول العالم، إلا أن معظم السكان يشكون من عدم وصول المساعدات إلى المحافظات المتضررة بسبب الحرب، وبسبب تدخل الحوثيين في وضع يدهم على المشتقات النفطية ومصادرتها لصالح المجهود الحربي.

وقد بدأ الحوثيون في اتخاذ إجراءات اقتصادية أكثر إيلاما على موظفي الدولة، حيث بدءوا في تخفيض رواتب الموظفين إلى النصف، وهي بالأصل لا تكاد تفي بالاحتياجات العيشية الأساسية.

اليمنيون في أزمتهم الطاحنة التي يعيشونها يتظرون من أشقائهم في دول مجلس التعاون الخليجي دعما ومساعدات أكثر تصل إليهم، التي من شأنها دعمهم اقتصاديا ورفد بلادهم بمشروعات كبرى تعود بالخير على الشعب اليمني. كما يتطلع اليمنيون رسميا وشعريا من أشقائهم في دول الجوار إلى تسهيل حركة العمالة اليمنية واستيعاب أكبر عدد ممكن من أبناء اليمن، أسوة بالخطوة الكبيرة التي أقدمت عليها المملكة العربية السعودية في تعديل أوضاع المخالفين الذين وصل عددهم إلى نحو ٤٠٠ ألف شخص إلى جانب وجود نحو مليون يمني يعملون في المملكة، يساعدون في دعم الدخل القومي.

بطبيعة الحال لا يمكن الحديث الآن عن الاقتصاد اليمني وما يتطلبه من مسارات تساعد على انطلاقه صوب أفق أكثر تطورا في ظل حالة الحرب التي تشهدها البلاد.

قبل أن تضع الحرب أوزارها وتستقر البلاد، وضمن أية تسوية سيتم الاتفاق عليها بين الأطراف السياسية التي تتصارع اليوم على السلطة، ويتصدر المشهد حركة الحوثيين والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح الذين انقلبوا على شرعية الدولة واستولوا على الحكم واجتازوا المحافظات الشمالية والجنوبية ضمن سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية والاستحواذ على مفاصل الحكم وإقصاء الآخرين.

إذا استقرت الأوضاع في اليمن ضمن أي تسوية فإن الخطوة المقبلة ستكون بلا شك هي إعادة الإعمار لبلد أصابها الكثير من

بقيمة عملتها المحلية، بسبب الحرب، وتهديد المنظمات الدولية بوقف المساعدات لليمن، حيث أوقف البنك الدولي عمل بعثته في اليمن.

الاحتياط النقدي في البنك المركزي يدخل في المجهول وسط توقعات بانهيار مالي وشيك.

المنظمات الدولية دقت ناقوس الخطر وحذرت من أن الوضع الاقتصادي في اليمن أصبح على حافة الانهيار، مشيرة إلى أن من هم تحت خط الفقر يصلون إلى ٦٠٪ من عدد سكان البلاد البالغ ٢٦ مليوناً.

ويشير بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن أهم المشكلات التي يعاني منها اليمنيون تمثل في توفر خدمات المياه والكهرباء والوقود، وتعطل وصول المواد الغذائية إلى المحال والأسواق في مختلف أنحاء البلاد، هذا إضافة إلى تعرض البنية التحتية والمدارس والمنشآت الطبية والمنازل لأضرار كبيرة أو دمار كلي.

هذا فضلا عن توقف الأعمال بشكل تام بنسبة تتجاوز ٩٠٪، بالإضافة إلى نزوح القطاع الخاص والمنظمات التمويلية والاقتصادية وتعطيل مؤسسات الدولة، الأمر الذي أصاب المجتمع بانهيار معيشي مخيف.

كما أن البنوك في اليمن بدأت جراء الوضع الراهن بتقليل أنشطتها وأعمالها ومنها من أغلق فروع عديدة وتسرير الموظفين، معتبرا ذلك طامة أخرى تحل بالبلاد.

وال المشكلة الاقتصادية المخيفة تمثل في تسرير مئات الآلاف من الأيدي العاملة، وانضمائهم إلى رصيف البطالة، وخطورة تحولهم إلى قنابل موقوتة بسبب الوضع القاسي الذي تمر به البلد.

مختصون بالشأن الاقتصادي يعتقدون أن الاقتصاد اليمني ينهار والإيرادات المحلية وصلت مع نهاية شهر مايو الماضي إلى حافة النهاية بعد إصابة كافة القطاعات الخدمية والإنتاجية بالشلل التام.

ويرى بعض المستثمرين اليمنيين أن عدم الاستقرار الأمني الذي يعنيه اليمن يجعل الاقتصاد اليمني على المحك في ظل الأزمات التي يعيشها ما يتسبب في خلق حالة من الخوف لدى رجال الأعمال داخل وخارج البلاد، الأمر الذي يؤدي إلى هروب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحالية. كما تؤدي هذه الأزمة إلى تراجع المانحين عن تقديم المساعدات والإيفاء بالتعهدات في ظل ضبابية الوضع الأمني والسياسي في البلاد.

في ظل الأوضاع الحالية في اليمن حيث تعيش البلاد حالة

## الاقتصاد اليمني في غرفة الإنعاش و ٦٠٪ من اليمنيين فقراء

## ملف العدد

الأكبر من الخطة الخليجية إلى القطاعات اليمنية الأسرع تعافياً ونشاطاً من الناحية الاقتصادية، مثل استعادة الاستثمار الأجنبي في قطاع البترول والغاز، ثم قطاعاً السياحة والخدمات، بليها قطاع الصناعة والمشروعات الصغيرة. حيث يمكن البدء في وضع آليات لتنفيذ المقررات التالية:

- اعتماد خطة تنموية عاجلة هدفها الأساسي زيادة التشغيل والاستغلال الأمثل للموارد.
- دعم قطاع الأمن والدفاع ومواجهة التحديات الأمنية، بما يساعد على عودة الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع البترول والغاز لزيادة إيرادات الدولة اليمنية بشكل سريع.
- إيلاء الاهتمام الأكبر للمشروعات الصناعية والقطاعات كثيفة العمالة الأكثر تشغيلاً.
- إحياء مشروعات البنية التحتية وتكتيف المخصصات المالية الموجهة إليها.

- إعادة تشييد قطاع السياحة واستكشاف الفرص الجديدة في هذا القطاع.

- زيادة الاستثمارات في قطاع الخدمات، واستغلال اليمن لموقعها المميز في الخدمات الملائمة واللوجستية.

- تشييد قطاع الصناعة بتوفير الأمن والاستقرار، وتحفيز دول الخليج لمستثمريها لدعم اليمن بالاستثمار فيه، مما سيترتب عليه عودة المستثمرين الأجانب في باقي القطاعات.

- توفير فرص العمل وتسيير القطاعات المنتجة محلياً، ودعم القدرة على المنافسة، مما يتطلب مزيداً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تستوعب البطالة.

- تعزيز الارتباط الاقتصادي بين اليمن ودول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية.

وفي الخاتمة فإن اليمن في مرحلة ما بعد عاصفة الحزم ليس كما كان قبلها ، وهو دولة دخلت في أتون أزمة وحرب طاحنة أتت على كل شيء ، هذه الدولة لن تتعافي دون تدخل خارجي ، كما كان التدخل الخارجي واجباً ولازماً لإحباط مشروع الانقلاب الحوثي المدعوم من طهران ، والرامي لتنفيذ أجندته خارجية لا تمت للمنطقة العربية وللأمن القومي بصلة .

مشروع إنقاذ اليمن سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً هو مشروع عربي خليجي بامتياز ، وأهل اليمن يبنون آمالهم وطموحاتهم على ذلك . ●

الدمار في البنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة جراء الحرب والدمار الرهيب الذي طال المدن خاصة عدن وتعز بشكل أكبر ثم العاصمة صنعاء التي أصابها الكثير من التخرّب والدمار ، فضلاً عن المحافظات والمدن الأخرى.

دول مجلس التعاون الخليجي تدرك هذا الأمر جيداً، وهي ربما تكون معنية بالأمر أكثر من غيرها، وستكون مسؤولة هذه الدول من الآن وصاعداً أكثر من ذي قبل تجاه اليمن، حيث أدركت هذه الدول ولو بوقت متاخر زمنياً، أن الحفاظ على اليمن هي مسؤولية قومية واستراتيجية، كي لا تتعرض هذه الدولة للابتلاع من إيران وتصبح المنطقة برمتها رهينة الحصار والهيمنة الإيرانية.

دول مجلس التعاون الخليجي تعلم جيداً الآن أن اليمن يجب أن يكون جزءاً من نسيج ومكون مجلس التعاون الخليجي ضمن أي مساق أو ترتيب، كي لا يسقط مرة أخرى في براثن التأmer الإقليمي ويصبح فريسة سهلة لقوى إقليمية تبحث عن المنطقة الرخوة في الجسد الإقليمي الخليجي والعربي .

هناك خبراء اقتصاديون يتحدثون عن ضرورة وجود مشروع مارشال خليجي لإعادة إعمار اليمن والتنمية والبناء ضمن عملية اقتصادية بنوية شاملة.

إن التزام دول مجلس التعاون الخليجي بإيقاد اليمن عسكرياً يعني التزامها لاحقاً بدعمه وإنفاذه اقتصادياً وتنموياً. وقد واكت عمليه إعادة الأمل، الحديث عن خطة مارشال خليجية لإعادة البناء الاقتصادي لليمن، ضمن قراءات مختلفة فقد تعهد رجال أعمال سعوديين وخليجيين بإعادة ضخ مليارات الدولارات في اليمن كاستثمارات تنموية لإعادة الإعمار بعد العاصفة.

بيد أن الرؤية الاستراتيجية لمرحلة ما بعد العملية العسكرية في اليمن تقضي:

- التوافق على رؤية سياسية
- تحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي، ومكافحة الفساد وبناء نظام محكم للنزاهة .
- تشكيل لجنة اقتصادية فنية محايدة لوضع حلول عاجلة للمشكلة الاقتصادية اليمنية
- تعاون المجتمع الدولي والمانحين لتنفيذ مصفوفة الحلول اللازمه وتمويلها.

- تحقيق اليمن لقفزة نوعية بالتركيز على الاستثمار في التعليم، وبناء المؤسسات على المدى المتوسط، وتبني مشاريع اقتصادية أكثر استراتيجية على المدى البعيد.

ويرى بعض المختصين الاقتصاديين أن يتم توجيه الجزء

# اقتصاد اليمن ... واقع مأزوم وأفق سياسي

بعدما تبدى في الآفاق بعض التحسن في الساحة اليمنية في العامين الماضيين، وبدأ الحديث يدور عن دستور جديد وحوار وطني، انفجر الوضع مجدداً في نهاية العام الماضي، مع سيطرة مسلحة للحوثيين على العاصمة صنعاء ومرانك السلطة الحيوية، وما أعقب ذلك من تدخل عسكري خارجي لتحالف تقوده السعودية، ما تزال حسود دوره وتورطه في الداخل اليمني غير واضح. وقد فاقمت هذه التطورات الأخيرة من التدهور الاقتصادي والإنساني الذي يلف اليمن منذ ثورته في ٢٠١١، وما صاحبها من عنف واقتتال مسلح، وهو التدهور الذي عكس وكشف بالأساس هشاشة اقتصاد يمن ما قبل الثورة في ظل عقود من حكم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح.

حسين سليمان\*

المتدحورة في اليمن، أن تؤدي التطورات الأخيرة بطبيعة الحال إلى زيادة تلك المعدلات في العام الحالي ٢٠١٥ نتيجة للاضطرابات والمعارك المسلحة الدائرة، والتي نتج عنها كذلك إلى الآن ترك ألف يمني منازلهم في ٢٠١٤ وحدها، وذلك في توقيت يبلغ فيه إجمالي اليمنيين المبعدين عن منازلهم ٥٨٤ ألفاً.

**اقتصاد اليمن ما قبل الثورة**  
وكلما أشرنا قبلاً، فإن المأساة الإنسانية التي يشهدها اليمن حالياً لم تنشأ بين ليلة وضحاها مع اندلاع الثورة ثم الاقتتال الداخلي أو التدخل العسكري الخارجي في البلاد، فحجم الانهيار الاقتصادي الذي يشهده اليمن حالياً ليس سوى انعكاساً للبنية المتاخرة والبدائية للاقتصاد اليمني طوال عقود، والتي تعكسها مؤشرات ما قبل الثورة، التي شهدت تدهوراً نتيجة للاضطراب في البلاد بعد ذلك.

فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى نسبة من هم تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، فنرى حين بلغت في ٢٠١٢ بعد الثورة وفقاً لصندوق النقد العربي ٣٨٪، كما أشرنا، فقد كانت وقتاً لل مصدر ذاته ٨٪ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ قبل الثورة بأعوام،

## الحالة الإنسانية في ظل الأزمة

وتشير التقديرات إلى مأساوية الوضع الاقتصادي اليمني، والكارثة الإنسانية التي تحيط بالبلاد كنتيجة لأعوام من المعارك المسلحة أعقبت عقوداً من الفقر والتخلف الاقتصادي وسوء التوزيع. فوفقاً لتقرير الاحتياجات الإنسانية لليمن في ٢٠١٥ "Humanitarian Needs Overview: Yemen" الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فإن ما يقرب من ٦١ في المائة من الشعب اليمني، أي ١٥,٩ مليون شخص، سيكونون في حاجة لمساعدة إنسانية من نوع ما في العام الحالي ٢٠١٥، وذلك ارتفاعاً من ١٤,٧ مليون شخص في عام ٢٠١٤. كما يقدر أيضاً أن ٦٠ مليون يمني هم غير قادرین على تلبية احتياجاتهم الغذائية، ويعاني ٨٥٠ ألف طفل يمني من سوء تغذية حاد. وبالإضافة لذلك أيضاً، فإن ١٢,٤ مليون يمني يفتقرون على مصادر مياه شرب آمنة، في حين لا يملك ٨,٤ ملايين أي مصدر لرعاية صحية أولية، وتتراوح آخر تقديرات لمن هم تحت خط الفقر في اليمن في عام ٢٠١٢، ما بين ٣٨٪ (صندوق النقد العربي) و٤,٥٤٪ (UNDP) ومن المتوقع وفق خط سير الأوضاع

٦١٪ من الشعب اليمني في حاجة إلى مساعدات

إنسانية و٣٨٪ من اليمنيين تحت خط الفقر

## ملف العدد



وفي عام ٢٠١٠ قبيل اندلاع الثورة، كان نصيب قطاع الاستخراجيات من الناتج المحلي الإجمالي اليمني الذي بلغ حينئذ ٢١,٢ مليار دولاراً، ٧٪ تقريباً، وهو ما يفوق نصيب قطاع الصناعة التحويلية والزراعة مجتمعين، حيث بلغا في العام ذاته ٤,٧٪ و ١٠,٩٪ على التوالي. وبلغت صادرات النفط في العام ذاته ٢,٧ مليارات دولاراً، أي ٥٪ من إجمالي الصادرات اليمنية في ٢٠١٠، وكان إجمالي صادرات النفط والغاز والاستخراجيات مجتمعة ٩٪ من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٩؛ ويأتي ذلك بالرغم من تواضع الإنتاج اليمني من النفط بالمقارنة بالبلدان العربية المنتجة للنفط سواء في الخليج العربي أو خارجه، حيث بلغ الإنتاج ٢٧٥ ألف برميل يومياً فقط في ٢٠١٠، وهو الإنتاج الذي ينخفض باستمرار منذ عام ٢٠٠٣ حين وصل للذروة وقتها بـ ٤٤٨ ألف برميل يومياً (بيانات صندوق النقد العربي).

بالتالي وبشكل عام، فإن ثورة اليمن في ٢٠١١، قد اندلعت من البوابة ذاتها التي قادت إلى ثورات الربيع العربي جميعها، فمن فقر وبطالة إلى أمية وسوء توزيع للدخل واختلالات هيكلية، مروراً بسيطرة للفساد والنزاعات القبلية على حساب الكفاءة والمساواة، وفي عام ٢٠١٠ حقق اليمن مراكز من الأسوأ عالمياً في أغلب مؤشرات الحكم الرشيد، حيث كان الـ ١٤٦ عالياً من ١٧٨ بلدان في مؤشر الفساد الدولي، والـ ١٣٩ من ١٤٢ من بلدان في مؤشر حرية الصحافة في العام ذاته، وكذلك حقق نتائج متدهورة في مؤشرات المحاسبة وحكم القانون ومكافحة الفساد في الفترة

مع ملاحظة أن تلك النسبة كانت ١٩٪ فقط في عام ١٩٩٢، ووصلت في عام ١٩٩٨ إلى ١٪. وبالإضافة لذلك فقد شهد اليمن تدهوراً في توزيع الدخل في العقد الأخير قبل الثورة، حيث ارتفعت قيمة معامل جيني من ٤٪ في عام ١٩٩٨، إلى ٧٪ في عام ٢٠٠٥ (صندوق النقد العربي)؛ وفي العام ٢٠٠٥، كان نصيب الـ ١٠٪ الأكثر ثراءً في اليمن ٣٠٪ من إجمالي الدخل في البلاد، بينما كان نصيب الـ ١٠٪ الأكثر فقراً ٢٪ فقط من إجمالي الدخل، وذلك وفقاً لبيانات البنك الدولي، وهو ما يعني المزيد من التشوّهات وعدم المساواة في توزيع الدخل ما بين مواطني البلد. كما اندلعت الثورة في عام ٢٠١١، في ظل بطالة بلغت في العام نفسه ١٨٪، ونسبة أمية ٧٪ (صندوق النقد العربي)، في حين كان متوسط نسبتها في الشرق الأوسط ٢٠٪ في عام ٢٠١٠.

ويعبّاني هيكل الاقتصاد اليمني من ثقل قطاع النفط بالمقارنة بالقطاعات المتبقية، لكنه وعلى عكس بلدان الخليج النفطي الأخرى التي تعاني الأمر ذاته، لا يملك إنتاجاً كبيراً، أو احتياطات هامة تتيح له ترف الاعتماد على عائدات النفط وإهمال تربية القطاعات الأخرى، وهو ما نتج عنه في نهاية المطاف اقتصاد متدهور، يقع ضمن تصنيف أقل بلدان العالم نمواً، بنسبي سنوي للفرد من الدخل القومي الإجمالي بلغ ١٣٠٠ دولاراً فقط في عام ٢٠١٠، وهو ما يضع اليمن بالكاد ضمن الشريحة الدنيا من بلدان الدخل المتوسط، حيث يتخطى الحد الأدنى لتلك الشريحة بهامش ضئيل يجعله أقرب إلى بلدان الدخل المنخفض.

ارتفعت من ٢,٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٠، إلى ٢,٩ مليارات في ٢٠١١، ثم تراجعت إلى ٢,٥ مليارات في ٢٠١٢، و ٢,٧ مليارات دولار مجدداً في ٢٠١٣، نظراً لارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠١١ بنسبة ٢٨,٧٪ تأثراً بالثورات في المنطقة، لكن ومع تراجع أسعار النفط مجدداً، فإن قيمة الصادرات اليمنية النفطية حتماً استهار بالتبني (بيانات صندوق النقد العربي ومنظمة أوبك). والجانب الثاني هو تراجع إنتاج اليمن من النفط منذ ٢٠٠٢ كما أشرنا، وجدير بالذكر أن الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية بعد الثورة قد تحقق بالرغم من تراجع الإنتاج من ٢٧٥ ألف برميل يومياً في ٢٠١٠، وصولاً إلى ١٥٨,٨ ألف برميل يومياً في ٢٠١٣، أي أن الطفرة في الأسعار العالمية قد عوضت التراجع المستمر في الإنتاج اليمني، وهو التراجع الذي يأتي في ظل انخفاض احتياطي النفط اليمني من ٤ مليارات برميل في عام ٢٠٠٢، إلى ٢,٧ مليارات في عام ٢٠١٢، أي بمقدار الثلث تقريباً في ١٠ أعوام (بيانات صندوق النقد العربي). وهو ما يعني في مجمله أن قطاع النفط لن يتمكن في المستقبل من أن يلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد اليمني سواء لتراجع الأسعار أو لتدور إنتاج واحتياطات اليمن النفطية، وبالتالي فإن الاهتمام بقطاعات إنتاجية أخرى يجب أن يكون على رأس السياسات الاقتصادية في المستقبل.

ويحتل قطاع الزراعة أهمية حيوية في بنية الاقتصاد اليمني، حيث عمل به ٣٦,٨٪ من إجمالي القوة العاملة بالبلاد في ٢٠١٢ وأسهم بـ ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، لكنه في نهاية المطاف عاجز عن تلبية الاحتياجات الداخلية للبلاد، حيث تشير التقديرات إلى استيراد اليمن لما يقرب من ٩٠٪ من إجمالي احتياجاتة من الغذاء (تقدير الاحتياجات الإنسانية)، ويصطدم القطاع في مساعي تعميه بندرة المياه في اليمن بصورة عامة، حيث يعده أحد أقل بلدان العالم في وفرة مصادر المياه العذبة، بمتوسط نصيب للفرد ٨٦ متراً مكعباً فقط (البنك الدولي).

وكذلك يعني قطاع الصناعات التحويلية في اليمن من تخلف حاد، حيث يعد الأقل إسهاماً في الناتج القومي الإجمالي بـ ٧,٤٪ و ٧,٨٪ فقط في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ على التوالي، ونتيجة لذلك فقد بلغت صادرات اليمن من المنتجات المصنعة ٢٥٥ مليون دولاراً فقط في عام ٢٠١٢، بنسبة ٢٪ فقط من إجمالي الصادرات في ذلك العام.

ويتضح وبالتالي أن القطاعات الإنتاجية جميعها في اليمن هي

نفسها، وذلك وفقاً لتصنيفات منظمة الشفافية الدولية. وبالتالي فإن الوضع المأساوي الذي يشهده اليمن بعد الثورة على الصعيد الاقتصادي والإنساني، وكذلك في الحقوق الشخصية ومؤشرات التنمية البشرية، هو امتداد لحالة اليمن قبل الثورة، مع مزيد من التدهور الناتج عن الاقتتال وبواarden الحرب الأهلية والتدخل الخارجي.

### مستقبل اليمن وأفق التحسن

ومع تأزم الوضع الأمني والسياسي في اليمن، واتخاذه منحى أكثر خطورة وجدية مع نهاية عام ٢٠١٤، فإن الوضع الاقتصادي والإنساني في البلاد يندو أكثر هشاشة ويهدد بمزيد من الكوارث فيما يخص الحياة اليومية للمواطنين وتتوفر احتياجاته المعيشية الأولية، وبالتالي فإن أي حديث عن مستقبل الاقتصاد والفرد اليمنيين، يرتبط بالأساس باستقرار الداخل الأمني والساحة السياسية بعد انتهاء الاقتتال.

فبعد تراجع نمو الناتج المحلي اليمني في ٢٠١١ تأثراً باندلاع الثورة ليصبح -١٢,٧٪. عاد وحقق تحسناً في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، مع بواarden الاستقرار النسبي، بمعدلات ٤٪ و ٤٪ على التوالي، ليكتسح بعد ذلك في العام الماضي على إثر التدهور السياسي الأمني ويتحقق انكماساً بـ ٢-٣٪، مع توقعات بمزيد من التدهور في العام الحالي ونمو بـ ٢٪ مع اشتداد حدة الاضطراب والمعارك المسلحة في البلاد (بيانات صندوق النقد الدولي).

لكن وقبل أن تضع الحرب أوزارها في اليمن، فإن تصوراً يجب أن يتشكل حول إدارة المستقبل الاقتصادي للبلاد، وكيفية انتشال مواطنيه من أوضاعهم المأساوية التي تمتد لعقود من الزمن، وليس في الأعوام القليلة الماضية فقط. كما يجب إدراك عند التعرض لمستقبل الاقتصاد اليمني حقيقة الموارد المتاحة وآفاق إدارتها ووفرتها، والبدائل المتاحة وخطط توزيعها كل الإنتاج.

وأول ما يتadar للذهن في هذا السياق هو دور النفط في مستقبل اليمن الذي يعتمد عليه بشكل كبير على الرغم من تواضع موارده منه. ونشير هنا إلى جانبين للأمر، الأول هو أسعار النفط العالمية، التي انخفضت من ١٠٧,٩ دولاراً للبرميل في يونيو الماضي، إلى ٦٠ دولاراً للبرميل مع منتصف يونيو من العام الحالي، وتأثيرها على عائدات اليمن النفطية، خاصة مع الأخذ في الحسبان أن قيمة صادرات اليمن من النفط قد

**اليمن يستورد ٩٠٪ من إجمالي احتياجاته من الغذاء**  
**ونصيب الفرد من المياه ٨٦ متراً مربعاً فقط**



في ظل مجتمع شاب واعد، يمثل المتقاعدون فيه ٣٪ فقط من إجمالي السكان البالغ عددهم ٩٥٠ مليون تقريباً، في حين يمثل من هم في سن العمل ٥٧٪ من إجمالي السكان، والأطفال نسبة الـ ٤٠٪ المتبقية (بيانات البنك الدولي)، وبالتالي فالاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة، سيخلق أجنيلا أكثر وعيًا بتحديات واحتياجات وفرص الداخل اليمني، وبالتالي أقدر على إدارة الموارد المتاحة، وإعادة تعريف واكتشاف أخرى. لكن ذلك كله كما أشرنا سابقاً، رهن بتحقيق الاستقرار الداخلي المستدام في اليمن بعد انتهاء الاقتتال الحالي، وهو الاستقرار الحقيقي المنفتح وليس الركود المتحقق على مدى عقود من حكم علي عبد صالح، وهو ما سيتحقق فقط مع تحول ديمقراطي جاد ووعي وحوار داخلي حقيقي قائم على إعادة تعريف حقوق وواجبات الأفراد والمؤسسات، بما يمهد لتحولات جذرية في إدارة الدولة والمجتمع اليمنيين وبنيتهم، ويعوّس بال التالي مستقبل جديد وقطيعة مع ميراث التخلف والفساد.

\*باحث بوحدة الدراسات الاقتصادية  
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

في حالة متعددة، ولن تتمكن في المستقبل بهيكلاها وأدائها الحالي من تلبية المتطلبات الأولية للمواطن اليمني، ناهيك عن تحسين مستويات المعيشة الإجمالية في البلاد. وهو ما ستتضح آثاره بصورة أوضح قريباً مع إنهايار عائدات النفط - المحدودة من الأساس - للأسباب سابقة الذكر، وما سيخلفه ذلك من فجوة في الإيرادات العامة، تتعكس على الإنفاق العام وقطاع الخدمات والطلب الإجمالي.

لكن الملاذ الحقيقي لليمن، وبوابته لتخطي أوضاعه المتدهورة، هو موارده البشرية القادرة حال استثمارها على إدارة واستغلال موارده الطبيعية المحدودة بصورة أفضل، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية التقليدية من خلال توطين واستخدام تقنيات الزراعة الحديثة لتحسين الإنتاجية وترشيد المياه، أو لاستغلال الموقع الجغرافي المميز للبلاد في تطوير قطاعات صيد الأسماك والصناعات المتنوعة المرتبطة بها، بالإضافة للاستفادة من موقع اليمن على طرق التجارة العالمية وما يطرحه ذلك من فرص تقديم خدمات للقوافل التجارية، أو عبر استغلال الإمكانيات الطبيعية للبلاد في تعزيز موقعها على خريطة السياحة والترفيه العالمية. ويأتي ذلك التأكيد على أولوية المورد البشري في مستقبل اليمن

# قرار «العاصفة».. وسيناريوهات الاستقرار في الخليج والنظام العربي

ليس من قبيل المبالغة القول بأن نتائج وانعكاسات حرب عاصفة الحزم سوف تحدد العديد من قواعد ومبادئ النظام العربي الجديد وموازين القوى الإقليمية ومستقبل الاستقرار في منطقة الخليج والعالم العربي. فهذه الحرب هي الوحيدة في التاريخ العربي الحديث التي تعتبر حرباً من قبل النظام العربي أو التكتل الرئيسي والمركزي فيه بهدف إعادة أوضاع الاستقرار في إحدى دوله، وهو ما يشير إلى بدء مرحلة يحزم فيها النظام العربي أمره بيده.

د. معتز سلامة\*

تشكل التكتل الحالي للقوة من مجموعة دول عربية رئيسية قررت مباشرة مسؤوليتها التاريخية إزاء اليمن ومن أجل مصلحة عربية بحتة مهما وقع الاختلاف بشأنها، وبهدف استرداد اليمن من مثل هيمنة مركب ومعقد من التسلط الطائفي الحوثي - مع أنصار علي صالح والنظام القديم - وباختراق ودعم إيراني، وهي أول تجربة حرب عربية منذ ما يزيد على ٤٠ عاماً (منذ حرب ١٩٧٣) بعيدة عن أي تحالفات دولية اعتادت المنطقة خوض الحروب من خلالها، كما أن هذه الحرب تجري بموافقة من الشرعية الدولية، وبقرارات من الجامعة العربية والقمة العربية في القاهرة في مارس ٢٠١٥. وهي حرب عربية ضد مشروع طائفي أرادت إيران جر المنطقة إليه، ومن خلال الحرب توكل المنطقة قدرتها على الدفاع عن مصالحها الرئيسية في إبقاء دولة عربية تحت سلطان النظام العربي، وتحت سلطان الحكم الوطني وليس الحكم الطائفي - المعزز بهيمنة إيرانية.

إن هذا التوصيف بالغ الأهمية، لأنه الأساس الذي يضمن لا تضييع بوصلة التفكير، وألا يجري نسيان الأسباب الأولى لانطلاق الحرب. فمهما كانت النتيجة وما إن كانت الحرب ستنتهي بسرعة أم ستأخذ وقتاً، وما إذا كانت ستتكلف المزيد من التكاليف والخسائر، فإنأخذ هذه الاعتبارات الأولى في الحسبان هو الذي يضمن احتفاظ الذاكرة باليقين الظري في الخاص الذي نشأت فيه الحرب، وهو ما يشير إلى أنه كان من الصعب تجنبها في ظل الحسابات الخاصة بالنظام العربي، والحسابات الخاصة بأمن





المقارنة بين مستوى تهديد الجوار الجغرافي لإيران ومستوى تهديد الجوار اليمني للمملكة في باب المندب والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، وفي منطقة تمثل خاصرة الجزيرة والخليج.

وتبدو خطورة الوضع في اليمن خاصة بالنسبة للسعودية من أنه شكل على الدوام جبهة جوار حدودي آمنة ومستقرة للمملكة العربية السعودية من غير دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قامت إيران وعلى مدى العقد السابق بتغريم جوار المملكة في كل الجهات، ولم يعد للمملكة سوى جبهة واحدة آمنة بشكل شيء كامل غير اليمن. وأكمل افتتاح الحوثيين على إيران حلقة نفوذ إيراني اصطلاح على تسميته الهلال الشيعي الذي أصبح واقعاً، وهو في الحقيقة هلال لنفوذ السياسي المتاحف بغطاء مذهبي لكنه بعيد تماماً عن أن يكون تجسيداً لصراع مذهب تاريخي، ولكنه عمل -من ناحية إيران- على استئثار العداء المذهبي واستغلاله وتوظيفه. ولم يأت القرار السعودي بشن عاصفة الحزم فقط في ظل هلال النفوذ الإيراني الذي طوق السعودية من الشمال والشرق والجنوب، وإنما ترافق ذلك مع مصادر تهديد جديدة تمثلت في قوى سنية سلفية جهادية جاهلة تلاقت مع الهلال الشيعي في العداء لحالة الاستقرار العربية، وانخرطت في مشروعات لهدم الدولة الوطنية في المنطقة، وتلاقت وتقاطعت مع مشروعات لا وطنية ولا قومية.

أتى قرار عاصفة الحزم أيضاً في ظل ثلاثة مستجدات مهمة ساعدت على التحرك نحو اتخاذ دون أدنى تردد وفي التوقيت

منطقة الخليج والجزيرة وأيضاً بأمن الدولة السعودية ومستقبل الدولة الوطنية في اليمن.

#### أولاً: تبرير قرار حرب العاصفة:

لم يكن القرار بحرب "العاصفة" مبالغاً فيه، ولم يتحرك بنوازع ذاتية أو مصالح ترتبط بالدولة السعودية فقط، فلم يكن هناك مشكلة في استمرار الوضع الداخلي المضطرب في اليمن لا للسعودية أو لغيرها من دول العالم العربي، طالما ظلت مشكلاته منحصرة في نطاقها الجغرافي، وطالما بقيت تفاعلات عدم الاستقرار الداخلي عند حدود الدولة اليمنية دون أن تتعداها لتهدد الجوار، وأن تسعى طوائف أو فصائل داخلية لإشراك قوى خارجية في إعادة ترتيب الوضع الداخلي عبر قوة خارجية تتحقق لها الغلبة على باقي الفصائل، على نحو ما سعى إليه الحوثيون. ولا يمكن مقارنة إيران بالسعودية في هذه الحالة، فهناك مجال حيوي وجوار جغرافي للدول من حقها أن تضمن أمنها في هذا المجال من قبل قوى معادية الأساسية، وهو أمر انتهكته مليشيات الحوثيين قبل صاحبها، حيث جلباً إيران إلى مربع نفوذ مهدد للسعودية وأنصار صالح، حيث جلباً إيران إلى باب النكبة في المملكة. والأمر هنا أشبه بسعى سعودي مثلاً للتمدد على جوار إيران المباشر عبر إنشاء ودعم مليشيات عسكرية تثير مشكلات للدولة الإيرانية في جوارها الشرقي أو الشمالي أو الغربي، وهو أمر من الصعب على إيران القبول به. على الرغم من عدم إمكان

وأخيرا، جاء قرار حرب عاصفة الحزم في ظل قيادة سياسية وعسكرية جديدة في المملكة، أعقبت مرحلة طويلة من تجريب سياسات التقارب مع إيران، وهي السياسة التي لم تؤت ثمارها، فطوال عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز عملت المملكة على فتح باب التقارب مع طهران، بهدف اجتذاب إيران إلى سياسات أكثر اعتدالاً، لكن هذه السياسات، وبعد سنوات من محاولات التهدئة، تبين أن التغيرات الفعلية على الجانب الإيراني قليلة، وهو ما أنتبه إليه صانع القرار السعودي، وكان جرس الإنذار فجأ حين دق الخطر الإيراني على أبواب أكثر المناطق حيوية للأمن القومي للمملكة، وهي اليمن. واتضح تطبيق الخطر الإيراني حول المملكة من كل جانب، وكان الأمر شديد السوء حين برزت التمددات الحوثية المدعومة إيرانياً في اليمن.

### ثانياً: التقييم الاستراتيجي للقرار:

في ضوء ما سبق، وفي سياق ظروفه، فقد اتخذ القرار السعودي بالحرب في توقيت خاص، كان في وقت اتخاذه هو الخيار الأساسي، وبما الوحيد لمواجهة تمدد الحوثيين. وإذا أردنا عمل جرد حساب بمكاسب القرار بأثر رجعي، فإنه يمكن رصدها على النحو التالي:

فأقدم أعادت دول المجلس بحرب العاصفة تأكيد مسؤوليتها عن اليمن واستقرار الدولة اليمنية، وأدت الحرب إلى عودة السعودية ودول مجلس التعاون إلى تحمل مسؤوليتها إزاء الأمن القومي الخليجي والعربي في منطقة حساسة في جنوب البحر الأحمر وعند ملتقى ممرات دولية هامة، وبالحرب انخرطت دول المجلس بشكل كامل ونهائي في الشأن اليمني، وهي من الآن لم تعد حرية في ترك اليمن لستقبليه، كما أنها قد حسمت خيارها فيما يتعلق بمستقبل اليمن ضمن الدائرة الخليجية والعربية، وهذا هو الوعد الاستراتيجي الأكبر لليمنيين من قبل دول مجلس التعاون. ويعني ذلك أن المسألة التي كانت مطلباً منها لليمنيين وجزءاً منها من تفكير قيادات دول مجلس التعاون على مدى العقود قد قطعت ربما نحو ٦٠٪ من خطواتها بالحرب، وهي مسألة ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر تحتمه المسؤولية الخليجية التاريخية إزاء اليمن في الفترة المقبلة. وإذا تراءى هذا الوعيد لليمنيين أكثر فربما يصبح أكبر عنصر إغراء وقوة في يد دول المجلس يمكنها من كسب الحرب، حيث أن انتشار اليمنيين من الفقر، وإدخالهم ضمن دائرة الاقتصادية والسياسية المزدهرة لدول المجلس يمكن أن يمثل عامل جذب لهم للخروج على أوضاعهم البائسة والتمرد على الحوثيين وصالح. ومن ناحية الوضع الداخلي، قدّمت الحرب لليمنيين براهين كافية على وجود دعم عربي لثورتهم، وأنهم إذا

الخاص به، وليس في توقيت تالي، وهذه المستجدات الثلاثة هي: قرب التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، والتحركات العسكرية لمليشيات الحوثيين وأنصار صالح وتوجههم داخل اليمن، والترتيبات الجديدة في بيت الحكم في المملكة.

فقد تزامن قرار "العاصفة" مع قرب التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، كان من شأنه تسكين مخاوف الغرب من طهران وإعلاء مخاوف دول الخليج منها، فلم يأخذ الاتفاق النووي هواجس ومخاوف دول الخليج في الاعتبار، وإنما ركز على معالجة المخاوف الغربية والأمريكية خاصة، وهو ما كان يعني أن عصر التحالف الذهبي الأميركي مع دول الخليج يتعرض لأخطار امتحان له على مدى العقود، وقد أشعر ذلك دول الخليج والمملكة الأساسية وكأن الولايات المتحدة طعنتها في الظهر، حيث ظهر

الأمر وكأن الولايات المتحدة قد تخلت عن دول المجلس بمجرد أن لاحت أمامها فرصة لاستعادة علاقتها مع إيران. وجاء التغلغل الإيراني في اليمن من خلال الحوثيين في وقت كانت فيه أجهزة الاستشعار السعودية تتجاهل إيران في أقصى درجاتها من الحذر والنشاط، بعد أن بلغ الوجود الإيراني في العراق وسوريا مستوى جعل إيران في حالة اكتساح لمنظومة العمل العربي ومعرقلة رئيسياً لخروج العرب من مأزق انهيار الدولة وتكرис دول الطوائف العربية المماثلة للجمهورية الإيرانية. وكان من شأن نجاح هذا السيناريو في اليمن أن يؤسس

ـ "يمن إيراني" وليسـ "يمن عربي" ، وهو ما يعني سلاخ اليمن، وزيادة أنصار العسكر الإيراني في العالم العربي عبر استقطاب دوله عربية مركزية شديدة الأهمية للأقليم ومحافظاته ومدن اليمن الشمالية والجنوبية، وسقوط هيكل ومؤسسات الدولة ورضوخها للحكم الحوثي، وبدء عملية سياسية قائمة على الاستحواذ الحوثي على الحكم والإقصاء للقوى السياسية الأخرى، وإعادة نظام علي عبد الله صالح. وكان ذلك يعني خسارة خليجية كبيرة في اليمن بعد قيام دول المجلس بدور أساسى فيه منذ ثورة ٢٠١١، عبر المبادرة الخليجية التي شكلت الأساس الذي استندت إليه عملية انتقال الحكم. وكانت توليفة الحكم القائمة على الحوثي - صالح لتشكل بيئة اضطراب مزمنة لفترة طويلة للمملكة العربية السعودية، فمن شأن هذه التوليفة أن تسعى بعد فترة إلى ابتزاز المملكة من خلال توفير بيئة حاضنة للفوز الإيراني في اليمن، ومن ثم معاودة الرئيس السابق ممارسة هوايته القديمة بتآليب القوى الإقليمية وإذكاء التناقض بينها، وهو ما كان يشكل عنصر إقلاق إقليمي كبير للمملكة. لذلك جاء القرار السعودي وقرار التحالف العربي في وقته.

## أولاً تجربة حرب عربية ضد مشروع طائفي منذ ٤٠ عاماً بعيداً عن تحالفات دولية

## القرار السعودي المدعوم خليجياً وعربياً ودولياً

### جاء في ظل ثلاثة مستجدات خطيرة في المنطقة

أيام من تراجع الحليف الأميركي تستطيع أن تضمن شبكة من التحالفات التي تمكنتها من الفوز بالقرار الدولي حينما تريد. وعلى المستوى العربي، فإن الحرب أتت في ظل أقصى درجات التردي والضعف في بنيان النظام العربي، وبعد سنوات أربع من جهود دول المجلس للدفاع عن النظام وسعياً لاستعادته بيد القوى الرسمية النظامية بعد اختطاف أجزاء كبيرة منه من قبل القوى غير الرسمية وغير النظامية. وبقرار دول المجلس خوض الحرب من خلال اصطفاف وتحالف عربي فإنها عملت على استئنافها في طاقات التماسك الكبرى في النظام واستيعابها وتوظيفها في جانب تلاقي مصالح النظام العربي ومواجهة الخطر الداهم عليه من قبل قوى ما دون الدولة التي تمثلها في الحالة اليمنية قوات الحوثيين وأنصار علي صالح.

وتعتبر حرب اليمن من المرات النادرة في التاريخ العربي التي تلتقي فيها مصالح هذا القدر من الدول العربية لأجل استقرار واستعادة دولة عربية أخرى. ولو كانت هناك قوى يمنية رشيدة تسعى للارتقاء بيلادها لاستغلت الفرصة التي يتيحها لهم الأن الوضع العربي، فهذه الحرب ليست حرباً ضاغطة على كبراء اليمنيين، لأن من قام بالعمل العسكري هم أشقاء ودول عربية تتبعي مصلحة اليمن، وإذا لم تكن الدول العربية قد قامت بذلك لوقع اليمن أسير التجاهل والنسيان. فلم تعد هناك حواجز لدى الدول للتدخل في الدول الأخرى، وإذا وجدت أطراف لديها مصالح في استقرار الدولة اليمنية وإعادتها إلى مسارها فقد كان من المفترض أن يساند عموم اليمنيين هذا التحرك، لأنه من دول عربية ولصلحتهم. فهو ليس تدخلاً استعماريًا أو احتلالياً ولا يجسد أيًا من أنواع التدخلات العسكرية المعروفة في تاريخ الإمبراطوريات الاستعمارية، وإنما هو تدخل حميد من قبل قوى تبغي الخير لليمن.

هكذا يشكل قرار التدخل العسكري في جانب منه قراراً بإعادة لمملة وتماسك النظام العربي حول قضية مركبة وهي استعادة دول منهاه منه إلى حضن النظام العربي الرسمي. ولو نجح سيناريو اليمن فمن المؤكد أنه سيكون بادئة جيدة لمساعٍ تالية من النظام العربي لاستعادة باقي دول النظام التي تمزقت وسيطرت عليها جماعات إرهابية على مدى السنوات الماضية، فالمعركة الراهنة هي معركة بين النظام العربي والقوى التي تسعى لهدم هذا النظام وتحاربه معه، ومن المهم أن يخرج النظام العربي منتصراً في حرب اليمن، ليس بالضرورة في ساحات المعارك أو

قررروا التغيير فإنهم لن يكونوا وحدهم، ومن ثم فإن بإمكانهم الانقلاب على هيمنة الحوثيين، وأن حكم الحوثيين والخاضع لعلي صالح ليس قdraً.

وعلى مستوى المنطقة، أكدت الحرب قدرة المجلس الخليجي على اتخاذ أخطر القرارات، وهو قرار خوض حرب كبيرة وقادتها عبر تحالف واسع، وليس فقط عبر عملية عسكرية مختصرة وصغيرة من قبل قوات درع الجزيرة كما حدث في البحرين، كما أكدت قدرة دول المجلس على خوض حرب بقرار مستقل عن الإرادة الدولية، والدفاع عن مصالحها التي بدأت تتبادر والمصالح الأمريكية، بل وضمان تأييد سياسي دولي واسع لعملياتها وإجراءاتها العسكرية بقرارات من مجلس أمن المنظمة الدولية. ومن المؤكد أن هذه المعاني سوف تقرأها إيران جيداً. ولعل المعاني السياسية والعسكرية لاشتراك خمس من دول المجلس مع قوى عربية حلية أخرى، قد أعادت الروح إلى إرادة الفعل العربية التي تراجعت على مدى السنين. وصحيح أن دول المجلس لم تتمكن من كسب الحرب أو تحقيق انتصار عسكري كبير بما يعني هزيمة الحوثيين وأنصار صالح وتحقيق الأهداف الرئيسية حتى الآن، ولكنها على الأقل فوتت الفرصة على الحوثيين وعمرقات تقدمهم واستفرادهم بالدولة، ومن ثم عطلت الخيار الإيراني في اليمن. ومن ثم فإنه لا يجب النظر إلى نتائج حرب اليمن من منظور خسائر ونتائج وأهداف الحروب العادلة التي تعني طرفاً منتصرًا وآخر منهزمًا، فالنتيجة الرئيسية هي إلحاق أضرار وأنذري بالطرف المتقدم على الأرض على نحو يفرض عليه خسائر مستمرة إذا حاول التحرر في أي جانب، سواء قرر التحالف مع إيران أو استمرار التحالف مع علي صالح أو قرر المضي في استراتيجيةه المستقلة. وإذا اقتصر هدف التحالف العربي على الإضرار ب استراتيجية الحوثي ووقف تقدمه فهو هدف قد تتحقق بنسبة كبيرة، وجرى تعطيل خياره الإقليمي وحكمه الداخلي، حيث لا يستطيع الاستمرار في الحكم في ظل أوضاع التردي في البنية التحتية، وفي النهاية سيكون في حاجة إلى دول الخليج طال الزمن أم قصر، وإذا قرر المضي في طريقه الخاص فسيكون اليمن عبئاً على الاستراتيجية الإيرانية. وبقرار الحرب أكدت دول المجلس أنه لم يعد هناك تبعية خلية لهذه القوة الدولية أو تلك، فالدول التي تمكن من استقدام الحليف الفرنسي بعد ساعات من تراجع الحليف الأميركي، ليعلن (الأول) أن أمن الخليج جزء من أمن فرنسا، والدول التي بيتها قلب التحالفات واستسلامة روسيا بعد

المتوقعة أو المتصرفة لاتباع أي من الخيارات الأخرى التي كانت متوفرة والتي منها قرار تجاهل التمددات الحوثية والتفوز الإيراني، حيث أن أيًا من هذه القرارات كان سعيد قراراً غير مسؤول بحسابات المصالح العربية والخليجية واليمنية على حد سواء.

### ثالثاً: النظام العربي وسيناريوهات الحرب:

ترتبط نتائج حرب عاصفة الحزم بمستقبل النظام العربي بشكل وثيق، وربما ليس ثمة قضية يمكنها أن تؤثر في مستقبل النظام العربي ومستقبل توازن القوى في منطقة الخليج مثلاً يمكن أن تؤثر به نتيجة هذه الحرب التي سيتوقف طبقاً لها تحديد مراكز القوى الإقليمية، وسياسات إيران في المنطقة، وأيضاً قدرة النظام العربي على استعادة الحالة النظمانية ومواجهة قوى ما دون الدولة وعوامل الانهيار بالدول العربية القائمة. ويمكن تصور المستقبلات العربية في ضوء سيناريوهات أربعة للحرب على النحو التالي:

الأول: استمرار الإيقاع الراهن: أحد الاحتمالات الممكنة للحرب الراهنة في اليمن هو استمرار الأمر على ما هو عليه لفترة قد تطول، في ظل التباين الحاد في مواقف الجانبيين، فحتى الآن لم تقنع نتائج الحرب الحوثيين وأنصار صالح بالتراجع عن خطهم الصدامي، وعكس تصلب مواقفهم في مؤتمر جنيف أنهم لا يزالون يعتقدون بأن بإمكانهم الاستمرار في المواجهة والhaar خسائر بقوات التحالف. يعني هذا السيناريو أن تستمر المواجهات باتفاقاتها الراهنة، دون إقدام التحالف العربي على توسيع نطاقها أو الدخول في حرب برية، ومع استمرار المواجهات مع الحوثيين بالمحافظات والمدن من خلال طائرات التحالف وقوات المقاومة الشعبية، دون إقدام الحوثيين على توسيع عملياتهم بالأراضي السعودية. وهو ما يعني أن الحرب يمكنها الاستمرار لفترة عندها وضعها الراهن دون مخاوف اتساعها أو مفاجأتها لأطرافها بأوضاع غير محسوبة.

وهذا هو السيناريو الأمثل بالنسبة للحوثيين وأنصار صالح، حيث أنهم الآن في موقع القوى غير الشرعية التي لا تتحمل مسؤولية الحكم، ولا تقع على عاتقهم مسؤوليات الدول أمام شعوبها، بل إنه كلما ارتهن اليمنيون للحصار والجوع والفقير، ولأشكال متعددة من المعاناة، فإن ذلك يوفر حالة تمكّنهم من المتاجرة بها في الداخل والخارج ضد دول التحالف، ويمكنهم استمرار الوضع الحالي للحرب من الادعاء بإجهاض أهداف التحالف من الحرب وإيقائتها عند مستوى عدم جندي الثمار أو المكافئات التي استهدفها التحالف منذ البداية، ومن ثم تسويق ادعاء فشل التحالف

من خلال معارك عسكرية وانتصارات وهزائم، وإنما عبر عملية سياسية تحقق الأهداف الرئيسية التي بدأت الحرب لأجلها.

وأخيراً، تشكل نتائج الحرب على إيران أهم النتائج على الإطلاق، ولعل ذلك ما أشار إليه تصريح الجنرال ديفيد بتريوس قائد القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية السابق، منذ أيام في حوار له مع صحيفة الشرق الأوسط (٢٠ يونيو ٢٠١٥)، أكد فيه وجود مستشارين من قوات "فيلق القدس" الإيراني في اليمن، مشيراً إلى أن "إيران تريد تحويل الهلال الشيعي إلى نصف قمر بهدف السيطرة على المنطقة"، فلقد شن التحالف العربي الحرب في ظل ذرورة الإحساس الإيراني بنشوء الانتصار والاختراق للنظام العربي، وهو ما جسّدته تصريحات صدرت من أكثر من قيادة سياسية وعسكرية إيرانية في الأشهر الأخيرة، حيث بدأ أوضاع التردي العربية تتوجّها نحو جولات

وصولات إيرانية منذ فترة طويلة في المنطقة العربية، حتى انتهت إلى حالة كانت شبه ميؤوس منها. وكان قرار الحرب إعلاناً عربياً بمواجهة إيران في توقيت حساس وحاد، وإعلاناً بضرورة إنهاء مرحلة التمدد الإيراني. فأغلب مناطق ومسارح التمدد الإيراني في العالم العربي كان من الممكن إيجاد أسباب أو مبررات داخلية لها، لكن اتجاه إيران إلى اليمن ترافق بمعنى بالغ الدلالة والخطر على الأمن العربي وال الخليجي.

فليس لإيران مصالح مباشرة في اليمن ولم يكن اليمن مطلاً على حلقة أساسية ومهمة ضمن حلقات الاستراتيجية الإيرانية الإقليمية، وهو ما يعني أن مدخل إيران إلى اليمن لم يكن يستهدف مصالح إيرانية بقدر ما استهدف الإضرار بمصالح أطراف عربية. فمن السهل معرفة وحساب الفوائد الإيرانية من التفوز في العراق سواء لاعتبارات جغرافية أو مذهبية، كما يمكن تلمس بعض أسباب الموقف الإيراني في كل من لبنان وسوريا، على أساس التساند النظمي والمذهبي وعلى أساس إدارة الحرب مع القوى الكبرى، لكن أبعاد المصالح المحددة للموقف الإيراني في اليمن ليست بنفس القدر من الوضوح، فلا يمكن التعرف إلى مصالح إيرانية كبيرة في اليمن، خصوصاً في ظل الوضع الإيراني المتعثر في سوريا، وفي ظل تمدد التفозд الإيراني عن قدرة إيران على استيعابه وتلافي مخاطرها. لذلك فإن التفسير الأرجح للتمدد الإيراني في اليمن لم يكن إلا لمناكفة السعودية ودول الخليج والدخول إلى قلب العالم العربي والإمساك برقبة مصر. في سياق كل ذلك يمكن فهم تصريح الجنرال بتريوس.

لكل ذلك، فإنه على الرغم من كل عقبات وعراقل المواجهة الراهنة في اليمن، يبقى قرار الدخول في حرب عاصفة الحزم هو الخيار الأصح والأنساب في سياق لحظة اتخاذها، ومقارنته بالنتائج

## اشترك خمس دول خليجية وأخرى عربية أعاد الروم إلى الإرادة العربية

## المعركة الحالية الحقيقة بين النظام العربي وقوى تسعي لهدم هذا النظام وتتحارب معه وتعمل ضده

حربا ببرية ضد ميليشيات عصامية، مع أوضاع وظروف الحرب اللامتماثلة، والتي تشكل في الأغلب مستنقعا لجيوش النظامية، إلا أن هذا الخيار لم يستبعد تماما على الصعيد الرسمي لحكومات دول التحالف العربي، وعلى الرغم من الافتتاح بصعوبة المهمة، إلا أنه عند الاضطرار، وإذا تعرضت مهمة قوات التحالف للفشل التام، فقد تندفع دولة لحرب ببرية خصوصا إذا استمرت الهجمات الحوثية على مناطق ومدن جنوب المملكة، وإذا تكثف ذلك على نحو ينال من هيبة الدولة السعودية، وهو احتمال يعيشه الحوثيون وحلفاؤهم جيدا. وفي هذه الحالة فإن احتلال الغزو البري الشامل لن يكون مرجحا، وإنما الأجدar أن يحدث تدخل عسكري بري انتقائي في مناطق ومدن بها وجود قوي لأنصار الحكومة الشرعية اليمنية والمقاومة الشعبية، مع الإسناد القبلي. وعلى الرغم من أن هذا التدخل البري "النوعي" "الانتقائي" قد لا يكون حاسما في إدخال تغيير أساسيا على معادلات وتوازنات الحرب، إلا أنه على الأقل يجرر الحوثيين وقوات أنصار الرئيس السابق على إعادة التفكير باستراتيجياتهم الأساسية، ويحررهم من ميزة الحرب البرية الشاملة التي يمكن أن يلحقوا فيها خسائر بقوات التحالف، وهنا تستفيد دول التحالف من ميزة الحرب البرية دون أن تتحمل خسائرها الباهظة التكاليف من ناحية الخسائر البشرية.

مع ذلك ففي ظل هذا السيناريو أيضا لن تتغير معادلات الواقع الراهن كثيرا، بل من المرجح أن يظل إيقاع الحرب مستمرا، يتزايد قليلا في بعض الأوقات والجبهات، ويتناقص قليلا في جبهات وأوقات أخرى. لكن من المرجح أن تزداد دروس الاحتكاك والمواجهات المباشرة بين الطرفين في يقان ومساحات مختلفة، وأن تصبح الأرضي المحررة أو المعلنة مناطق نزوة لقوات التحالف محلا لضربات وهجمات الحوثيين، كما سوف تسعى قوات التحالف الموجودة على الأرض في يقان والمساحات التي تتمكن من السيطرة عليها والإإنزال فيها لتوسيع دائرة انتشارها تدريجيا. وعلى الرغم من خسائر هذا السيناريو، إلا أنه من المرجح أن يكون هو السيناريو المطروح والمفروض على دول التحالف بشكل مستمر، كلما واجهت التعنت الحوثي، حيث قد يفرض علىها هذا السيناريو فرضا، في مواجهة التعثر في تحقيق أي من أهدافها الأساسية.

ويمكن لمثل هذا السيناريو أن يتطور إلى شكلين أساسيين، وهما الشكل السلمي والشكل الاستنزافي طوبل المدى، ففي ظل

وعاصفة الحزم، يعني هذا السيناريو خسارة الحوثيين وأنصار صالح في محصلة القوة الشاملة، ولكن مع زيادة مساحة التعاطف معهم داخل اليمن، حيث أن استمرار الأوضاع الداخلية السيئة من الممكن استثماره للتشكيك في قدرة التحالف على تحقيق الانتصار، ومن ثم محاولة التشكيك في صواب قرار عاصفة الحزم منذ البداية. كما يعني خسارة التحالف العربي تدريجيا للدعم والتأييد الذي حققه عند انطلاق العملية.

ومن زاوية التقييم العسكري والأداء العربي، فإن تغير خطوات الحرب، سوف تكون له نتائج سلبية على قدرة التحالف العربي على شن حروب جديدة في المنطقة ضد هجمات قوى الإرهاب وجماعات ما دون الدولة، ومن ثم يصبح الواقع العربي أسيرا لصراعات قوى خارجة ومتمرة على حالة الاستقرار، إذ من المرجح أن يفرض تباطؤ إيقاع الحرب حالة من الفشل العربي في الانطلاق نحو أهداف جديدة ضد داعش أو النصرة أو القاعدة.. أو غيرها، ومن ثم يصبح عملية عاصفة الحزم أول وأخر تجربة للتدخل العسكري العربي في دول عربية عبر تحالف إقليمي، ويترب على ذلك أن تقعد المنطقة ثقتها بقدرتها على بناء تحالفات المهمة والهدف، وتعود حاجتها مجددا إلى الضمانات الأمنية الأجنبية، ويتم إجهاز تجربة الأمان الذاتي العربي، ومشروع القوة العسكرية المشتركة.

وعلى صعيد منطقة الخليج، فإن بقاء الأوضاع في اليمن عند وضعها الحالي لفترة أطول، سوف يمكن من ترويج آلة الدعاية الإيرانية وأنصارها في المنطقة، بفشل مهمة التحالف العربي، وسوف يمكن إيران من تسويق دعایتها بأنها هي من تقدم الدعم لليمنيين، وبأنه أصبح لها اليد الطولى في بلد عربي جديد هو اليمن، وهو ما من شأنه توثيق علاقة إيران بالحوثي وصالح. كما أنه من المرجح أن يتوجه الحوثيون إلى الإبقاء على مستوى التهديد الذي يطرحونه بين الحين والآخر على مدن وبلدات جنوب المملكة (جازان ونجران)، من أجل تأكيد إمتلاك قدرات الهجوم وتهديد المملكة في العمق، والتأثير على الوضع الداخلي بالسعودية. وبشكل عام، فإن طول أمد الحرب، فضلاً عما يشكله من مردود وانعكاس سلبي على دول التحالف، فإنه أيضا يزيد من قدرات الحوثيين وصالح، ويوسع دائرة تحالفاتهم والراهنين عليهم بين اليمنيين في الداخل.

الثاني: تدخل بري استهدافيا/ إنتقائي: على الرغم من أن هناك محاذير ومخاوف كثيرة من جراء خوض قوات التحالف

إيران، لإجبار دول المجلس على الالتفات للمواجهة معها بعيداً عن ساحة المواجهة المباشرة في الخليج إلى ساحات تشكل بالنسبة لها ”طعنات من الظهر“ لدول الخليج. تشعلها عن تطوير قدراتها ومنافسة إيران في القضايا الاستراتيجية في الخليج والإقليم، حيث أن من شأن تركيز دول التحالف العربي الخليجية تحديداً على جهة اليمن إضعاف قدراتها الاستراتيجية قبالة إيران في ساحات التنافس الأصلية والأساسية وأضعف مقومات قدراتها الشاملة في العميق والداخل، ومن ثم تبديد طاقات الدول الخليجية في معارك هامشية مع أيادي النفوذ الإيرانية تشغله عن معركتها الأصلية مع إيران الأأم.

الثالث: ”دولة الجنوب العربي“ وشخصية الحرب: يعني هذا السيناريو أن ينتهي التفكير الأساسي لدى دول التحالف إلى تقليص وتخفيف الحمولة عن الذات، فبدلاً من التركيز على استعادة اليمن كله من الحوثيين وأنصار صالح، تنهي دول التحالف إلى تغليب استراتيجية جديدة تعكس استدارة كبيرة في التفكير الاستراتيجي، وتركز من خلالها على تكريس نفوذهما في بقعة محددة من اليمن الحيوى وهي المناطق بالجنوب المؤهلة لتحقيق ذلك (دولة الجنوب العربي)، أي استعادة الجزء الحيوي وأساسي من اليمن شديد الأهمية للتحالف، والذي يشكل اقتطاعه بمثابة خل لأنابيب الحوثيين وأنصار صالح، وهو بالنسبة لدول التحالف محافظات ومدن الجنوب اليمني، وترك الجزء الشمالي مهملاً سنوات، عقاب الشمال باقتطاع الجنوب، وتعزيز تجربة التنمية في الجنوب، وهو ما يمكن في النهاية أن يخلق حواجز شمالية للمقارنة مع أوضاع الجنوب، وحتى تتطور مقاومة شمالية قادرة على التخلص من حكم الحوثيين. وبالطبع فإن هذا السيناريو ليس هو الأمثل يمنياً أو خليجياً أو عربياً، ولكنه على الأقل يمكن أن يصبح السيناريو الرئيسي حتى يعود الحوثيون وأنصار صالح عن مواقفهم تدريجياً. وعلى الرغم من أن مثل هذا السيناريو ليس مرحبًا به عربياً إلا أنه أشبه بعملية جراحية لبتر العضو الفاسد، وعلاجه خارج الجسد ثم إعادة تركيبه في الجسد ثانية بعد أن يشفى. ومن خلال ذلك يسعى النظام العربي إلى عقاب القوى المتمردة والخارجية فيه وعزلها عن باقي الجسد حتى لا تفسده، ثم إعادة تركيبها في الجسد بعد أن تبرأ من العطب.

ويمكن التوافق على هذا السيناريو مع قوى الجنوب، والتأكيد بأنه سيناريو مؤقت حتى توافق أوضاع وشروطتمكن ثانية من استعادة وحدة الدولة اليمنية. وبالتالي أن هذا السيناريو سيكون محل ترحاب جنوبى على وقع الحراك الانفصالي المتامى منذ سنوات، لذلك ينبغي التأكيد على قوى الجنوب بأنه ليس حلاً

حرب يجري خوضها اضطراراً فإنها قد تتطور لتتصبح وسيلة وأداة مطلوبة بحد ذاتها لإجبار الحوثيين وقوات صالح على التنازل في المفاوضات، كما قد تستمر الحرب من جانب التحالف انطلاقاً من قاعدة أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، خصوصاً إذا استمرت اعتداءات الحوثيين على جنوب المملكة، ومن ثم يكون هدفها حينئذ إكمال العملية السلمية ودفع الأطراف المستعصية على الاقتتال حينما تزداد خسائرها على جهات القتال. ومن ثم تصبح الحرب هنا حرباً قصيرة يتحكم بها وبتوقيت إنهايتها الطرف المتضرر الذي يستشعر بما سيها وحسائرها أكثر من الآخر. ومن ثم فإن هدف التدخلات البرية في هذه الحالة هو إجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات في التفاوض، وإجباره على الخيار السلمي (وبالتأكيد أن تلك هي استراتيجية التحالف العربي بالأساس).

## التدخل البري الانتقائي في اليمن أفضل السيناريوهات القابلة للتنفيذ والنظام

أما الشكل الثاني فهو نمط التفكير الذي من المرجح أن يتملك الحوثيين وقوات صالح، وهو فرض نمط حرب استنزاف طويلة على دول التحالف، من خلال إغراق عملية التدخل البري التي تفترض قوات التحالف أن تكون سريعة وخطفية في مستنقع يمني طويل على غرار تجربة حروب الاستنزاف الكلاسيكية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في فيتنام والاتحاد السوفييتي في أفغانستان. ومن المرجح أن يكون ذلك هو الخيار المثالي لإيران، حيث أنها تتمكن من خلال ذلك من فتح جبهة جديدة على دول التحالف العربي، وتنهي الحرب ربما بنمذجة أو نماذج مستنسخة متعددة من تجربة حزب الله اللبناني على الأرضي اليمنية، وربما بوجود مباشر من قوات الحرس الثوري الإيراني.

يعني هذا السيناريو - في شقه الأول (السلمي) - انتصار النظام العربي من خلال نجاح سيناريو التدخل البري في إجبار الحوثيين على التنازل على مائدة التفاوض، بينما يعني في جانبه الصدامي (الاستنزافي) مخاطر إستراتيجية للنظام العربي ودخوله نفقاً على مدى سنوات، وتغيير في قضاياه الحيوية وفي خريطة القوى والتوازنات بالمنطقة، وفي ظل ذلك قد تزدهر علاقات وتحالفات جماعات ما دون الدولة في المنطقة، وتأسس دول الطوائف وأنصاف الدول. فعلى الأرجح يعني تطور حرب اليمن إلى حرب استنزافية إنخرط دول الخليج في حرب طويلة تستنزف طاقاتها وقدراتها، وبدلاً من انشغالها بالتنافس الإستراتيجي الإقليمي مع إيران والتنافس الاستراتيجي في مجالات الحياة على المسرح الدولي في الفضاء والعلم وال المجال النموي والاقتصاد والبيئة، تتشغل بفضض صراعها وتفكيك أياديها من مزيد من التورط في الحرب. وهذه استراتيجية قد تبنيها

## قيام دولة الجنوب العربي مهم لدول التحالف وخلع أنباب الحوثيين وأنصار الرئيس المخلوع صالح

أفغانستان أو فندياً في ليبيا، وقد تخور قوى الأطراف فجأة لعوامل لا تبدو واضحة وجليلة للمحللين من الخارج، لكن المؤكد أن تحالف الحوثي - صالح ليس قويًا أو عقديًا أو مبدئياً، وإنما هو تحالف مصالحي ظرفي من المؤكد انتهاؤه وانهياره بمجرد زوال الأخطار والتهديدات المشتركة على الجانبين.

وتمكن هذه الحالة قوى التحالف إذا أحسنت اللعب بالأوراق اليمنية، وتقليل خياراتها ثانية من فرصة قوية لتفكيك هذا التحالف، أو على الأقل تبني استراتيجية لتفتيت تحالفات القيادة بين الجانبين وداخل كل منها. ويحتاج التحالف بين الحوثيين صالح للتفكير فيه وتحليل طبيعته لاستغلال نقاط الضعف في هذا التحالف، كما يحتاج لدراسة جيدة للقيادات والرؤوس المشكلة داخل كل منها من أجل اجتذاب الرموز والأطراف التي تمتلك نوازع للاختلاف والتباين مع القيادة، ومن ثم يمكن فض وتفكيك تحالفات القيادة، عبر تبني استراتيجيات وتقنيات تفتيتية، تستهدف القيادات الكبرى والواسطة عبر توظيف عناصر الإغراء والوعيد، وغير ذلك.

وفي مسار متوازن مع ذلك يمكن لدول التحالف أيضا العمل على تفكيك الشراكات والتقاءات الداخلية الإقليمية والدولية لجهة الحوثي - صالح، عبر اجتذاب روسيا أكثر إلى الخيار الخليجي العربي، وهناك الكثير من الحواجز التي يمكن اجتذاب روسيا من خلالها. ويترافق مع ذلك مشروع مارشال خليجي عربي، يستهدف طمأنة اليمنيين من مدخل عروبي تصاحبى أصيل، يعيد تجديد وإحياء الهدف العربي من الحرب، والتأكيد على أنها لا تستهدف إلا مصلحة اليمنيين وإعادة تأكيدعروبة في اليمن. فيانتظر إلى خضوع اليمنيين لدعائية الحوثي - صالح على مدى أشهر من المرح أن تكون قوى مجتمعية كثيرة قد استنامت أو خضعت لتأثير وداعية الجانبين، وهو أمر ينبعي التعامل معه بحكمة. وينبغي التأكيد على أنه لا مشكلة إطلاقاً في يمن بحكم حوثي أو إسلامي أو قومي أو ديمقراطي طالما أنه لا يشكل تهديداً لجواره الخليجي أو للأمن القومي العربي، وأن المشكلة الأساسية للحرب كانت هي إيران، لأنها في الأغلب فإن هذا الأمر لم يجر إعلام اليمنيين بخطورته جيداً.

نهاياً ولا يعني دعماً عربياً لشرعية انفصال الجنوب عن الشمال، وإنما هو خيار وسياري مؤقت ووظيفي يستهدف حفظ قوى العصيان والتمرد في الشمال على الحوثيين صالح، وإنضاج بدبل مسؤول في اليمن الشمالي من شأنه مواجهة الحوثيين، وتخليق بدبل مدني / قبلي / عسكري / تجاري يمني شمالي جديد يكون مستعداً للدخول في تفاهمات وشراكات من أجل التغيير السياسي وإنها سطوة الحوثيين، وتفكيك تركيبة الحكم والانقضاض المتبقية من حكم صالح. بذلك يتم إبعاد الجنوب عن السيناريوهات الكارثية التي يريد الشمال توريطه فيها. وفي ظل هذه السيناريوي من المتوقع أن يخفف الشماليون من مساعدتهم لإيذاء جنوب المملكة بالصواريخ أو الهجمات الفجائية، وإنما سوف ينشغلون في المواجهة مع دولة الجنوب وفي السيطرة على مناطقها.

وإذا تمكنت دول التحالف العربي من دعم وتعزيز دولة الجنوب كنموذج للتطوير مقارنة بأوضاع الحرب والفساد في الشمال، فإنها يمكن أن تعكس وضعية الحرب لتكون أشبه بحرب استنزاف بالمقذب على الحوثيين وقوات صالح في سياق استراتيجية طويلة النفس، كما يمكنها أن تجعل الجنوب منطقة جذب للشماليين المدنيين المسلمين، والرهان على تطوير خيار مدني وطني مقاوم للحوثيين صالح، وتعزيز الخيار المقاوم في الجنوب، بحيث تتبع دول التحالف ذاتها تدريجياً عن الانخراط المباشر في الداخل اليمني، وتفضل عن كاهلها جهة اليمن لتفرغ أكثر إلى المشروع الإيراني الأصلي.

وبالتأكيد إنه لن تكون هناك ضمانة لقبول الجنوبيين ثانية بإعادتهم إلى الجسد اليمني، ولكن من المؤكد إمكان حدوث ذلك في ظل صيغة فيدرالية عصرية، وأيضاً في ظل ضمانات خليجية وعربية وأممية، وفي ظل الوعود الخليجي الأكبر لليمن، بإدخاله عضواً في مجلس التعاون الخليجي.

### رابعاً: التصدُّم المفاجئ في جبهة الحوثي - صالح:

يبقى هناك مجال لسيناريوي يتوقع الانهيار الفجائي أو الانشقاق والتصدُّع الكبير في جبهة الحوثي - صالح في ظل تطورات محددة للحرب، أو في ظل موقف عربي ودولي أكثر شدة وصرامة من الطرفين. ففي كثير من الأحيان ترسم أطراف الصراع لذاتها أوضاعاً من القوة الطاغية لكنها تظهر مع الأيام أنها لم تكون سوى ديناصورات من ورق. وهو ما تكشف مراتاً في ظل المواجهات الأمريكية مع عراق صدام حسين أو طالبان

# مؤشرات الخسائر الاقتصادية لليمن منذ بدء الانقلاب الحوثي

- قدرت الوكالة هبوط انتاج اليمن من النفط بـ ٦٠ ألف برميل يومياً في شهر أبريل الماضي.
- توقعت المنظمات العالمية والإقليمية أن يزيد عدد اليمنيين الذين في حاجة إلى المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة إلى أكثر من ١٢ مليون مواطن، وأن نسبة الفقر تجاوزت ٦٠٪ من يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.
- ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل القمح، الدقيق، السكر، الزيت، بنسبة تصل إلى ٤٠٪ حيث بلغ سعر كيس الدقيق زنة ٥٠ كيلو جراماً إلى ٧٠٠٠ ريال أي ما يعادل ٢٢ دولاراً.

• ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن الصراع في اليمن قد أنتجه النطحي إلى النصف وزاد المخاوف بشأن أمن إمدادات النفط من الشرق الأوسط.

• بلغت تقديرات خسائر الاقتصاد اليمني أكثر من نصف مليار دولار مع إصابة الاقتصاد بحالة ركود شبه كلي وتضررت العديد من المنشآت الاقتصادية، وتوقفت الموانئ البحرية والجوية عن الاستيراد والتصدير.

• تعاني اليمن من انعدام شبه كامل للمشتقات النفطية «بنزين وديزل» ما يهدد بالانهيار التام لللاقتصاد هناك.



## ملف العدد



- علق البنك الدولي عملياته في اليمن بعد التطورات السلبية السياسية والأمنية وبعد قرارات مجلس الأمن الدولي وانتشار حالة الفوضى هناك، وقد انكمش الاقتصاد وتوقفت الاستثمارات وزادت نسبة البطالة، والبنك الدولي يتوقع نمواً سلبياً في الاقتصاد الكلي بنسبة ١٢٪ عام ٢٠١٥م.
- الدين العام الداخلي لليمن يتجاوز تريليونين اثنين وثمانمائة وخمسين مليار ريال أي ما يتجاوز نسبة ١١٤٪ من إيرادات اليمن عام ٢٠١٣م، وبما يتجاوز ١٥٠٪ عام ٢٠١٤م.

• تراجع التبادل التجاري بين اليمن والمملكة العربية السعودية بنسبة ٢٠٪ في بداية العام الجاري ٢٠١٥م، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

• انخفض معدل الإنتاج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١م، بنسبة ١٥,١٪، ثم بمتوسط انخفاض ٢,٨٢٪ خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٢ في ظل معدل مرتفع للسكان بلغ ٢٪ قابله انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤م، بما نسبته ٩,١٪ مقارنة بعام ٢٠١٠م.





## السعودية تؤسس لسياسة ردع إيران في منطقة الخليج

أجمع خبراء في العلاقات الدولية والعلوم السياسية في ندوة نظمها مركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان «الخليج: المخاطر والتهديدات وأفاق المستقبل» على خطورة الدور الإيراني في الأزمة اليمنية، وعلى أهمية الدور السعودي في إفشال المخطط الإيراني الذي يستهدف شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج بالكامل عبر استراتيجية إيرانية موضوعة سلفاً للتوسيع على حساب الدول العربية عامة والخليجية خاصة، وأكد الخبراء على ضرورة تفعيل دور مجلس التعاون الخليجي للتصدي للمخططات الإيرانية التي أصبحت مكشوفة ودون مواربة، جاء في هذه الندوة:

### آراء حول الخليج. الدوحة

ليفرض حدود سيطرته لتصل إلى ما يقارب من نصف مساحة سوريا ونصف مساحة العراق.

ويضيف الشايжи أن دول الخليج هبت بقيادة المملكة العربية السعودية لمواجهة الخطر الحوثي، موضحاً أن الحقبة الحالية هي حقبة مجلس التعاون الخليجي في ظل إقليم يعيش بلا نظام، مشيراً إلى أن السعودية لم تقم فقط بقيادة تحالف ضد الحوثيين وإنما شكلت سداً لردع إيران وأية دولة تريد الهيمنة على المنطقة، حيث تعمل إيران في كل من سوريا والعراق ولبنان دون رادع، وأن

قال الدكتور عبد الله الشايжи أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت والأستاذ الزائر في جامعة جورج واشنطن إن طبيعة التهديدات التي تواجه منطقة الخليج انتقلت من تهديدات الدول إلى تهديدات لاعبين من غير الدول مثل الحوثيين في اليمن وتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، موضحاً أن الحوثيين يتلقون الدعم من إيران التي أغراها الصمت الخليجي في الماضي واستخدمت أذرعاً في ظل غياب أمريكي عما يجري، كما أن تنظيم داعش استفاد من ضعف الدولتين في سوريا والعراق



حيث تبني طهران استراتيجيات للتأثير على الأحداث في المنطقة تعتمد على أربعة محاور هي التركيبة وعامل الأرض وعامل الجغرافيا والعامل الإنساني، وعلى سبيل المثال فإن عدد سكان المنطقة التي تقع فيها إيران يبلغ عدد سكانها ۵۰۰ مليون نسمة، وأن إيران تسعى لأن يبلغ عدد سكانها بحلول عام ۲۰۲۰م، نحو ۱۰۰ مليون نسمة، وأن لديها ۴ ملايين طالب في التعليم العالي و ۱۱۰ ألف محاضر، وأن إستراتيجية إيران في التأثير تتمحور حول بناء النفوذ ، وبناء التأثير طويلاً المدى وعميق الأثر حيث أصبحت الرقم الأصعب في العراق عن طريق الطائفة الشيعية ، وتخطط لإعادة بناء جيش عراقي ودمج الميليشيات الشيعية فيه . وتسعى اقتصادياً ، ل السيطرة على المشاريع المستقبلية لتصدير الغاز والنفط من منطقة وسط آسيا وجنوبها الغربي إلى أوروبا ، ومنافسة تركيا في نقل الطاقة إلى القارة الأوروبية . كما تبني إيران إستراتيجية الدولة الحامية، فتعتمد إلى توظيف التهديدات الإقليمية داخلياً لضعف أي حراك مستقبلي معارض داخل الدولة ، كما تحاول إيران منذ سنوات بناء المركبة الإيرانية في علاقتها مع المحيط الإسلامي .

وذكرت الباحثة الصمادي أن منطقة الخليج تتقدم سلم أولويات الإستراتيجية الإيرانية ، كما تتوارد في كل الساحات التي تتوارد فيها السعودية ، إضافة إلى أن دمج إيران في المشهد السياسي الدولي سيؤدي إلى تعزيز نفوذها في الخليج ، وأن العراق يحتل مكانة محورية في تحقيق طهران دورها المستقبلي المنشود ●

التحالف الخليجي سيكون له كلمة في مواجهة هذا النفوذ إضافة إلى مواجهة نفوذ غيران في اليمن . وطالب الشابي بتفعيل دور مجلس التعاون الخليجي والاعتماد على النفس في الوقت الذي تشغل فيه الولايات المتحدة بملفات أخرى وتقلص اهتمامها بمنطقة الخليج ، بل تعتبر واشنطن أن دور إيران محوري في المنطقة .

من جانبه قال الدكتور محمد المسفر أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر إن عملية عاصفة الحزم التي تحولت لاحقاً إلى إعادة الأمل .. قد ردت الأمل وأعادته لتحرير قضايانا وいくون قرارنا السياسي مستقلاً بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تم إبلاغها بعملية عاصفة الحزم دون استشارتها بعد أن عجزت عن اتخاذ القرار المناسب ، موضحاً أن عملية عاصفة الحزم قادها شباب من المملكة العربية السعودية استطاعوا أن يجمعوا حولهم عدداً من الدول العربية ، مشيراً في هذا الصدد إلى أن أهم التحديات التي تواجه عاصفة الحزم هي ممارسة أطراف معينة الضغوط لإيقافها ، إما بحجية العوامل الإنسانية ، وإما بتحديد المفاوضات السياسية طريقة لإنها الأزمة . وعبر المسفر عن تخوفه من توقف الحرب دون تحقيق نتائج ملموسة تمثلة بتحرير اليمن أو على الأقل أن تتحرر عدن وصنعاء والمدن الرئيسية وعدة الحكومة الشرعية من السعودية .

من جهتها قالت الدكتورة فاطمة الصمادي الباحثة الأولى في مركز الجزيرة للدراسات المتخصصة في الشأن الإيراني أن إيران الطرف الأهم في المعادلة المعنية بالصراع في المنطقة

# إيران وراء فشل «جينيف» وتتوعد بعدم التخلي عن اليمن

يرى مراقبون إيرانيون أن وجود مستشارين إيرانيين ضمن وفد الحوثيين الذي ذهب إلى جنيف أمر غير مفاجئ، كاشفين عن وجود فريق من المستشارين التابعين للرئيس الإيراني حسن روحاني يتولون ملف مفاوضات (النظام السوري والمعارضة)، وحالياً مأمور تمر吉نيف الخاص باليمن، إضافة إلى الملف النووي الإيراني. وروحاني، الملقب بـ«شيخ الدبلوماسيين»، كان كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ م. وفي هذه الفترة حاز لقب «الشيخ الدبلوماسي». وفي عام ٢٠٠٣ م، خلال محادثات مع باريس ولندن وبرلين، ووافق على تعليق تخصيب اليورانيوم وتطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية للسماح بعمليات تفتيش غير معلنة مسبقاً للمنشآت النووية الإيرانية، إلا أنه مع صعود أحمدي نجاد لم يسمح للمراقبين بالتفتيش وعادت المفاوضات إلى نقطة الصفر.

**مهاباد (إيران): روشن قاسم**

أن «أهمية اليمن بالنسبة لإيران لا تقل عن سوريا، ومخطئ من بطن أن الرهان الإيراني سيكون على سوريا دون اليمن، استراتيجياً وعقارياً لا تقل أهمية اليمن عن سوريا ولبنان، إضافة إلى أن اليمن يدخل ضمن المشروع الإيراني الطامع لتصدير الأزمات إلى دول الخليج وفي صدارتها السعودية»، مضيفاً أن «المؤولين الإيرانيين يتهدّون للإعلام الداخلي عن استعداد حكومة روحاني للتخلّي عن محافظة خوزستان - أو عربستان هي إحدى محافظات إيران الإحدى والثلاثين ومركزها مدينة الأحواز - لكنهم غير مستعدين للتخلّي عن اليمن وسوريا.

وبالنسبة لليمن ينشر الإعلام الإيراني قصصاً عن أن أصل شخصية السيد اليمني الموعود الذي سيلعب دوراً سياسياً وإقليمياً رئيسياً مهماً في التمهيد لظهور الإمام المنتظر هو يمني، وذهب بهم الأمر إلى أن ينسبوا أصل حسن نصر الله إلى اليمن. وعليه، لن يكون مبرراً إنها الأزمة في اليمن والوصول إلى تسوية بين اليمنيين».

و عبر كارباسي عن اعتقاده أن «إيران لها باع في التفاوض وصناعة مفاوضين ودبلوماسيين على سبيل المثال يستطيعون إقناع المعارضين للجلوس إلى طاولة المفاوضات وفي النهاية يقطعون الطريق في المنتصف، ولا ينتج عن ذلك أي شيء عملي لاحقاً، ولا يتم التوصل إلى نتيجة معهم، أي مبدأ لا سلام ولا حرب، وأن «إيران ستسعى جاهدة لنكرار التجربة السورية وسنشهد أكثر من جينيف لليمن».

وبحسب مصادر إيرانية معارضة فإن الفريق نفسه الذي رافق روحاني في مفاوضات الملف النووي هو الفريق نفسه الحاضر والمتحكم في السياسة الخارجية الإيرانية، وإن الدبلوماسية الإيرانية يقودها روحاني بنفسه.

وكانت مصادر دبلوماسية، قد كشفت عن مفاجأة مفادها أن وفد الحوثيين الذي توجه إلى المؤتمر الذي فشل بسبب تعنت حركة الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، كان يستعين بمستشارين سياسيين وقانونيين إيرانيين، يمدونه بنصائح. وأعربت المصادر عن اعتقادها أن من شأن تلك النصائح «إعاقة وإبطاء الاجتماع ومن ثم تأجيله إلى جينيف».

وأشارت إلى أن الحوثيين، بالتعاون مع الإيرانيين ومستشارين روس، قد حددوا طريقة مشاركتهم في جنيف التي تركز على «تمديد فترة التشاور السياسي» من أجل إقرار عقد اجتماع آخر قد يطلق عليه اسم «جينيف».

من جهةه، أكد المتحدث باسم حركة النضال العربي لتحرير الأحواز، يعقوب التستري في تصريح مقتضب، على أن «إيران تدرك جيداً أن سوريا واليمن يعتبران ورقتين خاسرتين بالنسبة لها في نهاية المطاف، لكنها تريد إطالة أمد الصراع قدر الممكن حتى تتمكن من المقاومة بهما في الملف النووي والقضايا العالقة الأخرى مع الغرب والعرب». وعبر عن اعتقاده أنه «لا مفر أمام الأقليات في إيران ودول الجوار إلا توحيد الصفوف ضد هذه الدولة والنظام المارق».

وأكّد المحلل السياسي الإيراني فه رزين كارباسي، على



تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية يجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

**[www.kcorp.net](http://www.kcorp.net)**

# مركز الخليج للأبحاث .. مساهمات حول العالم

يساهم قيادات مركز الخليج للأبحاث في المناسبات العلمية والبحثية والاجتماعات والمؤتمرات العامة المتخصصة حول العالم، وهو يمثل الصوت الخليجي المتخصص في هذا الشأن، وفي العام الجاري شارك المركز في العديد من الفعاليات ومنها:

وتركيا وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج وأسراويل وفلسطين بعمق وباحث دقيق، وأكد الاجتماع أن منطقة الشرق الأوسط تمر بتحولات كبرى، مع وجود فراغات تظهر في العديد من الأماكن، والسؤال الذي طرحته المؤتمر هو: من الذي سيملأ هذا الفراغ في المنطقة؟

١٤-١٥ يونيو ٢٠١٥

بمشاركة ممثلو أكثر من ٢٠ مركز بحثي، نظمت مؤسسة مركز الخليج للأبحاث منتدى (Think Tank Security Forum) في جنيف في ١٠ يونيو ٢٠١٥، الذي تركز على القضايا الأمنية. وشملت المناقشات البيئة الأمنية العالمية ، تحديد

حيث نظم مركز الخليج للأبحاث، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، ومركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة برن دايز (Crown Center for Middle East Studies at Brandeis) في قشتاد، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول الشرق الأوسط لمناقشات التطورات في المنطقة. بمشاركة حضور نخبة من خبراء الأمن والسياسة وذلك بغرض تقييم الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط، ومركز الاجتماع على المشهد الاستراتيجي المتغير والديناميات الجيوسياسية والإقليمية، وتقييم الوضع والأثار المترتبة على ما يسمى بثورات الربيع العربي، وكذلك تناول الوضع في بلاد الشام



محمد عبد الرؤوف خلال مشاركته في مؤتمر تونس ٤ يونيو ٢٠١٥

منتدى  
 يونيو  
 ٢٠١٥


د. عبد العزيز بن  
عثمان بن صقر في  
مؤتمر سويسرا يوم  
٩ يونيو ٢٠١٥ م



#### ٤ يونيو ٢٠١٥

شارك الدكتور محمد عبد الرؤوف الباحث في برنامج بحوث البيئة بمركز الخليج للأبحاث، في مؤتمر بعنوان «الوظائف الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» والذي عقد في تونس في ٤ يونيو ٢٠١٥ م ونظمه مؤسسة فريديريش إيرت. وألقى الدكتور محمد عرضاً بعنوان «ما هي الوظائف الخضراء؟ وآفاقها في منطقة الشرق الأوسط».

#### ٢٩ مايو - ٢ يونيو ٢٠١٥

شارك الدكتور محمد عبد الرؤوف زميل باحث في برنامج بحوث

موقع الولايات المتحدة في الشؤون العالمية وأثارها، دور وصعود الصين، قضية الهجرة، وكذلك التنمية في أسواق الطاقة وأسعار النفط. كما تم التركيز على موضوع صعود التطرف، ودور الجهات الفاعلة غير الحكومية.

#### ٩ يونيو ٢٠١٥

شارك الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث بالحديث في مؤتمر لبنك (UBS) في زيوريخ بسويسرا يوم ٩ يونيو ٢٠١٥ م، وتناول في حديثه التحديات وفرص الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وركز على التطورات الجيواستراتيجية والاقتصادية في المنطقة وكيفية تأثيرها في تطوير بيئه الأعمال.



من مؤتمر «تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية»، مايو ٢٠١٥



د. كريستيان كوخ خلال المقابلة مع راديو دويتشلاند فونك الالمانية يوم ٢٨ مايو ٢٠١٥

المشاركة في مصر وتونس - الأساس المنطقي والآثار) التي نظمها المجلس الألماني للعلاقات الخارجية في برلين، ألمانيا. ناقش الحديث الاستراتيجيات والمصالح الخاصة التي توجه السياسات الخارجية لكل من دول الخليج (المملكة العربية السعودية، قطر، والإمارات العربية المتحدة) - لتسليط المزيد من الضوء على القطاعات وال المجالات المتعلقة بكل من مصر وتونس.

البيئة بمركز الخليج للأبحاث، في الاجتماع التحضيري الـ٤٨ لمجلس البيئة العالمية (GEF) ومنظمات المجتمع المدني ، وكذلك في الاجتماع التشاوري الذي عقد في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، وشارك مركز الخليج للأبحاث في هذه الاجتماعات باعتباره نقطة الاتصال الإقليمية في شبكة مجلس البيئة العالمية ومنظمات المجتمع المدني لمنطقة غرب آسيا.

#### ٢١-١٩ مايو ٢٠١٥

شارك الدكتور محمد عبد الرؤوف الباحث في برنامج بحوث البيئة بمركز الخليج للأبحاث، في مؤتمر بعنوان «تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية» الذي عقد في برشلونة - إسبانيا خلال الفترة ٢١-١٩ مايو ٢٠١٥ م، والتي ينظمها الاتحاد من أجل المتوسط - حيث ألقى ورقة بعنوان «دور المرأة في الاقتصاد الأخضر».

#### ١٨ مايو ٢٠١٥

أجرت محطة (NDR) الإذاعية الألمانية مقابلة مع الدكتور كريستيان كوخ للحديث عن أثر وعواقب قرار الدول العربية لإنشاء قوة تدخل على مستوى المنطقة ●

#### ٢٠١٥ مايو ٢٨

أجرى الدكتور كريستيان كوخ مدير مؤسسة مركز الخليج للأبحاث . جنيف، مقابلة مع راديو دويتشلاند فونك الالمانية، ومقابلة أخرى مع راديو كولتور على الوضع في منطقة الخليج ودور الملكة العربية السعودية، وأكد على أن منطقة الخليج تواجه تحديات كثيرة ومتغيرات كبيرة، وحذر من خطورة حصول إيران على أسلحة نووية في حال عدم التزامها بشروط المجتمع الدولي، ومجموعة ١٤ من أجل إبعاد شبح السلاح النووي عن هذه المنطقة المهمة من العالم، وبما لا يخل بالتوازن الاستراتيجي القائم في هذه المنطقة المهمة من العالم.

#### ٢٦ مايو ٢٠١٥

شارك الدكتور كريستيان كوخ في مؤتمر «دول الخليج العربية»

## «دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر»

# قوس عدم الاستقرار في العالم



في إطار اهتمام مركز الخليج للأبحاث بأمن المنطقة، وإدراكاً منه للمخاطر والتحديات القائمة والمحتملة، نشر كتاباً تحت عنوان «دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر» للمؤلف الدكتور محمد يوسف الجعيلي ضمن سلسلة (أوراق بحثية) التي يصدرها المركز حول القضايا المهمة والتي لها تأثير مباشر على أمن واستقرار المنطقة.

وتتبع هذا الكتاب قضية أمن البحر الأحمر منذ فترة الحرب الباردة وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة، وأعتمد على تحليل العوامل التي تؤثر فيه سواءً كانت ثابتة أم متغيرة، والمحددات التي تحكم تطوره وترسيخه سواءً كانت إقليمية أم دولية، وتتناول الكتاب تحديد المصادر القائمة والمحتملة التي تهدد أمن البحر الأحمر خاصةً في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

### آراء حول الخليج. جدة

والهيمنة الأمريكية واحتلال التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ويرى المؤلف أن أمن البحر الأحمر من أشد الموضوعات العالمية تعقيداً لأنه يمثل نظاماً فرعياً مهماً في إقليم الشرق الأوسط المضطرب والمثير للجدل والذي يوصف بأنه عالم بلا نهاية أو نهاية العالم، والذي قال عنه ديمتري فول斯基(إنه من العسير حقاً أن نجد نقطة في العالم بها أوضاع متناقضة كما هو الحال في الشرق الأوسط، ولهذا ليس من المدهش أن يجد كثير من المراقبين صعوبة في تحرير الاتجاه والصفة الغالية على النزاعات هذه).

في حين وصف بريجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إقليم البحر الأحمر بأنه يقع في قلب قوس من عدم الاستقرار وهو القوس الذي يضم الشرق الأوسط والقرن الإفريقي ومنطقة القرن الإفريقي ومنطقة المحيط الهندي، كما يقع ضمن الإطار الجيوسياسي لمنطقة الخليج الإستراتيجية، ويمثل كذلك منصة للفوز نحو المناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط، لذلك سعت القوى العظمى إلى السيطرة على مضائقه ومنافذه البحرية بدعوى تأمين مصالحها التجارية والأمنية.

ويعتبر المؤلف أن البحر الأحمر يمثل عنصراً أساسياً في الصراع العربي- الإسرائيلي، والنزاعات الإقليمية سواءً في منطقة القرن الإفريقي أو القريبة منها، إلى جانب كونه جسراً متيناً يربط البار الشرقية المتمثلة في بحر العرب والخليج العربي.

ركز الكتاب على علاقة أمن البحر الأحمر بالخليج العربي، وأبرز درجة الترابط والتآثير والاعتماد المتبادل ما بين البحر الأحمر وأمن الخليج وعلاقتها بالأمن القومي العربي، وذلك بغية المساهمة في البحث عن الشروط المطلوبة لتأسيس نظام للأمن والتعاون الإقليمي في حوض البحر الأحمر تراعي فيه مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة على المستويين الإقليمي والدولي، مع إعطاء أهمية خاصة دور دول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز وتنمية هذه الترتيبات.

وتكمّن أهمية هذا الكتاب في كونه أستشرف تسارع الأحداث والمتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة، منذ أن بدأت حرب الخليج الثانية، وتداعيات الصراع العربي / الإسرائيلي المتعددة، وعلاقة إيران بدول الخليج والعالم، وبيولي الكتاب اهتماماً لأمن البحر الأحمر باعتباره حلقة وصل هامة بين منطقة الصراع العربي / الإسرائيلي وبين شبه الجزيرة العربية والقاراء الإفريقيين، وبين مصالح الأطراف المرتبطة بذلك، إضافة إلى أهميته الجيوسياسية والإستراتيجية وخصائصه الجغرافية. ونبه الكتاب إلى ضرورة زيادة الوعي القومي العربي بمسألة أمن البحر الأحمر ولفت نظر صناع القرار على مستوى دول الحوض والمنظمات الإقليمية والدولية إلى ضرورة الاهتمام بتطوير هذه المنطقة الاستراتيجية وجعلها منطقة خالية من التفозд الأجنبي خاصةً في ظل ظاهرة العولمة والاندماج الإقليمي.

## أمن البحر الأحمر .. مسؤولية عربية

إلى جانب ٧ دول عربية من بين ٩ دول تمثل دول حوض البحر، وتبلغ نسبة الشواطئ العربية ٢٠٪ من إجمالي سواحل المريء المائي الذي يبلغ طوله ٢١٠٠ كيلومتر ومساحته ٤٣٧,٩٦٩ كيلومتراً مربعاً، ويضم ٢٧٩ جزيرة، إضافة إلى مضيق باب المندب وقناة السويس، وتشترك في سواحله ثلاثة قوميات وثلاث ديانات. وزاد من خطورة الوضع الأمني في حوض البحر الأحمر انقلاب الحوثي والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح ومن خلفهم إيران على الشرعية في اليمن الدولة المطلة على البحر بمساحة ٤٤٢ كيلومتراً أو بنسبة ٨,٨٪ من إجمالي سواحل البحر الأحمر، وكذلك تتحكم في مدخله الجنوبي باب المندب لأمر الذي تسعى إيران من خلاله أن تكون لاعباً جديداً في هذه المنطقة ليكتمل مخطط تدorها من العراق ثم البحر المتوسط، إضافة إلى تواجدها في إفريقيا ومن ثم تنفيذ مخطط حصار الدول العربية والبدء في مساومات ومقاييس للتدخل في الشؤون العربية وتحقيق حلم عودة الإمبراطورية الفارسية تحت شعارات طائفية مقيمة، وظهران تجاهر بالترويج لهذا المخطط الذي يرمي إلى التوسيع على حساب الدول العربية صاحبة الأرض والتاريخ والحقوق في إقليمها.

لذلك جاءت عاصفة الحزم لتعيد الثقة والأمل في استقلالية القرار العربي وقدرته على المباغة والانطلاق بإراده ذاتية. هذه العملية مثلت أداة ردع لإيران، وغيرها منمن يعتبر أن الدول العربية أرض فضاء بعد أن اجتاحتها عواصف الثورات مؤخراً، وجاء ذلك في وقت تخلت فيه أمريكا عن ثوابت سياستها تجاه المنطقة، بل بدلت مواقفها واقتربت من إيران على حساب العرب، فيما تمدد الدور الروسي والتركي، الأمر الذي يتطلب موقف عربي موحد لتؤمن البحر الأحمر والخليج العربي والمنطقة العربية بكاملها وتحصينها ضد المخططات الإقليمية والمقاييس العالمية. صيانة الأمن العربي في هذه المرحلة يتطلب إبرام اتفاقيات أمنية جديدة مع تفعيل الاتفاقيات السابقة بين الدول العربية المطلة على البحر، للدفاع عن هذا المريء المائي ضد الاستهداف الإقليمي والخارجي، والعمليات الإرهابية والقرصنة، ومنع الاختراق الإيراني، وعدم السماح للجماعات والمليشيات الإرهابية التي تعمل لحساب قوى خارجية بممارسة الإرهاب بالوكالة، وكذلك بما يحقق توسيع الصداقات مع القوى الكبرى لخلق حالة من التوازن الإقليمي، ويتبع ذلك ترتيب البيت العربي وإعادة اللحمة إلى صفوفه، والإسراع نحو الاتحاد الخليجي، والبدء في تشكيل القوات العربية، وإحياء الصناعات العسكرية العربية المشتركة ●



جمال أمين همام  
jamal@araa.sa

أمن البحر الأحمر يظل مسؤولية عربية في المقام الأول، فهو شبه بحيرة عربية وقد سبق أن أطلق عليه المؤرخون قدماً (بحر العرب) و (بحر مصر)، أو البحر الجنوبي كما جاء في وصف المؤرخ اليوناني هيرودوت، إضافة إلى كونه يمثل ركيزة أساسية للأمن القومي العربي والإقليمي، وشرياناً حيوياً للاقتصاد العالمي، ولله أهميته الاستراتيجية والعسكرية، ومحط أنظار القوى الكبرى المتصارعة على الهيمنة منذ الحرب الباردة وما زالت هذه القوى تتطلع للتواجد في هذا المريء المائي وعلى شواطئه.

وتأتي أهمية البحر الأحمر نظراً لموقعه الذي يربط بين الكل الجغرافية في العالم، وقربه من منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية الفنية بالنفط والتي تضم ٦٥٪ مناحتياطي النفط العالمي، ٢٨,٨٪ من احتياطيات الغاز، وتمتد هذه المنطقة الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٠٪ من احتياجاته النفطية، حيث يمر عبر مضيق باب المندب يومياً قرابة ٧,٤ مليون برميل بما نسبته ٥,٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، إضافة إلى النفط الخليجي الذي يصب في البحرين الأحمر والمتوسط دون المرور عبر مضيق باب المندب.

المخاطر المحدقة بالبحر الأحمر كثيرة وفي إزدياد، فإضافة إلى أنه يمثل الحلم التاريخي للعديد من الدول الكبرى في الوصول إلى المياه الدافئة، أصبح أيضاً هدفاً لقوى إقليمية صاعدة ومتمرة، وساعد على ذلك الأوضاع التي آلت إليها المنطقة بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي خاصة بعد استيلاء الحوثيين / صالح على مقايد الأمور في اليمن بالقوة، وقبل ذلك وجود إسرائيل المطلة على جزء صغير من البحر الأحمر طوله ١١ كيلومتراً بنسبة ٢٪، بعد أن احتلت بلدة أم الرشاش المصرية وأبادت سكانها في ١٠ مارس عام ١٩٤٩م، لتقيم على أنقاضها ميناء إيلات الذي سمح لها أن تكون شريكاً في هذا المريء المائي ومن أخطر لاعبيه،

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف وال المجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة مما أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالا خشب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسي والخاص بقطاع التطوير العقاري.

## WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER



مجموّعة بن لادن السعودية  
SAUDI BINLADIN GROUP

